الفصل السادس

المؤتمر العام الثاني لحركة تحرير السودان

مؤتمر حسكنيته

مؤتمر حسكنيته الذي عقدته حركة/ جيش تحرير السودان والذي امتدّت فعالياته خلال الفترة من ٢٥ أكتوبر وحتى ٦ نوفمبر ٢٠٠٥م هو المؤتمر الثاني للحركة بعد المؤتمر الأول الذي انعقد في قارسلبا في أكتوبر ٢٠٠٣م، وقارسلبا هي إحدى القرى التابعة لإدارية كرنوي التابعة لمحلية الطينة في ولاية شمال دارفور، وقد كان مؤتمراً متواضعاً من حيث الإعداد له مقارنة بالمؤتمر الذي انعقد في حسكنيتة والذي أثار اهتمام المجتمع الدولي المتعامل مع الأزمة وأرّق مضجعه لكنه تنسّم بعضاً من الارتياح لكون فكرة المؤتمر من أساسها كانت تتماشى مع ما يعتقد بأنه سيسهّل بعضاً من رغبته في اختراق التماسك القوي للحركات والتقدّم خطوة نحو تحقيق هدفه المتمثل في تهيئة الأرضية الخالية من أي عوائق للتطبيق الكامل لاتفاقية السلام الشامل المعروفة ب (اتفاقية نيفاشا)، وسنتحدث عن ذلك بالتفصيل عندما نتناول دور المجتمع الدولي في الأزمة. المؤتمر أيضاً شغل وأقلق أهالي دارفور وبشكل خاص الوسط الثوري في الحركات المسلّحة، ولكن بشكل أكثر خصوصية في حركة تحرير السودان. لقد عُقِد المؤتمر في مدينة حسكنيتة وهي إحدى الوحدات الإدارية التابعة إلى محلية اللعيت في الجزء الشرقي من ولاية شمال دارفور والمتاخم لولاية شمال كردفان.

***

فكرة عقد مؤتمر ثاني شامل وعام لحركة تحرير السودان ظلّت تراود أذهان أعضائها لفترات طويلة، لكن نضوج الفكرة وتبلورها بشكل عملي وموسّع بدأ في نهاية شهر يناير من العام ٢٠٠٥م عندما أصدرت القيادة الميدانية بياناً بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٥م حمل توقيع القائد العام لقوات الحركة جمعه محمد حقار جاء فيه عزل رئيس الحركة عبد الواحد محمد أحمد النور وتجميد نشاط الأمين العام مني أركو مناوي إلى جانب بنود أخرى، ولمصلحة القارئ نورد نص البيان كاملاً كما نُشِر في أجهزة الإعلام حينها دون تصحيح حتى الأخطاء الإملائية والنحوية العفوية:

بيان فصل الرئيس وتجميد الأمين العام

بيان من القيادة الميدانية لجيش تحرير السودان حول فصل رئيس الحركة وتكوين المجلس الانتقالي

في ظل التطورات الراهنة على الساحة السياسية السودانية وتجلياتها الواضحة على الأزمة المستفحلة في دارفور عقدت القيادة العسكرية الميدانية لجيش تحرير السودان مؤتمراً موسعا لقادة كل القطاعات الميدانية في الفترة من ٢٥- ٣١ من يناير الماضي في داخل المناطق المحررة . ووقف المؤتمرون على الموقف التفاوضي واختراقات النظام لوقف إطلاق النار والوضع الإنساني إضافة إلى قضايا تنظيمية داخلية تمثلت في قصور الحركة وعدم مواكبتها للكثير من التطورات وخلص المؤتمرون إلى الآتي :

١- تمسك الحركة بالسلام كمبدأ لا تراجع عنه لحل الأزمة في إطار سياسي شامل وحل سلمى تفاوضي متفق علية.

٢- التحذير الشديد من استمرار النظام في خروقاته والتي كان أخرها القصف الجوى لمنطقة حمادة وشنقل طوباي الشئ الذى يهدد بنسف السلام الجاري في أبوجا عبر الاتحاد الإفريقي.

٣- نجدد تحذيرنا للاتحاد الإفريقي بسبب فشله في القيام بدوره بالضغط على الحكومة ووقف هجماتها وحماية المدنيين من هجمات الجنجاويد، ونناشد المجتمع الدولي بالتدخل الفوري لإنقاذ الوضع المزري.

وعلى صعيد القضايا التنظيمية أغرب القادة الميدانيون عن عدم رضائهم للعمل التنظيمي وخاصة من المدعو رئيس الحركة وبدوا قلقهم الواضح إذا غياب المؤسسية،

وبروز النزعة الدكتاتورية والانفراد باتخاذ القرارات المصيرية والتي أضرت الثورة كثيرا.

وقرر المؤتمرون الآتي:

عزل السيد عبد الواحد محمد احمد نور من منصبة كرئيس للحركة للأسباب الآتية:

ا- عدم التزامه بالمؤسسية والانفراد في اتخاذ القرارات.

ب- ضلوعه في عمليات الفساد المالي وجمع الأموال لمصلحته الخاصة.

ج- اختراقه من قبل جهاز الأمن السوداني بواسطة تنظيم يسمى بالجبهة الشعبية المتحدة.

د- عدم اعترافه بالقيادة الميدانية والتضحيات الجسام.

هـ- إثارة الفتن العنصرية داخل الجيش والقيادة العسكرية المتماسكة.

٢- تكوين مجلس انتقالي للحركة يسمى (مجلس تحرير الانتقالي) يقوم بتسيير شؤون الحركة لحين انعقاد مؤتمر للحركة وللمجلس حق التقرير في كافة القضايا المصيرية.

٣- يكون ٦٠٪ من أعضاء المجلس من القيادة الميدانية .

٤- تكوين هيئة قيادية من ٢٠ عضواً.

٥- تكوين الأمانات وعددها ١٧ أمانه منها ٧ أمانات للميدان.

٦- أن يراعى المجلس الانتقالي في تمثيله واقع التعدد الثقافي والعرقي والديني أوان يراعى التميز الايجابي خاصة بمشاركة المرأة في كافة هياكل الحركة القيادية والتنظيمية.

٧- على المجلس الانتقالي القيام للتحضير للمؤتمر العام في فترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر وكذلك إعداد الدستور واللوائح والقوانين الضابطة للعمل التنظيمي وانتخاب القيادة السياسية الجديدة ديمقراطيا.

القائد العام لجيش تحرير السودان

جمعه محمد حقار

الأراضي المحررة- دارفور

...انتهى البيان..

برغم أنني كنت ضمن طاقم القيادات السياسية العاملة في مكتب الأمانة العامة للحركة في مدينة أسمرا عاصمة إريتريا إلا أنني لم أعلم بالبيان إلا عبر الإعلام وكان ذلك غريباً ومعيباً في نفس الوقت، حيث أطّلعت عليه بعد يوم من صدوره في موقع سودانيز أون لاين الإلكتروني بالصدفة عندما كنت أتصفحها، لقد كان أول انطباع خطر إلى بالي هو أن يكون بياناً كاذباً مثل البيانات الكاذبة الكثيرة التي تملأ بعض المواقع الإلكترونية لا سيما وقد أضحت المواقع الإلكترونية في أحيان كثيرة ملاذاً لكل صاحب هوى لا يرعوي ولا تردعه أي نوازع ضميرية حيث يكتب الكثيرون لغو الكلام وغثّه بأسماء مستعارة، لكنني عند عودتي إلى مقر السكن والذي هو نفسه مكتب الأمانة العامة، سارعت إلى الاستفسار من بعض قيادات الحركة الموجودين ومنهم الأستاذ محمد التجاني الطيب والدكتور التجاني عبد الله بدر والأستاذ إبراهيم أحمد إبراهيم والأستاذ محمد مرسال وقد كان يشغل مدير مكتب الأمين العام والأستاذ عبد العزيز عثمان سام المستشار القانوني، لكنهم جميعاً أكدوا عدم علمهم به، ثم انتقلت بسؤالي إلى الأمين العام مني أركو مناوي فأجاب قائلاً بان القائد العام جمعه محمد حقار قد أخطره بهذا القرار عبر الهاتف وصعب عليه الأمر ولم يشأ أن يخطرنا به في نفس يوم تلقّيه لكنه كان ينوي إخطارنا به فيما بعد إلا إنني سبقته بسؤالي له. هذا الأمر أثار في نفسي انزعاجاً وعلامات استفهام كبيرة، إذ كيف يستقيم أن يتم مثل هذا الأمر ثم نعلم به من خلال أجهزة الإعلام بالصدفة بغض النظر عن ملابسات صحّته من عدمها، كان أول ما بدر إلى ذهني هو، هل تُولي القيادة الميدانية أي قيمة للقيادات الثورية التي تتولى الملفات انسياسية في الحركة، وهل ما حدث هو مؤشّر لقيمة هذه القيادات لدى القيادة الثورية التي تتولى الشئون العسكرية الميدانية، لا سيما وأن القرارات المصيرية بلا شك ستتوالى خلال مسيرة الحركة، علماً بأن النضال ما زال في بواكيره، هل ما حدث جرس تنبيه للقيادات السياسية حتى يدركوا بأن الحركة نفسها هي مرهونة باسم القيادة الثورية الميدانية بدليل اسمها حركة / جيش تحرير السودان. ومرت الأيام والسنين ليعترف مني أركو بأنه هو الذي أصدر البيان الذي جاء فيه فصل عبد الواحد نور بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٥م، ولم يكن ذلك الاعتراف لقيادات الحركة، أو على الأقل لست طرفاً ضمن من اعترف لهم من الحركة إن وجدوا ولكن جاء اعترافه في الحوار الصحفي الذي أجراه معه رئيس تحرير صحيفة أخبار اليوم أحمد البلال الطيب في ٢٠٠٨م. تلك كانت مرحلة نفسية عصيبة في توازن ما نختزنه من فهم عميق جداً للثورة التي اندلعت والتي نرى عمقها

وبعدها ببصيرتنا بينما يراها آخرون فقط ببصرهم، وما أقصر أفق ومدى البصر وإن كان الناظر في صحراء جرداء ومستوية.

نتيجة للخلافات التي كانت تتزايد بين رئيس الحركة وأمينها العام وهي خلافات يعود تاريخها إلى ما بعد استشهاد القائد العام للحركة عبد الله أبكر بشر وحيث أنني لم أكن موجوداً في الحركة حينئذ لكنني ووفق استفساراتي من كثير من الذين واكبوا تلك المراحل فقد راوحوا بين عدة أسباب حيث يقول البعض أن طموح مناوي لمنصب الرئاسة دفعه إلى السعي إلى تأجيج أي خلاف يطرأ في أي وقت مع عبد الواحد نور بينما يذهب آخرون إلى نزوع عبد الواحد نور إلى التمترس خلف طوق قبلي ليحمي بقاءه في الرئاسة لما يعتريه من شعور دائم بالخوف من الغلبة العددية والفاعلية المتنامية للزغاوة في جيش الحركة حسبما يرى، بينما أضاف البعض أسباباً ثانوية تنامت هي الأخرى بإهمالها عبر الأيام، وعدم وجود مؤسسية في الحركة تعالجها في مهدها.

إثر تعاظم تلك الاختلافات فقد تدخلت القيادة الإريترية أكثر من مرة لإصلاح ذات البين، كما فعلت الحركة الشعبية لتحرير السودان الشيء نفسه، وحفاظاً على انسياب عمل الحركة دون التأثر بتداعيات الخلاف باستمرار فقد تم التوافق على تشكيل لجنة تنسيق وتسيير رباعية يُسمّي فيها كلٌ من الرئيس والأمين العام عضوين، وفعلاً اختار عبد الواحد محمد أحمد النور كلاً من أحمد عبد الشافع واحمد سراج وفيما بعد حلّ الراحل إسماعيل يوسف المكنّىَ ب (نصر الدين) والذي استشهد (يرحمه الله) في يوم ٣/ ١١/ ٢٠٠٥م إثر حادث حركة أليم عندما كان عائداً وآخرين من مهمة كلفهم بها عبد الواحد نور إلى المؤتمرين في حسكنيته حيث نقلوا رسالته. حلّ (نصر الدين) بديلاً عن أحمد عبد الشافع الذي انتقل حينها للاستقرار في كينيا بشكل دائم، بينما اختار مني أركو مناوي كلاً من ترايو أحمد علي ومحمد مرسال وقلنا أن الأخير كان مدير مكتبه، وقد حُددت اختصاصات ومهام وصلاحيات هذه اللجنة في اختيار وفود التفاوض للجولات المختلفة ووفود الحركة التي ستمثّلها في المنتديات والمؤتمرات وورش العمل على المستوى الإقليمي والدولي بالإضافة إلى تنسيق الأعمال بين مكتبي رئيس الحركة والأمانة العامة.

كان أن سبقت محاولات من القيادات المتواجدة بشكل دائم في أسمرا لمعالجة الخلافات بين الرئيس والأمين العام ومن ضمن تلك المحاولات ذلك الاجتماع

العاصف الذي جمع بين الاثنين في فندق الإنتركونتنتال في أكتوبر ٢٠٠٤م، واستمر لثماني ساعات متواصلة وحضرته كل قيادات الحركة الموجودة في أسمرا، حيث أفرغ فيها كل من رئيس الحركة والأمين العام ما في صدريهما من مآخذ على بعضهما البعض، والحقيقة وقد كنت حاضراً وشاهداً على ذلك الاجتماع، لم يكن هناك ما يمكن أن يقال عليه أنه خلاف جوهري في محتواه من خلال حديث الرجلين، لقد بدا وكأنهما يخفيان الأسباب الرئيسة لخلافهما ولا يريدان الإفصاح عنه، وكل الذي ظهر هو أن هناك أزمة ثقه بين الرجلين، الأزمة لدى عبد الواحد نور تتعلق بفوبيا اسمها (الزغاوه) وهي التي تقلقه دائماً وتشكّل رؤيته للأمور، حيث ينتابه إحساس دائم بأنهم يستهدفون إبعاده ويريدون الاستفراد بالقرار داخل الحركة من منطلق أن الغالبية العظمى من مقاتلي الحركة هم من الزغاوة، بينما الفوبيا لدى مني مناوي هي بأن عبد الواحد نور مخترق من الحكومة وهو لا يدري بذلك ولا يريد أن يدري وبالتالي الحركة في خطر وهي بدورها تتحكم في مواقفه وتجعله ميالاً لإبعاد عبد الواحد نور، تلك كانت المسببات التي رشحت في ذلك اللقاء والتي تسمم العلاقة بينهما وبالتالي انعكس أثرها السالب على أداء الحركة، وأضاع عليها الكثير من الفرص. والواقع لو كانت هناك مؤسسية قائمة على نظام أساسي لأمكن تقييد هذه الأمور ومعالجتها من خلال القنوات النظامية. علماً بأن ذلك اللقاء لم يكن الأول من نوعه، فقد عقد وفد التفاوض في أول جولة من جولات التفاوض في أبوجا، عقد لقاءً مماثلاً استمر لأكثر من خمسه ساعات لاستجلاء جذور الخلاف بين الرجلين، وقد كنت أيضاً ضمن الحاضرين لذلك اللقاء لكنني أقول صادقاً أن الحاضرين لم يستبينوا أو يتيقّنوا أو يجدوا سبباً جوهرياً للخلاف.

في منتصف شهر يناير من عام ٢٠٠٥م بدأت اللجنة الرباعية الإعداد لورشة عمل لعدد من القيادات يتم اختيارهم من المكاتب الخارجية للحركة للحضور إلى أسمرا والتفكر حول إعداد نظام أساسي انتقالي يمهد لمؤسسية انتقالية تدير شئون الحركة قبل انعقاد المؤتمر العام في إطار محاولة معالجة الأزمات بين الرئيس والأمين العام، لم يكن ممكناً دعوة قيادات الداخل مراعاة للظروف الأمنية، والمعروف أن الحركة وبخلاف المؤسسية العسكرية الموجودة في الميدان بشكل تلقائي وقائم على المنطقية بغية التنسيق القوي أثناء المعارك، ليس للحركة أي هيكلية تنظيمية تُعنى بالعمل السياسي وتديره سوى رئيسها وأمينها العام ومكتبيهما، علاوة على المكاتب الخارجية التي أسسها أعضاء الحركة المتواجدون في تلك الدول الذين في الغالب يجدون أن مكاتبهم

معزولة تماماً نظراً لعدم انسياب التبادل الممنهج والمتّسق بينهم وبين مكتب الرئيس والأمين العام، وبعد مضي عامين تقريباً على تأسيس الحركة أصدر عبد الواحد نور رئيس الحركة قراراً بتعيين خميس عبد الله أبكر نائباً للرئيس دون أن يستشير حتى الأمين العام للحركة ولا القيادة العسكرية، ثم ما لبث أن أردف ذلك الأمر بقرار آخر عيّن فيه المهندس منصور أرباب أيضاً نائباً للرئيس وبنفس النهج.

مأزق الرئيس مع نائبيه

في ملتقى طرابلس الأول في ديسمبر ٢٠٠٤م والذي شاركت فيه الحركة إلى جانب حركة العدل والمساواة وبعض المنظمات من المجتمع المدني وشهد أيضاً اللبنات النقاشية الأولى لتأسيس منبر دارفور للحوار والتعايش السلمي برئاسة الفريق إبراهيم سليمان، توازى أيضاً خلال فعالياته التقاء النائبين خميس عبد الله أبكر ومنصور أرباب وكل واحد منهما يدّعي بأنه هو نائب رئيس الحركة المعتمد، الأمر الذي أدخل السلطات الليبية المستضيفة في حرج كبير، وإزاء هذا الموقف الذي لم يكن يتوقعه رئيس الحركة عبد الواحد نور حيث وجد نفسه في موقف لا يُحسد عليه للغاية لذلك لم يتمكن من الانحياز لأي منهم. والواقع وفي ظل غياب نظام أساسي للحركة وعدم وجود معايير وأسس مبدئية للتسمية للمواقع القيادية، فقد كان من المؤمّل أن تتم مثل هذه التعيينات وفق منظورها العرفي من خلال التشاور بين رئيس الحركة وأمينها العام والقيادات الميدانية والسياسية العليا على الأقل لضمان فاعلية الاختيار وثباته لكن ذلك لم يحدث، وعندما بلغ الأمر مبلغه من الحرج والتعقيد بحث عبد الواحد نور عن مخرج للأمر فأوعز به لرابطة أبناء قبيلة المساليت الموجودين في ليبيا للتفاضل بينهم واختيار أحدهم ليكون هو النائب، والمعروف أن خميس عبد الله أبكر ومنصور أرباب كليهما ينتميان وينحدران من نفس القبيلة، قبيلة المساليت تنتشر في ولاية غرب دارفور وعاصمتها مدينة الجنينة وكذلك في ولاية جنوب دارفور في مدينة قريضه وما حولها، كما ينتشر قسم آخر في تشاد، وهي قبيلة عريقة ولها نضالاتها في التاريخ السوداني لا سيما في حماية الحدود الغربية للسودان إبّان محاولات الاستعمار الفرنسي للتوسّع شرقاً، وقد كانت معركة (دروتي) من أشهر المعارك التي سطّر فيها أبطال وفرسان المساليت بقيادة الشهيدان السلطان تاج الدين وشقيقه السلطان بحر الدين أروع ملاحم النصر ولن يمحو جور التاريخ السوداني والمؤرخين تلك الملاحم بالتغافل عنها أو نسيانها والإشارات الخجولة التي أوردها بعض المؤرخين.

قلنا أن عبد الواحد نور وفي محاولة لمعالجة قراره الذي أدخله في حرج قد أوكل الأمر لرابطة القبيلة المتواجدين في ليبيا، كان ذلك من الأخطاء الكبيرة التي تكررت كثيراً في مسيرة الحركة وشكّلت بعض أكبر إخفاقاتها رغم فرص النجاحات التي تهيأت لها، إذ كيف يتم ترك أمر له خصوصية للحركة لرابطة قبيلة، والمعلوم أن أعضاء رابطة القبيلة ليس بالضرورة أن يكونوا جميعاً أعضاءً في حركة تحرير السودان، فهي رابطة كيان اجتماعي للقبيلة وتضم أعضاءً لهم ميول سياسية متنوعة ومتباينة وينتمون لتنظيمات سياسية مختلفة، منهم من ينتمي لحركات ثورية أخرى ولحزب الأمة أو المؤتمر الوطني أو المؤتمر الشعبي وغير ذلك من الأحزاب لكن يجمعهم كيان القبيلة باعتباره كياناً معنياً في الدرجة الأولى بالأنشطة الاحتماعية للأعضاء المتواجدين في ليبيا. ولما كان رئيس الحركة ماضياً بذلك النهج الخاطئ فقد اختار أبناء القبيلة خميس عبد الله أبكر ليكون نائباً وهو الأمر الذي حدا بمنصور أرباب أن ينزوي عن أنشطة الحركة مغاضباً لبضعة أشهر ثم مضت به مسيرة التقلّب بين فصائل حركة تحرير السودان وغيرها حتى انتهى به الأمر عند حركة العدل والمساواة، كما انتهى الأمر بخميس عبد الله إلى الانزواء والسكون، منصور أرباب يشغل الآن منصب مدير مكتب شئون رئيس حركة العدل والمساواة، وهو المنصب الذي كان يشغله الشهيد جمّالي حسن جلال الدين الذي أستشهد في معركة أم درمان في مايو ٢٠٠٨م.

قلت أن اللجنة الرباعية للتسيير لحركة تحرير السودان فرغت من إعداد مسودة قائمة أسماء القيادات المقترح حضورها إلى أسمرا للمشاركة في ورشة العمل الخاصة بأمر المؤسسية الانتقالية، وأرسلت الدعوات إلي مكاتبهم بالأسماء ولكنها تركت للمكاتب حرية تأييد ذلك أو اختيار غيرهم، وقد شارك في الورشة ممثلون قادمين من كينيا، تشاد، بريطانيا، فرنسا، السعودية، الإمارات، الصين، قطر، إريتريا وممثلين من داخل السودان والميدان، وبلغ العدد الكلي للمشاركين ٣٩ قيادياً، وحينما بدأت القيادات في التوافد إلى أسمرا في الأسبوع الأخير من شهر يناير، إذا بالبيان الذي يحمل قرار القيادة الميدانية يتصدر الإعلام، تلك كانت هزّة عنيفة لكيان حركة تحرير السودان، لم تحسب القيادة الميدانية تداعياته أبداً رغم الغُصّة التي تركها لديهم إعلان رئيس الحركة في أكثر من موقف ومنتدى أنه لا يعترف بالقيادة الميدانية التي على رأسها القائد العام للحركة جمعه محمد حقار، وأن للحركة أكثر من ميدان وأنه لا يعرف غير القائد عبد القادر عبد الرحمن الملقب ب (قدوره) قائداً عاماً لجيش الحركة، القائد (قدوره) كما هو معلوم موجود

بشكل دائم مع مجموعة من الثوار في قمة جبل مره. في تقديري تراكم تلك التصريحات أيضاً أحد أهم الأسباب التي دفعت بالقيادة الميدانية لإصدار مثل ذلك القرار أو الموافقة فيه مع رغبة الأمين العام، حيث أن حيثيات الخلافات تشير إلى أن أصابع الأمين العام ليست بعيدة عن ذلك البيان بأي حال من الأحوال وهو ما أكده في اعترافه الذي اشرنا إليه.

رأت قيادات الحركة الموجودة في أسمرا ضرورة التحرّك لاحتواء الموقف فسارعت إلى تشكيل لجنة من أربعة أشخاص محل قبول ورضا لدى رئيس الحركة وأمينها العام والقيادات الميدانية للتعامل مع الموقف وسمّيت (لجنة التوفيق) لاحتواء تداعيات البيان ووضع معالجة ناجعة له وللخلاف المتكرر بين الرئيس والأمين العام، وهذه اللجنة هي غير اللجنة الرباعية للتسيير والتي سبق أن أشرنا إليها سابقاً. ضمّت لجنة التوفيق د. التجاني عبد الله بدر والأستاذ إبراهيم أحمد إبراهيم ود. صلاح أحمد الحاج مناع والمهندس أبو القاسم أحمد أبو القاسم وجميعهم قيادات مرموقة حينها في حركة تحرير السودان، وحتى تكتمل الصورة لدى القارئ لا بد أن نُعرّف أكثر بأعضاء اللجنة.

الدكتور التجاني عبد الله بدر اقتصادي مرموق ويعمل مستشاراً اقتصادياً لمجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي. قبل انضمامه إلى حركة تحرير السودان في العام ٢٠٠٣م كان سياسياً فاعلاً في الساحة السودانية عندما تولّت حكومة الراحل المشير جعفر النميري السلطة عبر انقلاب ٢٥ مايو ١٩٦٩م، في بادئ الأمر تعاطف مع التغيير حاله حال الشعب السوداني الذي كان توّاقاً للتغيير في ذلك الوقت، كما يشاع عن تعاطفه مع الطروحات السياسية اليسارية حينذاك لا سيما من المنظور الاقتصادي، لكنه سرعان ما أدرك أن حكومة مايو لا تمثل التغيير المنشود فانضم إلى معارضتها ثم سجن في الفترة ١٩٧١ –١٩٧٤. بعد ذلك غادر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٥، وعمل في القطاع الاقتصادي ومازال يعمل فيه حتى اليوم. لم ينفصل التجاني عن تفاعله مع الحركة السياسية في السودان أبداً، بل ظلت شغله الشاغل. عند اشتداد النزاع في دارفور في عام ٢٠٠٣م آثر الانخراط في حركة تحرير السودان، وخلال عمله الثوري دعم الحركة بماله وأفكاره التي كانت دائماً نيّرة وبناءة، وقد شغل رئيس ملف الثروة في المفاوضات التي جرت بين الحركات الثورية والحكومة السودانية في أبوجا، وبعد انقسام الحركة بعد مؤتمر حسكنيتة آثر أن يكون ضمن الحركة التي يرأسها مني أركو مناوي وبعد اتفاقية أبوجا رشّحته الحركة لمنصب مستشار رئيس الجمهورية الوارد في

الاتفاقية إلا أن النظام رفض ذلك وظل على رفضه دون أن تتمكن الحركة من فرض رؤيتها لذلك الترشيح، وظل المنصب شاغراً طوال تواجد مني أركو مناوي كبيراً لمساعدي الرئيس وحتى حل الحكومة بحلول انتخابات أبريل ٢٠١٠م.

إبراهيم أحمد إبراهيم رجل أعمال ناجح كان يدير شركته الخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بدأ حياته في العمل العام ناشطاً سياسياً منذ أن كان طالباً في جامعة الخرطوم، وكان ضمن الكوادر الشبابية النشطة في حزب الأمّة، لكنه بعد اندلاع الأزمة في دارفور في العام ٢٠٠٣م غلّب الانضمام إلى حركة تحرير السودان لما يعتقد بأنه تقاعس حزب الأمة في الثبات على المبادئ بشكل عام وعجزه عن الدفاع عن حقوق أهل دارفور بشكل خاص، بعد انضمامه للحركة لم يدّخر جهداً في تسخير كل إمكانياته المالية والفكرية في دعمها للدفاع عن قضيتها العادلة، وقد شغل أول ما شغل منصب رئيس مكتب الحركة في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث أبعدته السلطات الإماراتية في العام ٢٠٠٥م لنشاطه من أجل القضية ولم يكن ذلك النشاط يمس بتاتاً بأمن الإمارات ولكن ربما فعلت الإمارات ذلك ترضية وحفاظاً على علاقاتها مع نظام الرئيس عمر البشير. على خلفية إبعاده من دبي، فقد شركته وخسر أعماله هناك، وبعد انتقاله مجبراً إلى أسمرا ثم بريطانيا شغل منصب المشرف على الشئون السياسية للحركة في أوروبا وتم اختياره ليكون رئيساً للمؤتمر الثاني العام للحركة والذي عُقِد في مدينة حسكنيته في الفترة بين ٢٥ أكتوبر إلى ٦ نوفمبر ٢٠٠٥م وتم عقب المؤتمر تعيينه أميناً للعلاقات الخارجية ومستشاراً لرئيس الحركة للشئون السياسية كما تم انتخابه عضواً في مجلس التحرير الثوري (الجهاز التشريعي للحركة)، وفيما بعد شارك في وفد الحركة إلى مفاوضات الجولة السابعة في أبوجا وتولى رئيس ملف السلطة في المفاوضات لكنه ترك الحركة بعد توقيع رئيس الحركة مني مناوي لاتفاق أبوجا لقناعته بأنه لم يشتمل على كل الحقوق، بعد ذلك أنضم إلى حركة تحرير السودان التي تأسست في جوبا – جنوب السودان تحت رعاية الحركة الشعبية لتحرير السودان في أكتوبر ٢٠٠٧م وسمّيت الحركة الجديدة بحركة تحرير السودان – وحدة جوبا، ثم انخرط لاحقاً في الجبهة الوطنية العريضة والتي تأسست في لندن بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠١٠م برئاسة الأستاذ على محمود حسنين نائب رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي وتولى فيها أحد مناصب نائب الرئيس لكنه لم يدم طويلاً لاختلافات في الرؤى فانشق مع مجموعة وأسسوا جبهة عريضة أخرى تحت مسمّى الجبهة السودانية للتغيير وأخيراً عاد وانضم إلى حركة تحرير

السودان بقيادة مني أركو مناوي.

الدكتور صلاح أحمد الحاج مناع هو صيدلي ورجل أعمال ناجح، ويدير شركاته الخاصة وله أعماله في آسيا وأفريقيا والخليج، كان ناشطاً سياسياً منذ أن كان طالباً في جامعة الخرطوم ومن منسوبي حزب الأمة القومي الذي يرأسه الإمام الصادق المهدي، وبعد تخرّجه واصل بشكل معمّق في العمل من أجل أطروحات الحزب السياسية. بعد اندلاع الأزمة في دارفور سارع إلى الانضمام إلى ركب الداعمين لعدالة القضية وانخرط في العمل مع حركة تحرير السودان لقناعته بأنها يمكن أن تنتزع حقوق أهل دارفور وتحقق مع القوى الأخرى وخاصة حزب الأمة طموحات دولة المواطنة في السودان، لم يتوقف يوماً من دعم الحركة بكل ما يملك من أموال وأفكار وقّادة وجريئة، وقد كان ضمن وفد التفاوض لعدة جولات في مفاوضات أبوجا قبل مؤتمر حسكنيته، وفي الجولة السابعة أيضاً عمل ضمن وفد الحركة التي يرأسها مني أركو مناوي، لكنه وبعد الاتفاقية ومن خلال قناعته بعدم رغبة الحكومة في إنفاذها، علاوة على اختلافه مع رئيس الحركة في منهج مواجهة تنصّل الحكومة من التزاماتها وتلكؤها تجاه تنفيذ الاتفاقية وحيث أنه كان يرى أن ذلك المنهج الذي ينتهجه مني أركو مناوي لن يُجدي مع النظام ولن ينجح في حمله على تنفيذ التزاماتها فقد آثر الابتعاد والتفرّغ لأعماله التجارية خاصة وأن نصائحه لم تجد قبولاً لدى قيادة الحركة، وعاد وركّز نشاطه السياسي مع حزب الأمة القومي ودخل المكتب السياسي.

المهندس أبو القاسم أحمد أبو القاسم كان يعمل مهندساً في المملكة العربية السعودية ثم تحول بعد فترة إلى رجل أعمال وله نشاطه التجاري في بعض دول الخليج وأفريقيا، وكان من الذين يدعمون بشكل حصري رئيس الحركة عبد الواحد محمد أحمد نور دعماً مالياً متواصلاً ومقدّراً. حضر إلى إنجمينا في أغسطس ٢٠٠٥م قادماً من الخرطوم وحضر أولى اجتماعات اللجنة التمهيدية التي كانت تُحضّر للترتيبات الخاصة باستجلاب أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر، لكنه غادر عائداً إلى المملكة العربية السعودية بعد يوم واحد. شارك في جولة التفاوض السابعة في أبوجا التي بدأت في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٥م ضمن وفد الحركة التي كان يرأسها عبد الواحد نور وأثناء ذلك دب خلاف داخل الحركة عندما طرح عبد الواحد نور لوفده مشروع الاتفاق الذي توصل إليه مع الحكومة ورغبته في توقيعه منفرداً، الشيء الذي دفع الأمين العام جار النبي وأبو القاسم أحمد أبو القاسم ومجموعة من القيادات البارزة الانشقاق وتشكيل ما تم تسميته

آنذاك بمجموعة ال (١٩) التي طالبت هي الأخرى بضرورة انضمامها للتفاوض كحركة مستقلة عن حركة عبد الواحد نور لكن الوساطة رفضت ذلك. وعقب اتفاقية أبوجا أستمر الأخير في معارضتها معللاً بأنها لم تحلب حقوق أهل دارفور كاملة، وأثناء تواجده في المملكة العربية السعودية وفي العام ٢٠٠٧م اعتقلته السلطات هناك وأرسلته مخفوراً وسلّمته للحكومة السودانية في السودان، وهو نهج لم يُعرف بأنه ديدن المملكة العربية السعودية التي عُرف عنها التعامل الراشد والحكيم مع حالات المعارضين السياسيين المقيمين على أراضيها، لكن ربما قدّمت الحكومة السودانية أدلّة جنائية أقنعت السلطات السعودية حول ما أشيع حينها عن صلته بجريمة مقتل الصحفي السوداني محمد طه محمد أحمد رئيس تحرير صحيفة الوفاق ومن ثم ربما اعتبرتها السلطات السعودية قضية جنائية بحتة ولذلك قامت بتسليمه تحت بند التعاون الأمني الثنائي بين البلدين، لكنه بعد قضاء فترة في الحبس في السودان تم الإفراج عنه، وفي أغسطس ٢٠٠٧م عينه النظام رئيساً لمفوضية التعويضات بالسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور رغم أنه كان ضد الاتفاقية ورغم معارضة مني أركو مناوي لذلك التعيين، حيث يُقال بأن أصل الخلاف بين الاثنين نابع مِن أن المهندس أبو القاسم كان يجهر بأنه لا يخضع لمناوي وأن تعيينه تم من قِبل مدير جهاز الأمن صلاح قوش ورئيس الجمهورية عمر البشير وأن هؤلاء هم مرجعيته لكنه ظل ينفي ذلك، ومعلوم أن مني أركو مناوي هو كبير مساعدي رئيس الجمهورية ورئيس السلطة الانتقالية، والمعروف أن السلطة الانتقالية هي واحدة من المؤسسات التي أُنشِئت بموجب اتفاقية أبوجا ومعنية بشكل أساسي بتنفيذ بنودها مع منظومة مؤسسات أخرى لها أدوارها المتفاوتة وهي نتاج الاتفاقية التي عارضها أبو القاسم أحمد. بعد إحضار أبو القاسم أحمد أبو القاسم مخفوراً من المملكة العربية السعودية إلى السودان، رشحت الكثير من الإشاعات التي تتهمه بأنه متعاون مع الأمن وبأن أمر اعتقاله مجرّد تمثيلية، لكنني كنت وبرفقة مني أركو مناوي وآخرين من الحركة أول من زاره في سجن كوبر في مدينة الخرطوم بحري مباشرة بعد إحضاره من السعودية، وطالبنا النظام بإطلاق سراحه على اعتبار أن الاعتقال إنما هو كيد سياسي ليس إلا. الأقوال المنقولة على لسان أبو القاسم أحمد أبو القاسم والقائلة بأن الفضل في تعينه رئيساً لمفوضية التعويضات إنما يعود إلى رئيس الجمهورية وإلى مدير الأمن، وأن مرجعيته ليس رئيس السلطة الانتقالية ولا اتفاقية أبوجا، ذلك أعاد للساحة الفرضية التي أشاعها البعض أن له علاقة سابقة مع النظام أو ربما توثّقت العلاقة خلال

إعتقاله، وفي كل الأحوال تبقى كل هذه فرضيات تحتمل الصواب والخطأ إلى أن يستبين الناس الحقيقة المجرّدة.

وددت بإعطاء القارئ هذه السيرة المختصرة لأعضاء لجنة التوفيق لمعالجة تداعيات بيان القيادة الميدانية، والغرض من ذلك هو أن يتعرّف منسوبو حركة تحرير السودان المنتشرين في كل بقاع الأرض بشكل خاص والقراء بشكل عام على حقيقة الأمور، فاللجنة كما اتضح لنا من تكوينها أنها ترتكز على أفراد مشهود لهم بالمعرفة والخبرة والتجربة وعطاءهم حتى ذلك الحين كان عطاءً لا غبار عليه، وفوق كل ذلك يتمتعون بالقبول لدى طرفي الخلاف وهي النقطة الأكثر أهمية في الأمر، وهذا يقود إلى القول بأن القيادات الموجودة في أسمرا آنذاك قد أصابت الاختيار لمن يعتقدون بأنهم على مقدرة للوصول إلى معالجة للأزمة وطي ملفّها. كما قلت كان بعض ما يدور خلف الكواليس وما تتناقله الألسن في المجالس أن الأمين العام نفسه كان وراء البيان، ويعزّون ذلك إلى رغبته وطموحه في التخلص من رئيس الحركة عبد الواحد نور ليكون رئيساً بديلاً له، لكن حقيقة ما جرى بعد الحلول التي توصّلت إليها اللجنة بعد ذلك يجعل من هذه الفرضية ضعيفة الأدلّة على الأقل في تلك الفترة واقتراناً مع تطورات نتائج اللجنة التي قبلها الأمين العام، ولكن ربما وجدت هذه الفرضية مساحة من الصحّة أيضاً من خلال القراءة التي أوردناها عن جزء مقدّر من دور الحركة في مسيرتها لإدارة ما أسميناه دارفور وأزمة الدولة في السودان.

لقد كثّفت لجنة التوفيق اتصالاتها بالقيادة الميدانية بغية تجميد سريان القرارات الصادرة في بيانها المعلن بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٥م حتى تتوصل إلى معالجة للمحنة، وقد حققت نجاحاً في ذلك بقبول القيادة الميدانية لاقتراحها ومن ثم تم تجميد القرارات ولكن اشترطت القيادة الميدانية أن تتوصل اللجنة إلى حل مقبول وهو كما تعلمون أمر بدهي، وبعد مداولات ومشاورات مع القيادات المتواجدة في أسمرا وخاصة بعض كبار القادة العسكريين المصابين الذين حضروا للعلاج في أسمرا ومنهم القائد الثاني لجيش الحركة القائد بخيت عبد الكريم المشهور بلقب (بخيت كريمه) والشهيد القائد الخلوق عبد الشافي جمعه عربي قائد المدفعية في جيش الحركة طيب الله ثراه والذي اغتيل غدراً في ٢٠٠٧م بين نيالا ومهاجرية وهو في طريقه لتحقيق بعض المصالحات القبلية، والقائد آدم بخيت عبد الرحمن المناوب لرئيس أركان جيش الحركة والذي انضم إلى جبهة الخلاص بعد اتفاقية أبوجا ثم انفصل عنها فيما بعد وأسس مع آخرين

حركة تحرير السودان الفدرالي، والقائد أركو سليمان ضحيه الذي أصبح فيما بعد رئيساً لأركان جيش الحركة وشغل بعد الاتفاقية منصب نائب رئيس مفوضية الترتيبات الأمنية بالسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، ثم نشق مع آخرين وانضم إلى حركة العدل والمساواة. هؤلاء كانوا على اتصال دائم طوال أيام المحنة مع القيادة الميدانية باعتبارهم قيادات كبيرة في جيش الحركة وصادف تواجدهم في أسمرا في رحلة إستشفائية. كانت لجنة التوفيق حريصة على إجراء مصالحة بين الرئيس والأمين العام وكان الشهيد القيادي الحكيم عبد الله حسب الله دومي لذي استشهد في أحداث الفتنة التي نشبت بين حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في مهاجيرية في أبريل ٢٠٠٤م طيب الله ثراه وثرى كل الذين استشهدوا من الحركتين، كان حريصاً على تغليب رأي لجنة التوفيق نحو التصالح، لكن كان إصرار القيادات الميدانية بضرورة اختيار رئيس آخر من أبناء الفور إصراراً طاغياً، وقد قدّموا مجموعة أسماء منهم الأستاذ أحمد إبراهيم دريج والدكتور التجاني السيسي والأستاذ أبكر محمد أبو البشر لكن لاعتبارات كثيرة في نظرهم تم ترجيح كفة الدكتور التجاني السيسي الذي اتصلت به لجنة التوفيق ودعته للموافقة والانضمام للحركة، لكنه اعتذر وعلل بأنه قد تولّى حديثاً منصباً في منظمة الأمم المتحدة في مكاتبها في أديس أبابا – أثيوبيا وعليه لها التزام يريد أن يفي به، كما أشار إلى أن قبوله قد يؤخذ داخل قبيلة الفر التي ينتمي إليها وكأنه انتهازي، لكن بعد ستة سنوات يبدوا أن الدكتور التجاني السيسي لم يتمكن من الفكاك من شراك هواجس نفس الفرضية، فوقع في نفس الفخ عندما اختلفت الحركات والفصائل التي كانت تسعى إلى الوحدة في الدوحة في فبراير ٢٠١٠م لكنها اختلفت حول من يكون الرئيس وعجزت عن اختيار رئيس من بين أعضائها وأخيراً توافقت على الدكتور التجاني السيسي الذي لم يكن حينها عضواً في أي حركة من الحركات الثورية والذي وافق بلا تردد وأصبح رئيساً لحركة التحرير والعدالة، وأخيراً وفي يوليو ٢٠١١م وقّع منفرداً على اتفاق الدوحة مع النظام.

لا بد أن نستصحب دائماً ما أشرنا إليه سابقاً من تأثير النعرة القبلية في تشكيل بعض الرؤى والقرارات التي كانت بلا شك مصيرية وحاسمة داخل الحركات الثورية، وهو أمر يؤكد فطيرة اللُحمة الأيدلوجية والفكرية للحركات، أو على الأقل ما زالت البنية الفكرية فيها لم تتمكن من الانعتاق من براثن القبيلة رغم المحاولات العديدة لفعل ذلك، بل ربما كان أوسع تحليلاً أن نقول بأن تلك القيود القبلية متمكّنة حتى على كثير من النخب من قياداتها، ولم يكن التعلل الذي برر به الدكتور التجاني عدم قبوله إحلال

محل عبد الواحد نور سوى تأكيد على سطوة تلك القيود.

إصرار العسكريين على اختيار شخص من قبيلة الفور جاء على خلفية ما درج الكثيرون عليه من معلومة بأن الحركة عندما تشكّلت قيادتها في جبل مره من المجموعة التي انطلقت هناك بقيادة عبد الواحد نور والمجموعة القادمة إلى الجبل من مناطق شمال دارفور بقيادة الشهيد القائد عبد الله أبكر بشر طيّب الله ثراه قد توافقوا على مبدأ أن يكون رئيس الحركة من قبيلة الفور ونائب رئيس الحركة من قبيلة المساليت والقائد العام من قبيلة الزغاوه، علماً بأن الزغاوة قد استحوذوا بعد ذلك على منصب الأمين العام أيضاً بعد مؤتمر (قارسلبا) ٢٠٠٣م. ذهبت بعض التحليلات إلى أن هذا هو ربما كان السبب وراء المناكفة المستمرة التي تصدر من عبد الواحد نور في موضوع القائد العام، بيد أن الأمر أكبر من ذلك ويتّسق مع ما أوردناه في الفقرات التي تناولنا فيها نشوء الحركة ومسيرتها النضالية. ورغم قناعتنا بأنه إذا صحّ بأن المؤسسين قد توافقوا على هذا المبدأ، فهم بذلك قد توافقوا على مبدأ خاطئ مهما كانت مبرراتهم والظروف التي حكمت ذلك التوافق، لأنه توافق يتعارض مع الأسس السليمة المتّبعة والتي تنظّم ارتياد المناصب وأداء الأدوار داخل أي تنظيم سياسي أو ثوري أو غيره، والذي عادة ما يقوم على معايير قطعاً ليس من بينها القبيلة، وهم بذلك قد زرعوا أولى بوادر الفتنة والفشل والتمزّق والتي بلا شك اتسعت بتلقّف الحكومة لها واستخدام آلتها الإعلامية لترسيخ النوازع القبلية لتحقيق مبدأ فرّق تسد ونجحت فيه كثيراً. كما ساهمت الممارسة المعوجّة أيضاً وكان لها تأثيرها البالغ في التطورات السلبية لحركة تحرير السودان فيما بعد، كما كان لها تأثيرها المدمّر للثورة بشكل عام. علماً بأن كثيرين ينفون وجود هذا التوافق في الأصل بيد أن آخرين يؤكّدون عليه، ولعل الأرجح هو هذا الرأي بدليل طغيانه بحجم انتشار القائلين بحقيقته ومنهم القيادات العسكرية الموجودة في أسمرا وبعضهم ممن حضر تشكيل الحركة في جبل مره. هذه المعلومة هي ما دعت اللجنة بأن تتبنّى رؤية القادة الميدانيين بضرورة ترشيح لشخص ينحدر من قبيلة الفور ليكون هو رئيساً للحركة بديلاً عن عبد الواحد نور علماً بأن كل أولئك القادة العسكريين كانوا من قبيلة الزغاوه، بينما يبقى وبرغم قناعتهم بضررها لكنهم كانوا أحوج ما يكونوا إلى إطفاء اللهيب الذي يعتقدون أنه كان قاب قوسين أو أدنى من تدمير الحركة وشقّها مما يؤدي إلى إضعاف الثورة، وبالتالي مضت إلى آخر المشوار مع العسكريين وأتمّت الاتصال بالدكتور التجاني السيسي رغم أن الأخير لم يكن عضواً لا في الحركة ولا أي حركة ثورية

أخرى، ورغم أن الأمر برمّته يخالف خيارها الذي كان مضمونه المصالحة، بيد أنه بعد كل تلك المرئيات الحذرة لكنهم فعلوا ذلك في مؤتمر حسكنيتة. والحقيقة أنه لو وافق الدكتور التجاني السيسي أو غيره من أبناء الغور أيضاً لن تبقى الحركة موحدة لأن عبد الواحد لن يوافق وسينشق ويشكّل حركته التي في حقيقة الأمر كانت موجودة في شكل حركة داخل حركه تعمل تحت مسمّى الجبهة الشعبية المتّحدة، وهي متأصلة بشكل واسع وسط الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا داخل السودان، كما أن مني أركو نفسه والذي طفحت طموحاته نحو الرئاسة لا سيما فيما بعد بشكل مضطرد، هو الآخر سيدخل في موّال جديد من المواجهة مع الرئيس الجديد لتحقيق غايته.

عندما اعتذر الدكتور السيسي، مضت اللجنة في إقناع القيادة الميدانية بقبول خيار الصلح، وواصلت مشاوراتها مع كل الأطراف لتحضير ميثاق المصالحة الذي نجحت أخيراً في التوصل إليه ووافق عليه عبد الواحد نور ومني مناوي، وبناءً على ذلك تم تحديد يوم التوقيع الذي كان في يوم ١١ فبراير ٢٠٠٥م في فندق الإنتركونتنتال في أسمرا وبحضور الأستاذ عبد الله جابر مسؤول التنظيم في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة وهو الحزب الحاكم في اريتريا، وأيضاً الأستاذ ياسر سعيد عرمان نائب الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان قبل انفصال الجنوب والأمين العام الحالي للحركة في السودان والأستاذ بيور أسود المسؤول الأمني في الحركة الشعبية وقد جاء تواجدهم ممثلين عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما حضر الراحل الشهيد الدكتور خليل إبراهيم محمد وبمعيته عدد من قيادات حركة العدل والمساواة ومنهم القائد العام آنذاك عبد الكريم شولي وآخرين وألقى الدكتور خليل كلمة محفّزة وثورية. كذلك حضر الأستاذ موسى محمد أحمد مساعد رئيس الجمهورية الحالي وكان وقتها رئيساً لمؤتمر البجة وبعض قياداته، كما حضر الأستاذ مبروك سليم مبروك رئيس حركة الأسود الحرّة مع مجموعة من قياداته وهو الآن وزير دولة في الحكومة، والمعروف أن مؤتمر البجه والأسود الحرة قد توحدا في أسمرا بعد ذلك تحت مسمّىَ جبهة الشرق، وحضرت بعض أجهزة الإعلام المحلية والدولية. وحتى يتمكن القراء من المتابعة الدقيقة لملابسات إقرار انعقاد المؤتمر، أنقل هنا نص الوثيقة من نسختها الورقية الأصلية تماماً كما جاءت فيها دون أي تعديل.

نص ميثاق المصالحة بين عبد الواحد ومناوي

بسم الله الرحمن الرحيم

وثيقة عهد وميثاق

بناءً على المصلحة العليا للحركة وحفاظاً على وحدتها ومكاسبها وتجاوز الخلافات التنظيمية السابقة، فقد تم الاتفاق والتراضي في هذا اليوم الموافق ١١ فبراير ٢٠٠٥ م فيما بين كل من السيد/ عبد الواحد محمد أحمد نور رئيس حركة تحرير السودان والسيد/ مني أركو مناوي الأمين العام للحركة على الآتي:-

١- أن تكون المؤسسية القائمة على تشريعات الحركة المتفق عليها بين الأطراف هي الأساس الأوحد للتعامل بين أفراد الحركة من القيادة إلى القاعدة وتمثل المرجعية لجميع أجهزة الحركة وأفرادها في التعامل فيما بينها والعلاقات مع الآخرين.

٢- الاعتراف بكل القيادات الميدانية ذات الولاء للحركة على رأسها القائد العام لحركة / جيش تحرير السودان / جمعه محمد حقار. وفي اتجاه تكوين الجيش الموحد ينشأ لواء مشترك من الطرفين كنواة وحده، على أن يتحمل كل طرف مسئوليته على الأرض لحين اندماج الجيشين.

٣- يتم الاعتراف والتصديق على النظام الأساسي الانتقالي للحركة بعد الاتفاق عليه من الطرفين لحين انعقاد المؤتمر العام للحركة.

٤- يعقد المؤتمر العام للحركة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق داخل الأراضي المحررة، وإذا تعذر ذلك تحدد لجنة التوفيق بالتشاور مع الطرفين مكان انعقاد المؤتمر.

٥- أن تخضع كل الإيرادات والمصروفات الخاصة بالحركة للأمانة المالية وفقاً النظام الأساسي الانتقالي بعد إجازته.

٦- الاعتراف بأن الحركة تمثل كافة أبناء السودان دون تمييز أو إقصاء لأحد بسبب الانتماء الاثني أو الديني أو الجهوي.

٧- ضرورة تمثيل المجموعات الاثنية المختلفة بدارفور في الأجهزة الدستورية كل حسب عطائه وكفاءته.

٨- أن يتم اختيار وفد التفاوض بالتنسيق بين لجنة التوفيق ولجنة التنسيق القائمة في

أسمرا.

٩- السيد/ خميس عبد الله أبكر هو نائب رئيس حركة جيش تحرير السودان.

١٠-الجبهة الشعبية المتحدة وتجمّع روابط دارفور بالجامعات والمعاهد العليا ليست فصائل تابعة لحركة جيش تحرير السودان.

١١-الناطق الرسمي باسم الحركة يتم تعيينه بالتشاور بين أمانة الإعلام ولجنة التوفيق.

١٢-أن تبدأ إجراءات إجازة النظام الأساسي الانتقالي للحركة بعد يوم واحد من توقيع هذه الوثيقة وأن تنتهي في مدة ٌقصاه أسبوعين من تاريخ التوقيع عليها.

١٣-إشهاداً على ما تقدم وقع الطرفان على هذه الوثيقة بحضور أعضاء لجنة التوفيق والشهود ويسري من تاريخ التوقيع عليه.

١٤-تكوين لجنة تحقيق للتقصي حول الاتهامات الواردة في بيان القائد العام بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٥م

الطرف الأول:	**الطرف الثاني:**
عبد الواحد محمد أحمد نور	مني أركو مناوي
رئيس الحركة	الأمين العام للحركة

لجنة التوفيق:

١- التجاني عبد الله بدر/ رئيس اللجنة
٢- صلاح أحمد الحاج/ عضو اللجنة
٣- إبراهيم أحمد إبراهيم/ عضو اللجنة
٤- أبو القاسم أحمد أبو القاسم/ عضو اللجنة

الشهود

ممثل الجبهة الشعبية	ممثل الحركة الشعبية
للديمقراطية والعدالة في إريتريا	لتحرير السودان

....انتهت الوثيقة.....

ورشة أسمرا

كانت ورشة العمل المُعدة للقيادات التي توافدت إلى أسمرا من مكاتب الحركة الخارجية في كل من كينيا، أوغندا، تشاد، نيجيريا، المملكة المتحدة وأيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، فرنسا، مصر، إيطاليا، الصين، المملكة العربية السعودية، الخليج، الجماهيرية الليبية، الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى ممثلين لمكتب إريتريا، وقد بلغ عددهم حوالي تسعة وثلاثين عضواً قد انتظموا في الوشة على مدى أسبوعين كاملين في الفترة من ٤ فبراير إلى ١٨ فبراير ٢٠٠٥م في فندق (إكسبو) في أسمرا، كان الهدف من الورشة هو وضع نظام أساسي انتقالي يشتمل على مؤسسية انتقالية وتكوين اللجنة التحضيرية للإعداد للمؤتمر العام، وبات من الضروري أن يصطحب عملهم ذلك إنفاذ بنود الوثيقة التي تم توقيعها بين الرئيس والأمين العام وعلى رأسها الوعد المضروب للمؤتمر والمكان المبدأ المحدد وهو الميدان (الأراضي المحررة) والتحديات التي يمثلانهما. لم تكن المداولات عصية بل كانت ثرّة وقوية وقد طرقت مضامين غاية في الأهمية والعمق في اتجاه تحقيق الهدف المعلن، وفعلاً توصلت إلى تشكيل لجنة مصغّرة من خمسة أعضاء سمّيت (لجنة تنسيق المؤتمر) ومهمتها وضع التصور العام لأعمال اللجنة الكبرى التي ستكون بمثابة اللجنة التحضيرية للمؤتمر والدعوة لاجتماعها الأول.

لقد تم اختيار الأستاذ/ أبكر محمد أبو البشر رئيساً لهذه اللجنة وعضوية كل من عبد الحميد بشر مانيس وهاشم حماد إسماعيل وأحمد سراج ترايو أحمد علي، أكملت هذه اللجنة وضع تصورها المبدئي والذي تناول أربعة محاور هي:

- اللجان المتخصصة.
- العضوية .
- كليات الاختيار.
- الأوراق المتخصصة التي ستقدّم في المؤتمر.

ولعل القارئ لذلك ينتابه الإحساس بأن هذه من المفترض أن تكون هي مهام حصرية للجنة التحضيرية للمؤتمر، بيد أن ذلك الافتراض لا يتّسق مع الرؤيا البعيدة ومراعاة الظروف الحرجة التي تمر بها الحركة في بنيانها التنظيمي، وبالتالي كان ضرورياً أن يتم التمهيد للتوافق نحو اختيار اللجنة التحضيرية بتحضيرات أولية وتمهيدية

ومسهّلة كالتي تناولتها اللجنة المعنية. كان عبد الواحد نور ومني مناوي قد زارا منفردين ولأكثر من مرة، زارا المشاركين في ورشة العمل خلال اجتماعاتهم في فندق (أكسبو) وأمّنا على العمل الذي يجري هناك وأكدا دعمهم له، وقد أشرنا من قبل أن تلك الاجتماعات قد استمرت لأسبوعين تاملين. رفعت لجنة تنسيق المؤتمر تصورها المبدئي لرئيس الحركة والأمين العام وللقيادات التي حضرت ورشة العمل باعتبارها مرجعية مبدئية. تداول الحضور فيها وأمّنوا عليها مع التعديلات التي أدخلوها وأصبحت قيد التنفيذ. كان أكثر ما يهدد نجاح أي عمل هو انعدام الإمكانات المادية التي بلا شك وردت وسترد في الكثير من الفقرات، وبالتالي ظل ذلك هو التحدي الذي ينبغي للقيادة أن تتصدى له لتمكين لجنة التنسيق من الوفاء بعملها وإنجاح مرحلة اختيار اللجنة التحضيرية ودعوتها إلى اجتماعها الأول لتتسلم عملها ومن ثم تبدأ الإعداد للمؤتمر. أما المشاركون في ورشة العمل فقد أكملوا مهامهم بإنجاز مشروع النظام الأساسي الانتقالي وقد كان بين الحاضرين عدد مقدّر من القانونيين ذوي الخبرة، وقبل جلستهم الختامية بيومين حضر رئيس الحركة عبد الواحد نور إلى مقر الورشة وألقى كلمة أثنى فيها على عمل الورشة وأكد التزامه بمخرجاتها والعمل على تنفيذها بما يدفع عمل الحركة للأمام من أجل القضية.

كلّف الحاضرون في الورشة خمسة لجان مصغّرة لرفع مشروع النظام الأساسي إلى القيادات الأربعة للحركة وهم رئيسها ونائب الرئيس والأمين العام والقائد العام بالإضافة إلى لجنة التوفيق الرباعية وإطلاعهم بما تم، وأن تطلب منهم إفادتها بملاحظاتهم على مشروع النظام الأساسي المقترح بغية الأخذ بها وتضمينها في المسودة النهائية المنقحة. لكن المفاجأة المدّوية التي لم تكن في الحسبان هي رفض عبد الواحد نور استلام نسخته معللاً بأن كل الذي تم هو عمل لا يخصه في شيء وإنما يخص الزغاوه، ذلك كان أمراً في حاجة إلى متخصصين في العلوم الاجتماعية لتفسيره. كان ذلك أول صفعة يوجهها عبد الواحد نور للالتزام الذي وقّع عليه في الوثيقة قبل أسبوع واحد فقط ولزياراته العديدة لمقر الورشة وأحاديثه التي كان يبثّها وإعلان التزامه بمخرجاتها، وهي صفعة لا تهز الحركة فحسب، بل هي زلزال للقضية بأثرها ولأسلوب إدارتها والتعامل مع مراحلها، لأن تداعياتها لن تتوقف عند مجرّد حديث ألقى به في وجه قيادات من الحركة التي يقودها دون مراعاة لتأثيره عليهم، إنه يمتد عميقاً في جذور الأزمة ويخدش حياء المصداقية وقيمتها لديه في حديثه لأعضاء الورشة قبل ذلك

بيومين اثنين فقط، بل يثير كوامن الشك في أذهان قياداته التي توافدت من مختلف مكاتب الحركة في العالم في نوايا رئيس الحركة التي تضمهم ومستقبل حركتهم ومستقبل القضية برمّتها.

كانت الوثيقة التي سردنا خطوات التوصل إليها وتوقيعها هي المرحلة الأولى لملابسات الإعداد لمؤتمر حسكنيتة. ثم جاءت المرحلة الثانية حيث بدأت في الجولة الخامسة لأبوجا التي بدأت أعمالها في جلستها الافتتاحية يوم ١٠ يونيو ٢٠٠٥م وهي الجولة التي تم فيها توقيع إعلان المبادئ بين الحكومة والحركتين في الخامس من يوليو ٢٠٠٥م، إلا أن تواجد أكثر من سبعين شخصاً باسم جيش تحرير السودان وبغض النظر عن كل شيء فقد دارت حوارات واجتماعات مكثّفة في موضوع المؤتمر ومشروع النظام الأساسي الانتقالي، وكذلك المؤسسية الانتقالية، علماً بأن المؤتمر قد تأخر عن موعده المضروب سابقاً في وثيقة أسمرا بما يقارب الشهرين حتى ذلك التاريخ. فقد تم مناقشة مشروع النظام الأساسي الذي تم إعداده في أسمرا وتم أيضاً مناقشة مسودة نظام أساسي قدمه نائب رئيس الحركة خميس عبد الله أبكر بالإضافة إلى توصيات ومقررات مؤتمر ممثلي الحركة في لجنة مراقبة وقف إطلاق النار Ceasefire Commission (CFC) والذي انعقد في مدينة الفاشر في الفترة من ٣ – ٥ يوليو ٢٠٠٥ ، والمعروف أن لجنة مراقبة وقف إطلاق النار هي إحدى الآليات التي تم إنشاؤها في الاجتماعات التي تمت في أديس أبابا – إثيوبيا بين الحركتين والحكومة والإتحاد الأفريقي في ٢٨ مايو ٢٠٠٥م إنفاذاً لاتفاقية وقف إطلاق النار التي تم توقيعها أيضاً بين الحركتين والحكومة في ٨ أبريل ٢٠٠٤م في أنجمينا – تشاد، وللحركة ممثليها الدائمين في هذه اللجنة.

بعد مداولات ثرّة وقيمّة لكل تلك الوثائق، توافق المجتمعون على تشكيل لجنة مصغّرة خماسية برئاسة الراحل المحامي سليمان آدم موسى الذي حدثت وفاته بحادث حركه مؤسف في نيجيريا والراحل إسماعيل يوسف المكنّى ب (نصر الدين) الذي أيضاً حدثت وفاته هو الآخر في حادث حركة مؤسف إبان عودته ضمن وفد من زيارة حسكنيتة لنقل رسالة من عبد الواحد نور إلى المؤتمرين، وضمت اللجنة أيضاً محمد التجاني الطيب وعبد الحفيظ مصطفى موسى والمحامي جمال عبد الرحمن محمد ورأى المداولون أن يُعهد إليها بتنقيح كل الملاحظات ونتائج المناقشات التي دارت على مدى أيام ووضعها في شكل نقاط مصاغة بإحكام حتى يتم إدراجها في المسودة النهائية لمشروع النظام الأساسي. وفعلاً أنجزت اللجنة عملها كما توقع الجميع ذلك، وقدّمت

ملخص صياغتها في اجتماع عام عُقِد في الثامن من يوليو ٢٠٠٥م في فندق شيراتون أبوجا، واشتملت على ٢٦ بنداً من التعديلات المحكمة استوعبت نتائج كل المداولات التي دارت، ولعل أبرزها كانت تتعلق بتقييد اختصاصات كل من الرئيس والأمين العام وإطلاقها ضمن اختصاصات الهيئة القيادية ضماناً لقوة وصحة القرارات وتقليص فرص تأثرها بالمزاج الفردي.

الاجتماعات في ليبيا

بعد انتهاء الجولة الخامسة وتوقيع إعلان المبادئ غادرت الوفود، وقرر وفد حركة تحرير السودان السفر إلى ليبيا لاستكمال مناقشات الإعداد للمؤتمر، لا سيما وقد عبّرت الجماهيرية الليبية عن قبولها لطلب الحركة باستضافة وفدها ليتمم مداولاته تجاه مشروع المؤتمر، والحق يقال أن الجماهيرية الليبية لم تتوانى ولم تقصّر في هذا الاتجاه، أي استضافة الوفود، بل كانت مضيافة دائماً وساعية بجهودها في اتجاه معالجة الأزمة في دارفور ولكن برؤيتها، وحتى وإن تباينت بيننا الآراء في بعض الأحيان وبعض القضايا التي نرى أنها كانت تقف فيها بقوة إلى جانب نظام الرئيس البشير وتدعمه على سبيل المثال قضية دعوة القوات الدولية إلى دارفور وموضوع المحكمة الجنائية، إلا أننا نحترم رؤيتها وإن خالفناها في الكثير، وذلك أمر طبيعي فهي دولة لها منظورها للأمور وحساباتها وقراءتها للأحداث والمآلات وفق هذا المنظار ووفق مصالحها ونحن نقدّر ذلك من هذا المنطلق ونعتبر التباين في بعض الأمور أمر طبيعي وواقعي ولا يؤثر سلباً على توازن العلاقة القائمة على الرابط الإستراتيجي بين الشعبين.

مداولات لحسم أمر المؤتمر

رؤية اللجنة الخماسية

في فندق المهاري في طرابلس حيث أقام وفد الحركة، انعقدت عدة اجتماعات مواصلة للحوارات التي بدأت في أبوجا حول موضوع المؤسسية والمؤتمر، وبينما اتفقت جميع الآراء حول ضرورة تحقيق المؤسسية الكاملة للحركة، إلا أن تباين طفيف كان يخيّم على الحوارات حول الوسيلة الناجعة لتحقيق ذلك، البعض يرى أن تكون تلك المؤسسية انتقالية عبر التوافق على تسمية من يشغلون المناصب وفق ما جاء في مشروع النظام الأساسي الانتقالي لما هم دون الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام الذين يجب أن يبقوا في مناصبهم الحالية دون تغيير، على أن تواصل المؤسسية الانتقالية

في إدارة عمل الحركة حتى الوصول إلى سلام كامل واستقرار ثم يتم انعقاد المؤتمر العام للحركة بعد السلام، وهو الرأي الذي يميل إليه رئيس الحركة عبد الواحد نور ونائب الرئيس خميس عبد الله وآخرين، ويستندون إلى أن الحركة الآن في مرحلة النضال وتواجهها مصاعب ومسئوليات أمنية كبيرة وهي تقتضي ضرورة تكثيف كل الجهود للتصدي لها ولا تتوفر الظروف المواتية إلى عقد مؤتمر عام، هذا الطرح ينسف مجملاً التزام عبد الواحد نور الوارد في وثيقة أسمرا. بينما الرأي الثاني هو أن ينعقد مؤتمر انتقالي للحركة في مدينة الكفرة الليبية في ٥/ ٨/ ٢٠٠٥م ومنه تنبثق مؤسسات انتقالية منتخبة لكل المناصب وتدير عمل الحركة إلى حين قيام المؤتمر العام المقترح له ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٥م في الميدان، أي بعد شهرين، وهو رأي قدمته اللجنة الخمسية أنفة الذكر في مشروع الموجهات للمؤتمر الانتقالي والعام والذي أعدّته خلال تواجد الوفد في طرابلس، وننشر هنا نص الموجّهات التي أعدّتها تلك اللجنة دون أي تعديل أو تصحيح.

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع موجهات الإعداد للمؤتمر الانتقالي والعام لحركة وجيش تحرير السودان

مقدمة:

مواصلة لتكليف وفد التفاوض وبعد التشاور الدءوب مع قادة الحركة وتمشياً مع تطلعات وأمنيات كل أعضاء الحركة من العسكريين الذين سطروا أروع الملاحم وهزموا أركان البغي والظلم والقواعد العريضة من الصامدين والصابرين على امتداد دارفور نحو أسمى مقاصدها وهي ،المؤتمر الانتقالي والعام ، نتقدم إليكم ببعض الموجهات العملية للشروع في تنفيذ المؤتمر الانتقالي ليكون أساساً متيناً وممهداً للمؤتمر العام ، لذا نأمل من الجميع التوجه بصدق وتجرد لإنجاح المؤتمرين بتسخير كل الإمكانات المادية والبشرية واعتماد هذا المشروع كثقافة يتم نشرها وتداولها بيننا جميعاً لبلوغ الهدف نحو توحيد الصف وجمع الشمل وقطع الطريق على الأعداء والشامتين .

والموجهات هي :-

موجهات المؤتمر الانتقالي :-

١- ينعقد المؤتمر الانتقالي للحركة بتاريخ ٥/ ٨/ ٢٠٠٥ م .

٢- يتم انعقاد المؤتمر الانتقالي بمدينة الكفرة بالجماهيرية .

٣- يتم تكوين لجنة إعداد المؤتمر الانتقالي من عشرين شخصاً .

٤- على لجنة إعداد المؤتمر الانتقالي البقاء في الجماهيرية لحين انعقاد المؤتمر الانتقالي .

٥- يتم اعتماد ميزانية عاجلة لتنفيذ المؤتمر الانتقالي مع ضرورة توفير احتياجات ومستلزمات إدارية ومكتبية لتسهيل عمل اللجنة .

٦- يتعهد كل من رئيس الحركة ونائب الرئيس والأمين العام بالحضور إلى مدينة الكفرة لحضور المؤتمر الانتقالي في المكان والزمان المحددين .

ثانياً : - موجهات المؤتمر العام

١- يتم انعقاد المؤتمر العام في ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٥ م في الأراضي المحررة .

٢- يتم تكوين لجنة فنية للإعداد للمؤتمر العام إثناء انعقاد المؤتمر الانتقالي .

٣- يتم تكوين لجنة عسكرية وسياسية للطواف على الجبهات المختلفة في الأراضي المحررة ، تمهيداً للمؤتمر العام .

٤- يجب توحيد المكاتب الخارجية في كل أرجاء العالم للمشاركة في المؤتمر العام .

٥- يتم توقيع اتفاق السلام الشامل بعد انعقاد المؤتمر العام للحركة .

٦- يتعهد كل من رئيس الحركة ونائب الرئيس والأمين العام بالحضور إلى الأراضي المحررة لحضور المؤتمر العام . وسينعقد المؤتمر في حالة غياب أي منهم .

والله الموفق،،،

..انتهى نص المُوجِهات..

هذا الرأي تدعمه مجموعة كبيرة من القيادات ذات الميول التوفيقية والتي ترى أيضاً أن التمهيد بالمؤتمر الانتقالي يزيل المخاوف ويبني الثقة بين قيادات الحركة وأعضائها وعلى رأسهم الرئيس والأمين العام إلى حين موعد انعقاد المؤتمر العام في الأراضي

المحررة. ورغم أن هذا الرأي يخالف ما تم في وثيقة أسمرا لكنه جاء لضرورات الحوارات التي تمّت في أبوجا وطرابلس بما يوفّق بين وثيقة أسمرا ومستجدات الحوارات، حيث أن وثيقة أسمرا هي نتاج حوار قيادات من الحركة برغم شمولها لشهود من دولة إريتيريا ومن الحركة الشعبية لتحرير السودان ومن حركات ثورية أخرى.

أما الرأي الثالث فهو القائل بضرورة عقد المؤتمر العام مباشرة وفي الأراضي المحررة إنفاذاً لوثيقة اتفاق أسمرا ولطالما كانت الحركة دائماً تتحدث عن سيطرتها على ٨٠٪ من أراضي دارفور وبالتالي قادرة على تأمين الجانب الأمني للمؤتمر وهو ما يعزز ثقة عضويتها وأهل دارفور بقدرتها ويدعم موقفها ويحسّن صورتها أمام المجتمع الدولي وهو الرأي الذي كان يميل إليه الأمين العام مني مناوي وآخرين. لم يتم الوصول إلى إجماع ولم يتم التوافق القاطع على رأي محدد، ولكن ظلّت المشاورات متواصلة في محاولة لمعالجة الأمر، وقد بذلت اللجنة الخماسية مجهودات جبارة في محاولة منها لتمرير مشروعها لدى الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام. لقد نقلنا الآراء الثلاثة كما كانت كحقائق حتى يتمكن القارئ من استيعابها عندما يحلل بدوره دوافع ومؤثّرات وتداعيات هذه الآراء على البنية الوحدوية لحركة تحرير السودان وعلى الثورة بأكملها وبالطبع على الأزمة.

قراءة في رؤية مني أركو وآخرين

أما من زاوية تحليلي الشخصي للآراء الثلاثة ووفقاً لمعايشتي للأحداث وهي حية، بالنسبة للرأي الذي يتمسك به الأمين العام ومن يؤيدون ذلك الرأي ورغم تطابقه مع كل بنود الموجهات التي قدمتها اللجنة الخماسية عدا بند واحد، وهو المتعلق باقتراح اللجنة الخماسية بضرورة أن ينعقد مؤتمر انتقالي أولاً وبين ما يراه الأمين العام وهو الذهاب مباشرة إلى المؤتمر العام في الأراضي المحررة دون الحاجة لمؤتمر انتقالي، إلا أنه ليس خلافاً هيّناً كما يتراءى للبعض، تزايد الطموحات الشخصية في ظل ضعف عامل الثقة كان هو المحرّك والمؤجج الدائم للخلاف بين الرئيس والأمين العام، وبالتالي شكّل أداة التوجيه لرأي كل طرف منهم، فالأمين العام يستند إلى تهرّب الرئيس من استحقاقات التزامه نحو مخرجات ورشة أسمرا التي أصدرت مشروع مسودة النظام الأساسي رغم أنه كان قد خاطب تلك الورشة في البدء والمنتهى، كما في ذاكرته أيضاً تنصّل الرئيس من وثيقة اسمرا التي تحدد انعقاد المؤتمر في الأراضي المحررة بعد ثلاثة

أشهر، لكن عبد الواحد نور أعلن أنه لا ينوي عقد أي مؤتمر قبل الوصول إلى سلام، كل هذه المخاوف هي التي تحرّك شكوك الأمين العام في أنه إذا وافق بمؤتمر مؤقّت ينعقد في مدينة الكفرة الليبية في ظل الدعوة للحفاظ على الذين يشغلون المناصب القيادية الثلاثة العليا وهي الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام دون مساس، هذا قد يُغري عبد الواحد نور بعد المؤتمر الانتقالي من المضي في نهجه في التنصّل النهائي من استحقاقات المؤتمر العام المقترح بعد أقل من ثلاثة أشهر داخل الميدان وأي التزامات مؤسسية فيما بعد، ولا ينفي ذلك أن الأمين العام كان أيضاً ميّالاً لتغيير عبد الواحد نور من رئاسة الحركة بأي شخصية أخرى، ولا يمانع أن تكون تلك الشخصية من ذات قبيلة عبد الواحد نور، أي قبيلة الفور ربما عطفاً على المقولة التي تذهب بأنه كان هناك اتفاق محاصصة قائم على القبيلة وهو الأمر الذي أشرت بأنني أستنكره كاتفاق أو مبدأ في الأصل لكنني أسرده استناداً على الروايات دون أن أملك أي وثيقة تأكيد. بيد أنه ليس بعيداً أيضاً تأثير مني مناوي بطموحاته المتراكمة للنظر إلى منصب الرئاسة بسبب تنامي الخلاف بينهما واستمرار عدم اعتراف عبد الواحد بالقيادة الميدانية الشيء الذي دفع التفاف أغلب القيادات الميدانية به، وهذا لا ينفي وجود قيادات ميدانيه أخرى لها التفافها حول عبد الواحد نور ضمن ما درج عبد الواحد التصريح به من أن للحركة أكثر من ميدان وهنا بالضرورة أن ينعكس ذلك على غير الميدان أيضاً، لكننا نتحدث عن تأثير الميدان الذي كان أكثر فاعلية حينها. لكن وفق استقراءاتي فقد كان من الممكن أن يقف مني مناوي مناصراً كاملاً لمشروع اللجنة الخماسية إذا كان يشتمل على إخضاع شاغلي المناصب القيادية الثلاثة (الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام) للتغيير أثناء المؤتمر الانتقالي المزمع عقده في الكفرة. الحقيقة أن مناوي والخاصة من مستشاريه لم يقرؤوا مآلات الأحداث بشكل موسّع وإلا لوافقوا على المؤتمر الانتقالي الذي كما قلت صلاحيات مخرجاته ستبقى لأقل من ثلاثة أشهر فقط ثم ينعقد المؤتمر العام في الميدان، وأن عبد الواحد نور قطعاً سيمضي متجاهلاً أي دعوة لانعقاد المؤتمر العام بعد ذلك، وهو كما قلنا تعزيز لفرضية الانشقاق لكن كان يمكن لمؤتمر الميدان الذي سينعقد وفقاً لتلك الظروف أن يَلقىَ دعماً كبر من مناصري عبد الواحد نور في حال عدم وفائه بمخرجات مؤتمر الكفرة. أيضاً يجب أن لا نغفل المعطيات الإقليمية والدولية التي لها تأثيرها على الأمور، فقد كان مني مناوي متخوفاً من أن يذهب المحيط الإقليمي والمجتمع الدولي إلى التشبّث بنتائج المؤتمر الانتقالي إذا انعقد ودعم تلك

النتائج، وهو ما يراه تقوية لفرص بقاء عبد الواحد نور رئيساً كواقع يخالف رؤيته ومعه القيادات الميدانية الفاعلة، كما سيؤدي إلى إضعاف فرص انعقاد المؤتمر العام داخل الميدان وفق ما تم الاتفاق عليه. لكن نستطيع أن نقول أن بوادر الانشقاق التي زُرعت منذ وقت طويل فيما مضى كانت تتزايد وتتسع وتنمو باضطراد.

قراءة في رؤية عبد الواحد وآخرين

أما قراءتي في اتجاه رؤية الرئيس وهو عبد الواحد نور، أجد أنه كان متأثراً كثيراً بتراكمات وتنامي الفوبيا التي تجعله متوجساً من الزغاوة بشكل عام ولكنه يجسّد ذلك في شخص الأمين العام مني مناوي، وهو لا يرى أي قيادي في الحركة أو أي عضو من أعضائها من الزغاوة إلا من خلال هذا المنظار لكن بنسبية تتدرج صعوداً ونزولاً في السلبية، وبالتالي ربما كان وهو القريب من الأمين العام بحكم معايشتهما معاً في الأيام الأولى في جبل مرة أنه وبعد الصعود الصاروخي للأزمة وأيضاً انتصارات الحركة العسكرية لا سيما بعد ضربة مطار الفاشر في أبريل ٢٠٠٤م وعلاقة الأمين العام القوية بالقيادات العسكرية الفاعلة على الميدان العريض للحركة، ربما قرأ بعضاً من تصاعد طموحات الأمين العام نحو منصب الرئاسة الأمر الذي ضاعف لديه المخاوف وبالتالي أربك عنده المواقف وأصبح رهينة لتلك الفوبيا. من هناك فهو لا يريد ولا يؤيد انعقاد أي مؤتمر انتقالياً أو غيره لا يضمن تثبيته في منصب الرئاسة، وبالتالي كان رأيه بالرفض واضحاً في كل المقترحات التي قُدّمت وعلى رأسها مقترح اللجنة الخماسية علماً بأنه تعرّض لضغوطات كبيرة من المقرّبين إليه في حوارات طرابلس لإجباره للانصياع للتوافق حول مقترحات مشروع اللجنة الخماسية، وبرغم ما بيّنه مما يفهم أنه خضوع لتلك الضغوط لكنه كان يراوغ بالتماهي الخجول بحثاً عن مخرج للانفكاك من أي التزام تجاهه. بيد أنه كان أقرب موافقة للرأي القائل بأن يقام المؤتمر الانتقالي في الكفرة لتكملة المؤسسية وفق النظام الأساسي المقترح ولكن مع الحفاظ على شاغلي المناصب الثلاثة وهم الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام كما هو، ولعله أظهر بعض الميل نحو هذا المقترح لشعوره بأن ذلك قد يعطيه فرصة الاحتفاظ بالرئاسة ومِن ثم التنصّل من استحقاقات المؤتمر العام الذي سيعقد بعد أقل من ثلاثة أشهر من انعقاد المؤتمر الانتقالي وبالتالي يضع الجميع أمام الأمر الواقع وهو إما إلغاء المؤتمر العام أو المضي بإنفاذه وهو ما يعني انشقاق الحركة والذي سيكون بلا شك مبكّراً عن الانشقاق الذي تم بعد ذلك في حال تمسّك الأطراف بمواقفها. ربما يتساءل البعض عن دور نائب

الرئيس خميس عبد الله والحقيقة أنه كان داعماً لكل الآراء التي يتبناها عبد الواحد نور ولعله ينطلق من إحساس أن بقاؤه في ذلك المنصب مرهون ببقاء عبد الواحد نور في منصبه لا سيما وتجربته في تجاذب النيابة مع منصور أرباب ماثلة أمامه باستمرار، وبالتالي هذا الوضع هو ما يحتّم عليه دعم مواقف عبد الواحد نور دون تردد.

فشل المداولات وتفرّق المداولين

غير أنه بينما الجميع منهمك في البحث في هذا الأمر طرأ أمر مفاجئ غيّر رهز تلك الجهود والمساعي التي كانت تمضي في بطء ولكن بثبات للوصول إلى معالجة توفيقية، حضر عبد الواحد وخميس إحدى الاجتماعات المسائية وأعلنا أنهما سيسافران إلى كينيا، كان ذلك الأمر محط اندهاش لدى البعض ومحط استهجان لدى الكثيرين، إذ كيف يغادر الرئيس ونائبه بينما تم الاتفاق على مواصلة الاجتماعات في طرابلس إلى حين الوصول إلى حل بشأن المؤتمر والمؤسسية في الحركة رغم التعقيدات التي واكبت الحوارات والمواقف، كما أنه لم يكن هناك في كينيا ما يستدعي سفرهما، لا توجد في كينيا أي مناسبة ولا نشاط ولا أي قوات للحركة ولا حتى قاعدة كبيرة من أبناء دارفور ناهيك عن أعضاء للحركة، أعضاء الحركة هناك لا يتجاوزون أصابع اليد الواحد في ذلك الوقت. كان رأي الجميع لهما أن يبقيا حتى الوصول إلى معالجة شافية لأزمة المؤسسية، وأي موضوع أكثر أهمية للحركة وللقضية برمتها من أن ترتّب الحركة بيتها الداخلي وتتفرغ بعد ذلك للنضال لاسترداد الحقوق وهي تستند على أرضية ثابتة من المؤسسية والتنظيم. كان ذلك الحديث في اجتماع مسائي ضم جميع أعضاء الوفد ولم يُكمل عبد الواحد نور وخميس عبد الله الاجتماع وغادرا القاعة معتذرين إلى أجنحة سكنهما داخل الفندق وكان ذلك في حوالي السابعة مساءً. اعتذارهما من مواصلة الاجتماع ليس فيه أي عيب، فهو أمر طبيعي ويحدث لطالما أن باقي الوفد ما زال مواصلاً اجتماعه، ولكن الأمر المفجع جاء بينما كان الجميع يواصلون الحوارات في الاجتماع، إذا بخبر سفر الاثنين إلى كينيا يصقع مسامع المجتمعين في قاعة الاجتماعات. كان عبد الواحد نور وخميس عبد الله قد طلبا من القيادة الليبية في وقت مبكّر قبل يوم أن تؤمّن لهما وسيلة السفر إلى نيروبي – كينيا، ولبّت القيادة الليبية طلبهما بتأمين طائرة رئاسية أقلتهما الاثنين معاً إلى نيروبي في تلك الليلة، كانت النية مبيّتة للسفر إذن لأنه الحل الوحيد للخروج من الضغوط التي كان يتعرض لها من المجتمعين والتي كانت تؤرّقه وتضعه في موقف صعب، بيد أن إرهاصات إصرار مني مناوي على انعقاد

المؤتمر في الميدان ربما خفف فرضية النية المبيّتة من عبد الواحد نور للسفر وأعطاه بعض المساحة في أنه بلغ قناعة استحالة التوافق، والواقع أن كل المعطيات توافقت لديه، فقد تدفقت نواياه أصلاً وتوفرت له الوسيلة والآلية فأكمل الفعل بالسفر، تماماً كما يصف القانون مصادفة النيّة مع الفعل في وقت واحد لارتكاب الجرم، هذا طبعاً مع فارق الأمرين لأننا لسنا هنا بصدد وصف سفره بالجريمة بقدر ما رغبنا في إبراز القيمة السلبية التي يتركها سفره المفاجئ في ذلك المنعطف الحرج على مصير ومسيرة الحركة وهو رئيسها. سفر عبد الواحد نور المفاجئ نزل برداً وسلاماً على مني مناوي، حيث كان هو الآخر أمام ضغوط كبيرة عليه لقبول مقترح اللجنة الخماسية الخاص بالمؤتمر الانتقالي في الكفرة لما فيه من المنطق والوسطية.

سفر رئيس الحركة ونائبه بتلك الطريقة ترك علامات استفهام كبيرة لدى قيادات الحركة المتواجدة هناك، وفسّره كثيرون بأن القصد من ورائه هو نسف مشروع قيام المؤتمر بأكمله، بل نسف أي توجّه نحو بناء مؤسسية متكاملة للحركة انتقالية أو دائمة، وذهب آخرون إلى بلوغ القناعة بأن رئيس الحركة أصلاً لا يريد مؤسسية تقيّده. بل أن بعض الآراء ذهبت نحو إعادة موافقة الجماهيرية الليبية على تأمين طائرة لسفرهما في ذلك الظرف بالذات لأن القيادة الليبية كانت تُحاط علماً أولاً بأول بكل تطورات الحوارات وأعتبر البعض أن القيادة الليبية متآمرة هي الأخرى في إضعاف دور الحركة في الأزمة، أو أنها تسعى لبذر الشقاق في الحركة خاصة مع قراءة ذلك مع أحداث الجولة الخامسة نفسها والتي تكفّلت فيها ليبيا بتكاليف بقاء الوفد الكبير (٣٥ عضواً) الذي أحضره عبد الواحد نور إلى أبوجا بطائرة ليبية وهم ليسوا من ضمن وفد التفاوض وحاول استبدالهم بوفد التفاوض الذي وافق هو سلفاً على طريقة تشكيله عبر اللجنة الرباعية المشكّلة في أسمرا، غير أن البعض الآخر كان رأيه بأن القيادة الليبية فعلت ذلك حتى لا يؤخذ عليها بأنها تُقيّد حركة رئيس الحركة بما يفهم بأنه نوع من الوصاية والحجر لذلك لبّت طلبه بتحضير طائرة لسفره. تلك النتائج جعلت المعتدلين من القيادات أن ينكمشوا بعض الشيء أمام تزايد حدة دعوات المنادين بانعقاد المؤتمر في الأراضي المحررة وقد وجدوا ضالتهم بما أقبل عليه رئيس الحركة من تصرف اعتبره الحاضرون استحقاراً بجمعهم، فزاد ذلك من تقوية موقفهم، والحقيقة أن أكثر العسكريين هم من كانوا يدعمون هذا الاتجاه ويبررون مناداتهم بأنهم يطبقون ما جاء في وثيقة أسمرا بين الرئيس والأمين العام والمنادية بانعقاد المؤتمر في الأراضي المحررة

إلا إذا تعذّر بسبب خارج عن الإرادة وهم لا يرون أن هناك سبب مانع، ويرون في انعقاد المؤتمر فرصة ليلتقي من يسمّونهم بالسياسيين بالمقاتلين في الميدان على الأقل لمعايشة وضعهم على الطبيعة، ويعللون بأنهم كقادة عسكريين قد سافروا عدة مرات والتقوا القيادات السياسية خارج الأراضي المحررة والميدان، وأنه جاء الدور ليقوم السياسيون بزيارة ولو مرة واحدة للميدان. لم تستمر الاجتماعات بعد ذلك كثيراً، وبدأ أن الجميع يغادر لا سيما وأن بعض القيادات القادمة من أوروبا والخليج قد دنت مواعيد ارتباطاتها هناك، فسافر كثيرون وبقي القليل في الجماهيرية، وأصبح الأمر رهيناً بالرأي المائل نحو عقد المؤتمر في الأراضي المحررة لأن الأمين العام ما زال باقياً من هنا شكّل الأمين العام من منطلق ما يعتبره جزءًا من مهام عمله والتزامه بالإعداد للمؤتمر وفقاً لوثيقة أسمرا وفداً للسفر إلى تشاد للالتقاء بالسلطات التشادية وعرض رغبة الحركة في أن تسّهل تشاد وهي الوسيط في المفاوضات، أن تسهل للحركة باستضافة اللجنة التحضيرية للمؤتمر وللأعضاء القادمين للعبور من هناك إلى المقر الذي ستختاره الحركة للمؤتمر، وبالطبع الجماهيرية الليبية لم تكن تمانع من مرور المشاركين للمؤتمر من أراضيها باعتبارها دولة مسهّلة في الوساطة وأن من شأن تنظيم مؤسسية الحركة نفسها أن يسهّل الوصول إلى حل للأزمة السودانية في دارفور، أو هكذا سارت الأمور.

تشكّل الوفد المغادر إلى أنجمينا للقاء القيادة التشادية من شخصي رئيساً وعضوية كل من محمد حارن أحمد وترايو أحمد على وآدم النور محمد ومحجوب حسين، حيث غادر الوفد إلى أنجمينا التي وصلها في يوم ٢٦ يوليو ٢٠٠٥م وبدأ في ترتيب غرفة العمليات في البيت الذي كان منزلاً لعدد كبير من قيادات الحركة المتواجدة بشكل دائم في أنجمينا أو العابرة، وهو أيضاً كان بمثابة مكتب الحركة فيها. وبدأت غرفة العمليات بوضع برنامج عملها الذي يرتكز على ستة محاور هي:-

- دور القيادة التشادية بحسبانها الوسيط في مساعي السلام الجارية في المرحلة المقبلة.
- أوضاع اللاجئين من أبناء دارفور في تشاد.
- تنوير القيادة التشادية حول ترتيبات الحركة لعقد المؤتمر والتفكر حول دورها في التسهيلات التي يمكن أن توفرها.
- كيفية دعم العلاقات الأزلية والمرتكزة على التمازج الاجتماعي بين الشعبين وآفاق التعاون بين البلدين بعد تحقيق السلام.
- ترتيبات مكتب الحركة وعضويتها في تشاد.

- الإعداد لإحضار أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر إلى أنجمينا.

كانت هذه هي المحاور الستة التي جاء الوفد القادم من طرابلس لتحقيقها، وهي محاور تعكس مدى رغبة الحركة في بناء أرضية ثابتة للعلاقات بين السودان وتشاد من خلال مكالمة الأقاليم المتاخمة لبعضها بين البلدين، ولما كانت الصلات الشعبية بين المجموعات السكانية الحدودية بين البلدين ضاربة الجذور، لم تكن المداخل لانطلاق الحوار بشكل نوعي في ذلك الاتجاه عصية، وقد تمت لقاءات تمهيدية بين المسئولين التشاديين حيث شملت اللقاءات، وزير الداخلية الجنرال محمد على أرض الشام وقد كان المندوب الدائم لتشاد في المفاوضات في أبوجا حتى الجولة الخامسة، وأيضاً الوزير أحمد علامي الذي كان وزيراً للخارجية كما كان قبلها مندوباً دائماً لتشاد في المفاوضات، والمهندس دوسه دبي الأخ غير الشقيق للرئيس التشادي وهو المسئول عن ملف الأزمة السودانية في دارفور وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة شركة (إسنير) والجنرال هري تياره مستشار الرئيس التشادي للدفاع وشملت أيضاً رئيس البرلمان نصر أويدو بالإضافة إلى الوزير بحر الدين هارون والوزير محمد حبيب دوتم مبعوثي الرئاسة التشادية إلى الجولة السابعة للمفاوضات، وكان التتويج بلقاء الرئيس إدريس دبي بحضور عدد من المسؤولين التشاديين المذكورين أعلاه.

جميع تلك اللقاءات قد تناولت المحاور الست بشكل متفاوت في الملفات الفرعية فيها، وقد سجّلت نتائج إيجابية إلى حد كبير، ولعل تأكيدات الرئيس التشادي بدعم العملية السلمية وحماية اللاجئين وتأمين احتياجاتهم كانت من أبرز معالم تلك النتائج، والتزمت القيادة التشادية بتأمين ما أمكن من التسهيلات للحركة لتتمكن من عقد مؤتمرها، من حيث تسهيل مهمة العابرين والترتيبات اللوجستية التي تسهل مهمة اللجنة العليا أثناء مداولاتها التحضيرية في أنجمينا. وحيث أننا نتحدث عن مؤتمر حسكنيتة لذا لن نغوص بشكل معمّق في المحاور الأخرى التي سنتناولها بشكل مفصّل في الفصل الخاص بدور المجتمع الدولي والإقليمي ودول الجوار ومن بينها تشاد لما لأدوارها من تأثير في الأزمة.

غرفة العمليات التحضيرية

بدأت غرفة العمليات بتوسيع عضويتها بعد تشاورها مع الأمانة العامة بحيث تتمكن من إنجاز مهامها في أسرع وقت، وتم انضمام كل من أبكر محمد أبو البشر رئيس لجنة

تنسيق المؤتمر التي تكونت في أسمرا، وهاشم حماد الذي كان عضواً في تلك اللجنة بالإضافة إلى عمر سليمان مسئول أمن الحركة والزبير سالم من مكتب الحركة في تشاد، بيد أنه في وقت لاحق توسعت غرفة العمليات إلى أن بلغت أكثر من عشرين عضواً، وكانت الاتصالات على أشدّها بين مختلف قطاعات قادة الحركة في الميدان وكذلك مع المكاتب الخارجية، كانت غرفة العمليات على اتصال دائم برئيس الحركة والأمين العام لإطلاعهم على أعمالها أول بأول رغم إدراكهم بموقف الرئيس من المؤتمر، ولما كان اختيار اللجنة التحضيرية للمؤتمر محل تنازع حيث لم يتم اختيارها في الاجتماعات التي تمّت سابقاً في طرابلس، فقد رأت غرفة العمليات أن تقترح على القيادة اعتماد أعضاء الوفد الذي مثّل الحركة في جولة المفاوضات الخامسة في أبوجا باعتبار أن ذلك الوفد قد تم تشكيله بموافقة رئيس الحركة ونائب الرئيس والأمين العام، وحملت الخطابات المرسلة للإتحاد الأفريقي بشأن ذلك الوفد توقيع الثلاثة معاً، بحيث تمثّل تلك القائمة اللجنة التحضيرية للمؤتمر، زيادة على كل ذلك أن عماد الحوارات التي تمّت في طرابلس كانت قائمة على أكتاف هذا الوفد نفسه والذي انتقل بكامله من أبوجا إلى طرابلس، بالإضافة إلى ذلك وحتى تكون ورشة العمل المزمع عقدها في أنجمينا في إطار فعاليات الإعداد للمؤتمر جامعة، تم مخاطبة مكاتب الحركة الخارجية التي ليس لديها ممثلين في وفد الجولة الخامسة بأن يختار كل مكتب مندوبين وإرسالهما إلى إنجمينا للانضمام إلى اللجنة التحضيرية، كل ذلك كان من أجل سد كل الذرائع والوصول إلى توافق يمثّل أفضل الحلول التي تلبّي رؤى الرئيس ونائبه والأمين العام والقيادة العسكرية العليا.

على صعيد مماثل وموازٍ تم مخاطبة الإتحاد الأفريقي الوسيط والجهات الدولية ذات الصلة بضرورة تأجيل انعقاد الجولة السادسة المقرر لها أن تبدأ في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٥م إلى حين انتهاء الحركة من عقد مؤتمرها الذي كان الموعد المبدئي المضروب له هو بين ١٠ و١٥ أكتوبر ٢٠٠٥ ثم تأجل فيما بعد وبدأت مراسم انعقاده في ٢٥ أكتوبر وهو يطابق إلى حد كبير الموعد المقترح سابقاً في مشروع اللجنة الخماسية، غير أن الحركة فوجئت بالوساطة وهي تُعلن بدء الجولة في ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥م متجاهلة بذلك طلب الأمانة العامة الذي أودع لدى الوساطة أربعة مرات خلال الفترة ما بين ٤ أغسطس و٧ سبتمبر ٢٠٠٥م. لقد تطابقت رؤى الإتحاد الأفريقي الوسيط والشركاء من المجتمع الدولي والحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة وعبد الواحد نور في

عدم تأجيل بدء الجولة السادسة حسب طلب الأمانة العامة للحركة، والواقع أن الجميع توافقوا رغم اختلاف منطلقاتهم في إقصاء الساعين إلى عقد مؤتمر الحركة وبينهم ١٩ عضواً أساسياً من وفد التفاوض الرسمي بما فيهم كبير المفاوضين، عن حضور الجولة التي سيتم فيها اعتماد معايير تقاسم السلطة والثروة وهما من البنود الرئيسة التي سيتم التفاوض فيهما في الجولة السابعة، وقد كانوا يدركون بأن الأمانة العامة قد عزمت المضي في عقد المؤتمر إنفاذاً لوثيقة أسمرا وهو أمر تدركه الوساطة الأفريقية لأنها علمت به بشكل رسمي منذ شهر أبريل ٢٠٠٥م. إصرار عبد الواحد نور بتشكيل وفد لحضور الجولة السادسة كان يعني الإخلال بما تم الاتفاق عليه في أسمرا، كثيرون اعتبروا ذلك التصرف هو بمثابة إعلان الانشقاق الأساسي والأول لحركة تحرير السودان وليس مؤتمر حسكنيتة كما درج البعض القول به، والحقيقة أنه بالتمعّن في إصرار عبد الواحد نور إلى حضور الجولة بوفد كامل متجاهلاً ١٩ عضواً أساسياً من وفد التفاوض المتّفق عليه بينه وبين نائب الرئيس والأمين العام ومتجاوزاً بذلك اللجنة الرباعية المختصّة التي تم تشكيلها لاختيار وفود التفاوض وامتصاص التقاطعات السالبة التي تفرضها خلافات الرئيس والأمين العام تعزز الرأي القائل بأن الحركة انشقّت فعلياً وعملياً في الجولة السادسة وليس في أو بعد مؤتمر حسكنيتة رغم طغيان أحداث حسكنيتة على مضمون الانقسام.

لم تتوقف المساعي الرامية إلى تحقيق الإجماع فقد أجرت غرفة العمليات اتصالاتها مع كل أعضاء لجنة التحضير الذين كما قلنا هم وفد التفاوض المتفق عليه في الجولة الخامسة مضافاً إليهم المرشّحين من المكاتب التي ليس لها ممثلون في الوفد السابق بحيث يرتبوا أنفسهم للحضور إلى أنجمينا، وغرفة العمليات تفعل ذلك من منطلق حرصها على وحدة الحركة بتفعيل كل وآخر الخيارات، وقد تفضلت القيادة التشادية مشكورة بتذليل أمر ترحيلهم إلى أنجمينا والإسكان والضيافة وكل معينات وتسهيلات مداولاتهم خلال تواجدهم في تشاد، كما طلبت لجنة غرفة العمليات من القيادة التشادية محاولة إقناع عبد الواحد نور بضرورة حضور المؤتمر وفعلاً اتصلت القيادة التشادية به واتصلت أيضاً بخميس عبد الله نائب الرئيس الذين أكدا لها بأنهم سيحضرون للمؤتمر، وتبين بما فعلاه من تأييد لعدم تأجيل موعد الجولة السادسة وحضورهما لتلك الجولة في موعدها الذي يتضارب مع الموعد المضروب لقيام مؤتمر الحركة أنهما ذهبا مذهباً معاكساً لالتزامهما للقيادة التشادية.

كانت غرفة العمليات قد أجرت الاتصالات بكل قادة القطاعات الخمسة لقوات الحركة في دارفور بيد أن القائد عبد القادر عبد الرحمن (قدورة) فقط هو الذي رفض صراحة حضور المؤتمر وقال في رده إلى أبكر محمد أبو البشر عضو لجنة الاتصالات في غرفة العمليات قال له نصّاً « أنحنا عقدنا مؤتمرنا زمان». ولعل القارئ يستشف من كلمة (أنحنا) ويقرنها بما ظل يردده عبد الواحد نور دائماً من قول بأن للحركة أكثر من ميدان، يستطيع أن يستخلص الكثير من معاني التأكيد على أن حركة تحرير السودان بدأت أصلاً منشقّة وإن حملت اسماً واحداً رغم بعض ما حققته من نجاحات، فقد كانت حقيقة مثل نبات (اللوبيا) بداخلها حبات متنوعة ومتنافرة تتصيد لحظة انفراطها بجفاف القشرة وتشققها لذلك أميل كثيراً إلى أنها حركة ولدت من رحمين فظلّت عصية الانصهار حتى اليوم بفعل الرئيسين الحاليين. أما بقية القادة فقد أكدوا جميعاً حضورهم لكن بعضهم تخلّف فيما بعد عن حضور المؤتمر ومنهم القائد سليمان مرجان والقائد الدكتور صالح آدم إسحاق والقائد جار النبي عبد الكريم يونس والقائد حبشي والقائد آدم صالح والقائد أحمد كُبر والقائد عبد السلام الملقّب بـ (طرادة) والقائد أبو القاسم إمام الذي تم تسميته بعد اتفاقية أبوجا والياً لولاية غرب دارفور وقَضى في المنصب مدة أربعه سنوات حاول جهده لتحقيق بعض طموحات المواطنين ومنها تعبيد أول طريق مسفلت داخل مدينة الجنينة منذ ٥٠ عاماً والبدء في تعزيز كهرباء مدينة زالنجي بالتعاون مع صندوق دارفور للإعمار والتنمية، لكنه عاد لمواصلة مشوار الثورة باعتبار أن الحكومة لم تكن راغبة في الالتزام بتنفيذ الاتفاقية كيفما ينبغي وبعدما عينته الحكومة في منصب وزير دولة بوزارة الشباب بعد أن كان والياً بدرجة وزير إتحادي وهو ما اعتبره تقزيماً له. يُصنّف هؤلاء القادة بأنهم يدينون بالولاء إلى عبد الواحد نور، لم يكن ذلك التخلف عفوياً وإنما ترسيخاً لمبدأ الانشقاق الذي نفذه عبد الواحد نور بحسبان أنهم يدينون بالطاعة له رغم قلتهم عددياً قياساً بأعداد الذين وافقوا على الحضور، وأعني بالقلة هنا عدد القيادات وحجم القوات الثورية المقاتلة معاً، حيث كان القطاع الأكبر من جيش الحركة هو مع قيام المؤتمر وإن اختلفت رؤاهم حول مخرجاته فيما بعد. الجدير بالذكر أنه لم يبق مع عبد الواحد نور فيما بعد وضمن سلسلة وموجات الانقسامات التي ضربت حركة تحرير السودان من بين هؤلاء سوى عبد القادر عبد الرحمن (قدوره) وسليمان مرجان وأخيراً أبو القاسم إمام الذي عاد وانضم إليه.

لبى المؤيدون لقيام المؤتمر من أعضاء لجنة التحضير الحضور إلى أنجمينا

لاستكمال الإعداد للمؤتمر وذهب المناوئون برفقة عبد الواحد نور إلى الجولة السادسة للمفاوضات وكان ذلك حقيقة هو تاريخ الإعلان الجهري والضمني الثاني لانشقاق الحركة الذي ظلّ يراوح سرّاً وجهراً في ثنايا ونوايا وممارسات الرئيس والأمين العام متمثلاً في الخلاف الدائم بينهما، وهو خلاف تاريخه يسبق انضمامي وانضمام الكثيرين للحركة، ولم نفلح في تجاوزه برغم الجهود التي بذلناها بعد انضمامنا وبذلها الكثيرون من قيادات الحركة طوال مسيرتها قبل انضمامنا، وقطعاً سيواصله آخرون ما زالوا منتسبين للحركات كضرورة تقتضيها مآلات العمل الثوري الراغب في تحقيق الأهداف المعلنة، بيد أننا أيضاً سنسعى أينما كنا في ذات الاتجاه وإن تباينت رؤيتنا للوسائل والآليات وتقييمنا لأسلوب القيادة من خلال التجربة التي عايشناها.

بعد وصول أعضاء لجنة التحضير إلى إنجمينا وانخراطهم في العملية التحضيرية، انتهى دور غرفة العمليات السابقة التي تشرّفت برئاستها، وقمنا بتسليم المهمة للجنة التحضيرية برئاسة إبراهيم أحمد إبراهيم وعصام الحاج مقرراً، وتفرغت لجنة غرفة العمليات إلى أعمال تتعلق بترتيبات ومعالجات خاصة بمكتب الحركة وعضويتها في تشاد وبقية بنود مهمتها التي اشرنا إليها سابقاً ضمن حزمة الغرض من زيارة تشاد. واصلت اللجنة التحضيرية برئاسة إبراهيم أحمد إبراهيم عملها بتواصل التنسيق بينها وبين لجنة التحضير داخل الميدان والتي تشكّلت قبلها للاضطلاع بالترتيبات الميدانية لعقد المؤتمر، والمعلوم أنه ومع غياب سجلّ موثّق لعضوية الحركة، فقد كان جيش الحركة المتواجد في الميدان يمثل في الواقع شريحة العضوية الأكثر بياناً رغم وجود عضويه منظّمة في بعض دول المهجر وخلايا نائمة داخل المدن السودانية.

بدأت اللجنة تفويج أعضاء المؤتمر المتدفقين عبر تشاد والذين تم اختيارهم من الكليات المحددة، بدأت تفويجهم وإرسالهم إلى مدينة (باهاي) الحدودية حيث تلتقيهم قوات الحركة هناك وتنقلهم بدورها إلى عمق الأراضي المحررة. ولم تفقد الأمانة العامة الأمل في مواصلة مساعيها في اتجاهين هما اتجاه تأجيل الجولة السادسة لأهمية حضور الحركة للتفاوض بكامل وفدها المفاوض وفي اتجاه ثني عبد الواحد نور رئيس الحركة عن المضي في عدم الالتزام بما جاء في وثيقة أسمرا والانضمام إلى المؤتمر للحفاظ على وحدة الحركة، وفي هذا الإطار قام وفدٌ ضم خمسة عشرة من القيادات الميدانية الرفيعة واثنين من السياسيين يقودهم القائد الثاني لجيش الحركة بخيت عبد الكريم (بخيت كريمه) حيث وصل الوفد إلى أبوجا وأجرى مشاورات

مطوّلة مع رئيس الحركة عبد الواحد نور تتعلق بضرورة تأجيل الجولة وضرورة حضوره المؤتمر، كما أجرى الوفد لقاءات مع وساطة الإتحاد الأفريقي بقيادة الدكتور سالم أحمد سالم كبير وسطاء الإتحاد الأفريقي وفريق عمله، وكذلك مع الوسيط التشادي ومجموعة شركاء أبوجا وهم الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والجامعة العربية ونيجيريا البلد المستضيف للمفاوضات والجماهيرية الليبية وإريتريا المسهّلين في المفاوضات وبريطانيا وكندا والنرويج وهولندا والسويد وإيطاليا وألمانيا وفرنسا، وأبلغهم الوفد رسلة الحركة القاضية بضرورة تأجيل الجولة لتمكينها من عقد مؤتمرها واستكمال هيكليتها ومؤسساتها التي ترى فيها فائدة جمّة لمعالجة الأزمة، بل وذكّرتهم بأنهم أنفسهم ضلّوا يحثّون الحركة باستكمال هيكليتها. ونظراً لأهمية الأحداث التي رافقت رحلة هذا الوفد، من الضرورة بمكان ذكر أسماء أعضاء ذلك الوفد العسكري، فقد ضم الوفد إلى جانب رئيسه القائد الثاني للحركة بخيت عبد الكريم عبد الله (بخيت كريمه)، ضم القائد رمضان جابر نهار والقائد محمد نور الدين آدم والقائد يحي حسن النيل والقائد جابر دوده سليمان والقائد إدريس عبد الكريم أتيم والقائد مصطفى محمد أحمد تيراب والقائد عبد الوهاب المر والقائد عبد الماجد وادي والقائد عيسى بحر الدين والقائد عادل محجوب حسين (عادل طياره) وهو من أبناء قبيلة الشايقية من الإقليم الشمالي.

بعد وقت قصير أيضاً لحق بنفر الوفد وفد آخر قادم من تشاد، يتكون من خمسة أعضاء من وفد التفاوض بقيادة كبير المفاوضين عبد الجبار محمود دوسه وعضوية آدم النور محمد ومحمد حارن أحمد وأبكر محمد أبو البشر وعبد الحفيظ مصطفى موسى ومحمد التجاني الطيب بهدف دعم مساعي الوفد العسكري، وفور وصوله التقى الوفد مع الوفد العسكري الذي تلقّوا منه تنويراً كاملاً عن مساعيه ثم التقى الوفد برئيس الحركة عبد الواحد نور الذي نوّروه بكل مساعي التحضير للمؤتمر والسبب من وراء حضورهم، وتم تعضيد المسعى حيث أطلع الوفد كل الأطراف ذات الصلة في العملية التفاوضية في أبوجا من وساطة وشركاء دوليين وأعضاء وفد التفاوض الذين جلبهم عبد الواحد نور، كما أطلع الوفد حركة العدل و لمساواة عن أهمية قيام مؤتمر الحركة، وانه استحقاق لالتزامات تنظيمية في لقاء خاطبه رئيسهم الشهيد د. خليل إبراهيم، وأن نتائج ذلك إنما يصب في تعزيز فرص الوصول إلى سلام ناجع وتطبيق أنجع، منوهاً إلى ضرورة ودعم مساعي تأجيل الجولة، إلا أنه كما سبق أن أشرت فقد كانت نوايا الحكومة

السودانية والوساطة والمجتمع الدولي في تقديري مبيّتة للتغييب وذلك على الأغلب بغرض تمرير معايير تقاسم السلطة والثروة بما يتّفق والرؤيا التي تضمن تعقيد فرص الحركات في تحقيق انتزاع الحقوق كاملة في الجولة السابعة المقرر فيها مناقشة مسائل تقاسم السلطة والثروة، أو بالقدر الذي لا تصبح معايير تسهّل اختراق وتعقيد الأمور بالنسبة لوضع المؤتمر الوطني وحصّته في اتفاقية نيفاشا، بينما جاءت ردود عبد الواحد نور وأعضاء وفده وكذا حركة العدل والمساواة مرهونه بالمكايدة دون إدراك أن ذلك سيكلّف الحركة والقضية كثيراً، وهو الأمر الذي حدث فعلاً حين انتهت الجولة السادسة وتم اعتماد معايير التقاسم والتي شكّلت عقبة كأداء للثوار في مفاوضات الجولة السابعة، وأعطت الحكومة والوساطة والشركاء فرصة المراوغة من الاستحقاقات الواضحة والجلية فيما يتعلّق بما ينبغي أن تكون عليها معايير التقاسم. والحركة وهي تسترجع في ذاكرتها مخاوف ما سينتج عن الجولة السادسة في غيابها، إنما تنطلق من تجربة ما حدث في بواكير الجولة الخامسة حينما تعمّدت الوساطة تأخير حجوزات كبير المفاوضين ونصف أعضاء الوفد لتبدأ الجولة دون حضورهم وكاد إعلان المبادئ هو الآخر أن ينفصم عن مقتضيات وبنود الإلزام فيه لولا تدارك ذلك بعد وصول بقية أعضاء الوفد بما فيهم كبير المفاوضين والذين تم تأخيرهم عمداً لأكثر من عشرة أيام هي قرابة نصف مدة تلك الجولة. بيد أن تلك الزلّة المتعلقة بالمعايير والتي فاتت على وفدي حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد نور في الجولة السادسة، ورغم تأثيرها وتخييم ظلالها وتداعياتها السالبة على ما توالىَ بعد ذلك في الجولة السابعة، إلا أنه يبقىَ متواضعاً بالمقارنة مع الزلّة التي ارتكبها مني أركو مناوي وقيادات داعمة لرأيه بإصرارهم على توقيع اتفاقية أبوجا رغم وضوح حقيقة أنها لن تحقق السلام العادل والشامل والدائم في دارفور، الاتفاقية التي أكّدنا بأنها لم تعكس روح ومضمون أداء الحركات الثلاثة في الجولة السابعة وإن استبطنت قدراً من الحقوق لكنها لم تحمل معها ضمانات التطبيق حتى لذلك القدر في ظل التعامل مع نظام ليس للأخلاق مساحة في قاموسه وأكد تاريخ التعامل معه أنه لا يحترم التزاماته إلا تحت القهر أو الإجبار والإلزام، وفوق كل ذلك فقد كان توقيعاً من حركة واحدة من بين ثلاثة حركات متفاوضة، وهو مؤشّر بائن أن الأزمة ستظل باقية ومستمرة.

أحداث الطائرة بين أنجمينا والفاشر

الوفد المشترك الذي جمع عسكريين وسياسيين والذين تواجدوا في مقر المفاوضات

لأيام لتسويق مشروع تأجيل الجولة السادسة وبعد أن فشلت مساعيهم في إقناع الجميع للتأجيل، غادروا أبوجا في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٥م على متن طائرة الأمم المتحدة التي أقلّتهم وعددهم عشرين شخصاً بالإضافة إلى الطيار ومساعده ومرافق البعثة النقيب في الجيش التشادي والذي كان يعمل ضمن قوات الإتحاد الأفريقي في دارفور والمكلّف بمرافقة الوفد في رحلته تلك، وهو من أقرباء الرئيس التشادي السابق حسين هبري. كان خط الرحلة هو أن تحط الطائرة أولاً في إنجمينا للتزود بالوقود ثم تواصل إلى مطار مدينة الفاشر حيث مقر قيادة القوات الأفريقية في دارفور ومن هناك ينطلق الوفد بطائرات الإتحاد الأفريقي المروحية التي تنتظرهم إلى مهاجيرية، ومعلوم في تلك الأيام أن السلطات الأمنية السودانية قد اتخذت قراراً بإغلاق مطار الفاشر أمام الملاحة الجوية بعد الساعة السادسة مساءً لدواعي أسموها أمنية حسب زعمهم، رغم أن المطار به إمكانية هبوط بالليل حيث أن المدرج مضاء، وحيث أن الطائرة المقلّة لقيادات الحركة ستصل أنجمينا ظهراً ثم تنطلق لتصل الفاشر قبل السادسة فقد كان الأمر طبيعياً، كانت السلطات التشادية على علم بمواقيت وخط سير الطائرة قبل قيامها من أبوجا، بيد أن المهندس دوسه دبي الأخ غير الشقيق للرئيس التشادي إدريس دبي والمسئول عن ملف الأزمة السودانية في دارفور، أبلغ قيادة الحركة بأنه يرغب في أن يلتقي مع رئيس وقيادة الوفد لبعض الوقت في المطار أثناء توقف الطائرة في أنجمينا للتزوّد بالوقود. هبطت الطائرة في مطار أنجمينا حوالي الساعة الثانية عشرة ظهراً ومن المفترض أن تبقى زهاء أربعين دقيقة ثم تنطلق في الواحدة ظهراً لتصل إلى مطار الفاشر قبل السادسة مساءً. تأخر وصول المهندس دوسه دبي إلى المطار إلى ما بعد الواحدة والنصف، وبعد وصوله والالتقاء بقيادة الوفد، كانت الساعة قد تجاوزت الثانية ظهراً. ممثل الإتحاد الأفريقي المرافق كان قلقاً وعلى اتصال دائم مع قيادة الإتحاد الأفريقي في الفاشر لإطلاعهم بتطورات الوضع المستجد وأن الطائرة في حال إقلاعها لن تصل مطار الفاشر قبل السابعة مساء، فهو يعلم أن المطار هناك يُغلق في السادسة.

بعد عدة اتصالات أكدت له قيادة بعثة الإتحاد الأفريقي في الفاشر بأن السلطات السودانية أبلغتها مؤكدة أنها ستسمح للطائرة بالهبوط متى وصلت. أقلعت الطائرة من مطار أنجمينا، وكان آخر اتصال بين قائدها وبرج مطار الفاشر هو لحظة إقلاعها من مطار أنجمينا بعدها أغلق برج مطار الفاشر جهاز الاتصال لديه رغم المحاولات المتكررة للطيار للاتصال بهم، تصرف برج المراقبة تصرف حاد عن المعهود. تجاوزت

الطائرة الحدود التشادية ودخلت الأجواء السودانية حتى قاربت مدينة كبكابيه التي تقع في منتصف المسافة تقريباً بين الفاشر والجنينة، وطوال تلك الرحلة وجهاز الاتصال في مطار الفاشر مغلق تماماً. بعد تجاوز الطائرة أجواء مدينة كبكابية فقط فتح برج مطار الفاشر جهاز إرساله وأبلغ الطيار رسالة مفادها أن مطار الفاشر مغلق ولن يكون جاهزاً لاستقبال الطائرة وأبلغ الطائرة بالمواصلة إلى مطار مدينة الأبيّض ثم أغلق الجهاز دون أن يترك للطيار للرد أو الاستفسار أو الحديث معه، إنهم يضعون الطيار أمام خيارات صعبة، أمام أمر واقع فإما أن يختار المواصلة إلى مطار الأبيض ويكون حينها هو الذي قرر بنفسه أو يعود أدراجه. إغلاق جهاز الاتصال طوال الرحلة ثم فتحه لإبلاغ الطيار رسالة قصيرة وإغلاقه مرة أخرى، هي دلالة واضحة على أن السلطات السودانية كان لها رأي آخر ليس أقله إذا استجاب الطيار لتنويههم وتوجه نحو مطار مدينة الأبيّض هو تحقيق هدفهم وهو أن يُبلّغ مرة أخرى رسالة مماثلة من برج المراقبة في مطار الأبيّض قبل وصوله إليها بأن مطارها مغلق وعليه التوجه إلى مطار الخرطوم، وحينها تكون الطائرة قد استنفذت وقودها وهي في الجو وليذهب قادة حركة تحرير السودان التي تقلّهم إلى جحيم الإنقاذ، فقد سبقهم إليها قادة إنقاذيون برحلات طيران انتهت بحوادث ما زالت أسبابها طي الغموض أو النسيان لكن قطعاً الزمن كفيل بكشف حقائقها.

كان ذلك أبلغ استهجان بقيادة بعثة الإتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة المسئولة عن الطائرة حيث لم يبلّغوا بذلك، ولأن مدينة الأبيّض ليست ضمن المدن التي يتواجد فيها الإتحاد الأفريقي على أي مستوى من المستويات، وبالتالي فهي حكومية في سماواتها وأرضها مما يتيح للحكومة أن تفعل ما تريد حتى وإن أحسنا الظن بملابسات الرحلة وهبطت الطائرة هناك بسلام. لكن كان النقيب ممثل الإتحاد الأفريقي المرافق نبيهاً حيث رفض مواصلة الرحلة إلى مدينة الأبيّض وطلب من الطيار العودة إلى مطار مدينة (أبشّي) التشادية. وصلت الطائرة إلى مدينة (أبشّي) وظلام الغروب قد أرخى سدوله وتمكّن من آخر ضياء للأصيل، ولما كان ليس في مطارها إضاءة أو إمكانية الهبوط ليلاً فلم يكن من مناص سوى أن يهبط الطيار في الظلام لأنه الخيار الوحيد له حيث أن وقود الطائرة لا يمكّنها من بلوغ مطار أنجمينا ولا حتى التحليق لربع ساعة أخرى، وهبطت الطائرة ونفذت وقودها فعلاً وكانت خيوط أشعة شفق الغروب المودّعة لذلك الأصيل حين أرخت سدول زوالها لمنحها بعض الضياء، لأكثر رأفة من جزء ما انتوته وتأبطته السلطات السودانية بالطائرة ومَن فيها، وحمد الله الجميع على السلامة، النقيب المرافق

والطيار كانا أكثر الناس سعادة بذلك، بيد أنهم ذهلوا لرباطة جأش الوفد الذي كان يمرح طوال هذه اللحظات العصيبة، كيف لا وهم الذين توشّحت أكفّهم بأكفانهم يوم ارتادوا مسالك المنون في ساحات الوغَى ثمناً للحرية التي ينشدون غير عابئين.

بعد قضاء تلك الليلة في أبشّي، أقلعت الطائرة صباحاً ووصلت مطار مدينة الفاشر بسلام، ووفق البرنامج المرتّب فق انتقل الوفد مباشرة من طائرة الأمم المتحدة إلى مروحيات الإتحاد الأفريقي التي كانت تقف على بعد عدة أمتار فقط لتقليل مسافة الانتقال ربما تفادياً لأي طارئ أو حتى حدوث أي احتكاكات بين أعضاء الوفد وبعض قيادات الجيش السوداني ومسؤولي الأمن الحكوميين المتواجدين هناك. وبينما الوفد ينتقل من طائرة الأمم المتحدة إلى مروحيات الإتحاد الأفريقي إذا بالقيادات الأمنية والعسكرية وغيرها من السلطات السودانية تقف على مسافة ليست ببعيدة وقد تجهمت وجوههم شذراً وحسرة وكأن لسان حالها وتعابيرها تندب حظها العاثر في فشل مؤامرتها، وآمل أن لا أكون قد قسوت عليهم وظلمتهم بالظن في تفسير ما حدث لأن بعض الظن إثم لكن كل قرائن الأحوال لا تترك مجالاً لأي تفسير آخر. وبين بعضٍ وبعض لا بد أن تكمن الحقيقة التي لا شك أن أصحاب الألباب لقادرون على استجلاء غموضها.

بعد وصولنا إلى مهاجيرية حيث الأرض التي كانت تسيطر عليها الحركة، التقينا مئات من قوات الحركة وأعضائها ومتعاطفيها من مواطنين ظلّوا صامدين وصابرين رغم ضيم الحال وغلواء الأحوال، وفي مقدمتهم لجنة التحضير الميدانية للمؤتمر والتي تم تشكيلها في الميدان برئاسة الدكتور الريح محمود جمعه الذي أُنتخِب فيما بعد في المؤتمر نائباً لرئيس الحركة وشغل بعد اتفاقية أبوجا منصب رئيس لجنة الشئون الاجتماعية في المجلس الوطني (البرلمان السوداني) بينما كان مقررها أحمد عبد الله أحمد الشهيو بلقب (تاتير) والذي تولّى منصب مدير مكتب الأمين العام خلفاً لمحمد مرسال، وأخيراً بعد اتفاقية أبوجا انتظم ضمن طاقم مكتب كبير مساعدي رئيس الجمهورية مني مناوي، جميعهم كانوا في استقبال الوفد وتهنئته على السلامة من مؤامرة الطائرة. وكما شرحنا سابقاً أن لجنة التحضير الخارجية كانت برئاسة إبراهيم أحمد إبراهيم وهو حينها أمين الشئون السياسية للحركة في أوروبا ومقررها عصام الحاج الذي كان يشغل منصب أمين مكتب الحركة في إيطاليا. التقت اللجنتان في منطقة (رهد الجنيد) الواقع في منطقة وسطية بين بئر مزه وديسه وأمراي والدور، وجميعها قرى في

مناطق تقع شمال وشمال غرب مدينة كتم في ولاية شمال دارفور وهي مناطق باستثناء مدينة كتم كلها كانت تحت سيطرة قوات الحركة حينها.

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

في رهد الجنيد تم دمج اللجنتين تحت مسمّى اللجنة العليا للتحضير للمؤتمر العام الثاني لحركة تحرير السودان، وتوافق الجميع على اختيار إبراهيم أحمد إبراهيم رئيساً والدكتور الريح محمود نائباً وأحمد عبد الله أحمد (تاتير) مقرراً وعصام الحاج نائباً للمقرر، كما تم دمج الأوراق المُعَدة من اللجنتين وهي لوائح انعقاد المؤتمر ومشروع النظام الأساسي والمواضيع التي ستقدّم كأوراق عمل للمداولة في المؤتمر وهي في الرؤية السياسية والتفاوض وفي الإعمار والتنمية والشأن الإنساني وفي التدريب والتأهيل وبناء القدرات وفي إحالة ملف الوضع في دارفور إلى الجنائية الدولية وفي أعمال اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار وفي الخدمات. وبدا أن اللجنة العليا تضع لمساتها النهائية لجدول أعمال المؤتمر كما عكفت اللجان الفرعية على مراجعة آخر الترتيبات اللوجستية، بما في ذلك مرحلة إعداد قوائم المشاركين والتي تم تحديدها بثمانمائة مشارك يمثلون كليات الاختيار التي تم تخصيصها وهي، القطاعات العسكرية الخمسة واللاجئون والنازحون ومكاتب الحركة بالمهجر والمرأة والشباب والطلاب ومكاتب الحركة بالداخل ووفود التفاوض.

من رهد الجنيد في ولاية شمال دارفور تحركت الوفود إلى مدينة مهاجريه التي تبعد نحو ٦٥ كلم تقريباً إلى الشمال الشرقي من مدينة نيالا عاصمة ولاية جنوب دارفور، ولم يكن للحركة أن تقلق على تحركات الوفود القادمة للمؤتمر سواء من قطاعاتها العسكرية الخمسة في دارفور أو باقي أنحاء السودان، أو أعضائها القادمين من المكاتب الخارجية في المهجر الذين لم تُتح الفرصة لكثيرين منهم رؤية دارفور لسنوات طويلة، فقد كانت الحركة بالقدرة العسكرية المطمئنة على تأمين قوافل تفويج الوفود وكذلك كامل الأراضي التي تسيطر عليها والبالغة حينها قرابة ٨٠٪ من مجمل مساحة إقليم دارفور، حيث كانت الحكومة حينها محصورة في المدن الرئيسة في الإقليم وهي الفاشر، نيالا، الجنينة، زالنجي، كتم، أم كداده، كبكابيه، مليط، الضعين، وبرام، علماً بأن الحركة كانت قادرة على دخول كل هذه المدن وفي أي وقت، وقد دخلت بعضها مثل الطينة ومليط وكتم والفاشر وبرام ومهاجرية وقريضة، وعموماً سياسة الاحتفاظ بالمدن لم تكن جزءً من إستراتيجية الثوار، وقد تحدثنا عن ذلك في الفصل الخاص بنشوء الحركات وإدارة المناطق

المحررة. اكتملت الوفود في مهاجيرية وبدأت الاحتفالات والكرنفالات الأولية إيذاناً ببدء مسيرة المؤتمر نحو حسكنيتة الواقعة على بعد ١٢٠ كلم تقريباً إلى الشمال الشرقي من مدينة مهاجيرية، فالمدينتان في ولايتين مختلفتين، الأولى في ولاية جنوب دارفور والثانية في ولاية شمال دارفور، وبتحركات الحركة بكل تلك الوفود وبشكل علني إنما تؤكد إدعاءاتها الدائمة بأنها تسيطر على تلك المساحات بإطلاق وأنها سيدة الموقف والتحرك فيها، بل وتعزز ثقة أهل دارفور وأعضائها فيها، وتؤكد بذلك أيضاً التزامها بالنص الذي ورد في وثيقة أسمرا المُوَقّعة بين رئيس الحركة والأمين العام على قيام المؤتمر في الميدان إلا إذا تعذّر ذلك فيتم البحث عن مكان آخر، والواقع أكد عدم تعذر ذلك.

من محاسن الفعاليات التي سبقت المؤتمر هو أن حضور أعداد كبيرة من أعضاء الحركة وطوافهم بمناطق كثيرة في ربوع دارفور في اتجاهاتها الأربعة وفي الوسط، زرعت الطمأنينة في قلوب كثير من المواطنين الذين استبشروا خيراً، ولعل أبرز تلك الطمأنينة هي ما تمت في مهاجيرية حين شكّلت الوفود القادمة لجان مهنية متخصصة للطواف على مؤسسات الخدمة المدنية ومقار الخدمات العامة الشحيحة والمتواضعة أصلاً، والأسواق والمحال التجارية والوقوف على سير العمل في تلك المؤسسات التي منذ أن أنشئت اسمياً لم يكن للدولة فيها وجود ولا فاعلية، فقد كانت غائبة تماماً من حيث المضمون، ولم يشهد لها المواطن أثراً في حياته التي ظلّت بدائية منذ الاستقلال، ولا تحمل من سمات الدولة إلا اسمها. ولما كانت الحركة ليست بدولة لكن كونها تسيطر على تلك المناطق أمر يفرض عليها استتمام مقتضيات الإدارة المدنية بما تستطيع عليه من جهد، فقد تمت زيارات ميدانية من القيادات إلى كل المؤسسات وأجرت مع القائمين عليها حوارات بناءة، وانخرط المهنيون منهم للعمل في مجالاتهم، حيث سارع المعلمون بالمساعدة في التدريس بالمدارس بمختلف مستوياتها والعاملين في الحقل الطبي من الأطباء والمساعدين والفنيين في التخصصات الطبية للعمل في المراكز العلاجية القائمة، والقانونيون الذين سارعوا إلى تحريك العمل القضائي والنظر في القضايا المتراكمة والعمل على الفصل فيها وفق القانون لا سيما وقد عانى المواطنون بعضاً من الضيم خلال بعض الممارسات الشاذة من بعض القيادات العسكرية التي ربما مارست بعض القسوة مع بعض الأفراد على ما اعتقدت فيه أنه يحفظ الأمن دون أن تدرك تداعياته السالبة. لقد وجد المواطنون في ذلك الرضي والكثير من النقمة النوعية، لا سيما حين يسترجعون ذاكرتهم عن بعض التجاوزات التي حدثت من بعض القيادات

العسكرية إبان فترة سيطرتها وحكمها للمناطق المحررة، ولعل ذلك يعود إلى حساسية العمل الثوري والتوجّس من الاختراقات ومحاولات فرض السيطرة على الأوضاع الأمنية لا سيما وللحكومة أعين كثيرة وسط المواطنين من الذين ما زال غائباً عنهم وعي المد الثوري بفهم عمقه ومقاصده أو من الذين استهوتهم أو أغرتهم أو أعيتهم الحاجة فنزلوا عند سطوتها، ولعل الإرهاصات الشائعة حول المؤثّرات القبلية كان لها دورها في ذلك، لكن إجمالاً لا يمكن أن تكون مبرراً لبعض التجاوزات التي ربما راح ضحيتها بعض المواطنين العزّل، رغم قناعتنا بما يشار إليه في الثورات من أنه يقع ضمن إفرازات الحرب التي دارت هناك.

وصول الوفود إلى حسكنيتة

وصلت الوفود إلى مدينة حسكنيتة الوادعة والتي ترقد في حضن الصحراء الشاسعة الغفراء إلا من بعض الشجيرات المتفرقة هنا وهناك في الجزء الشرقي من ولاية شمال دارفور، ومدينة حسكنيتة ليست مدينة كبيرة، ويغلب على منازلها النمط السائد في كل دارفور وهو البناء بالقش المحلي المكون من القصب والمرحبيب أو المحريب كما يُسمّى في مناطق أخرى من السودان مع بعض المنازل المبنية من المواد الثابتة والمتناثرة بين الأحياء، أما سوقها فالمحال التجارية إما من أكشاك مبنية من ألواح الزنك أو من مواد ثابتة مع القليل من المواد المحلية بالإضافة إلى المدارس والمحكمة والوحدات الإدارية المتفرقة على ضعف بنياتها الأساسية، كل المساحة المأهولة للمدينة لا تتجاوز ١٦ كلم مربع، ولا يزيد سكانها على أربعة آلاف نسمة، لكنهم يعيشون كأسرة واحدة حالها حال كل مدن وقرى إقليم دارفور. مدن دارفور ومنها حسكنيتة لم تعرف وجوداً للبنك العقاري وخدماته الاقتراضية. النظافة المنزلية هي سمة ثابتة في كل مدن وقرى دارفور ولذلك لم تكن حسكنيتة إلا كذلك، فقد كانت النظافة في كل مكان من ملابس أهل المدينة إلى منازلهم وطرقاتهم رغم بساطة المكونات. تعتمد المدينة في مياه الشرب والاستخدامات المنزلية وغيرها على بئر جوفية واحدة تكاد لا تكفي حاجة السكان من حاجتهم ويستسقي القادمون إليها من ريفها من ماء نفس البئر، لذلك كان توافد الآلاف إليها إبان المؤتمر وبشكل فجائي وعلى دفعة واحدة قد شكّل ضغطاً عصياً على تلك البئر، ولذلك عمدت حركة تحرير السودان في كثير من الأحيان إلى تشغيل ناقلاتها للمياه لتجلب الماء من مناطق أخرى تبعد بضع كيلومترات من حسكنيتة لقواتها المرابطة حول المدينة وداخلها ولتجمعات القادمين للمؤتمر بقصد تخفيف الضغط على البئر

الوحيدة في المدينة. يتميز سكان حسكنيتة بأن نسبة المتعلمين فيهم مرتفعة، بل لعله لا يوجد بينهم أمي، حالهم في ذلك حال كل مناطق شرق دارفور مقارنة بمناطق دارفور الأخرى، ولعل ذلك يعود إلى قربهم من ولاية كردفان مما مكنهم من ارتياد مضارب العلم مبكّراً، حيث معلوم في السودان أنك كلما اقتربت متجهاً نحو المركز (الخرطوم) تجد فرص التعليم أكثر اتساعا وانتشاراً، وبالتالي ازدادت نسبة المتعلمين في تلك المناطق عن غيرها ومنذ وقت مبكّر، بيد أن هناك عوامل اجتماعية أخرى عزّزت ذلك التأثير الموجب لكنها قطعاً ليست الأساس. الجدير بالذكر أن أكثر المعلمين من أبناء دارفور في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي كانوا من أبناء شرق دارفور وكانوا قمة في العطاء والتفاني وفي حث الأطفال على التعليم، ولا أنسى أن أذكر ناظر مدرستنا الأولية في مدينة (أردمتا) أي بلغة هذه الأيام (مدير المدرسة) في الجنينة الراحل يوسف ضو البيت رحمه الله وطيب ثراه وادخله فسيح جناته مع الشهداء والصديقين، فقد كان مثالاً للمعلم والمدير المتفاني والمدرك لرسالته. بيد أنني لا أقلل من دور كل المعلمين الذين تعلمت على أيديهم سواء أن كانوا من د رفور أو من مناطق أخرى من السودان، فقد كان هنالك الكثيرون من أقصى شمال السود ن وكانوا أيضاً مثالاً للتفاني والعطء المتميز قبل أن يقع السودان في الأيدي التي دمّرته وما زالت تواصل.

أتحسر كثيراً الآن أن يبلغ السودان ما بلغه من تدهور على يد النظام القائم لا سيما في لُحمة الوحدة الوطنية، فقد كان أمام النظام الحاكم خياران حتى بعد استيلائه على السلطة عبر انقلاب، أحدهما أن يستقيم في نهجه فيعدل ويعمل لصالح شعبه ووحدته الوطنية ونمائه وتطوره ويحافظ على ما ردد، الثنائي الغنائي السوداني الرائع ميرغني المأمون وأحمد حسن جمعه في الأغنية الوطنية من كلمات الشاعر الراحل المقيم موسى حسن التي تقول...جدودنا زمان وصونا على الوطن... على التراب الغالي المالية ثمن... إلى إنشادهم .... بسواعدنا القوية حققنا الاستقلال ورفعنا علم الحرية...« فيبقوا في السلطة برضاء شعبهم، وبين الخيار الثاني بأن يسترخصوا الإنسان والأرض وينكّلوا بشعبهم ويفتتوا التراب الغالي ليبقوا جاثمين على صدره، فاختاروا الأسوأ ومضوا فيه ولعله كما يقولون «النية زاملة صاحبها». إذا كانت النخبة الحاكمة الآن قد فهمت وصية الأجداد بالحفاظ على الوطن والتراب الغالي بأنها تعني الرقعة الجغرافية للسودان بكامله ولكن بأناس مختارين فيها فتلك مصيبة أدت إلى انفصال الجنوب، وإذا فهموها بأنها تعني الرقعة المتبقية وأيضاً بسكان مختارين فتلك فاجعة ستظل تؤجج حروباً دامية في

أكثر من مكان، أما إذا فهموها بأنها تعني التفتيت الكامل والإبقاء على الرقعة الجغرافية بالإضافة إلى سكانها والتي أصبحت تُعرف بمثلث (حمدي) فتلك كارثة قطعاً سيهتز لها الأجداد أصحاب الوصية في قبورهم وقد تلحق بهم لعنتهم.

أعود إلى حسكنيتة فأقول، أن يتوافد إلى تلك المدينة الصغيرة أكثر من أربعة آلاف من أعضاء الحركة من الداخل ومن الخارج بينهم ثمانمائة من أعضاء المؤتمر وأكثر من ثلاثة آلاف مقاتل لتأمين المؤتمر، أمر غاية في التعقيد لكي يتمكن المواطنون هناك من قبوله والتأقلم معه بتلك السرعة وفي ذلك الوقت الوجيز، ولعل محدودية موارد المدينة ومخزونها من المواد الغذائية والوارد إليها بصعوبة تحت الضغوط التي تشكّلها الحكومة حينها على الشاحنات المتّجهة إلى مناطق سيطرة الحركات الثورية، كان أحد أكثر المشاكل استعصاءً على الحركة والمواطنين على السواء. لم يدّخر مواطنو حسكنيتة جهداً إلا وقدّموه لإنجاح مؤتمر الحركة وهنا يجب أن أنوه أن هذا لا يعني بالضرورة أنهم فعلوا ذلك يعني أنهم أعضاءً في حركة تحرير السودان بل أن انتماءاتهم السياسية تتعدد شأنهم في ذلك شأن أي مجتمع في دارفور، وأيضاً ما فعلوه ليس من منطلق أن القادمين هم ضيوف على المدينة وبالتالي عملوا بروح الضيافة التي تتميز بها كل مناطق دارفور فذلك ديدن ثابت، لكنهم هجّنوا ذلك مع إدراكهم بأن القادمين هم أبناؤهم وإخوتهم ويعملون لأهداف تعنيهم مثلهم مثل كل أبناء دارفور، ولأن المؤتمر صادف انعقاده في شهر رمضان المعظّم فقد تولّت المدينة تنظيم الإفطار لجميع الذين قدموا إلى المدينة وهم بالآلاف في ساحة المدرسة الابتدائية للبنات، ولعله من الإنصاف أن أذكر بأن حجم وتنوّع ونوعية الإفطار الذي قدّمه أهالي المدينة كان من الدرجة الممتازة بحيث أبهر الجميع. قيادة الحركة أحسّت بأن استمرار ذلك النهج سيشكّل ضغطاً على الموارد الشحيحة للمواطنين في المدينة بحكم عدم وجود مصادر تنموية في المدينة بالإضافة إلى الحصار الذي تمارسه الحكومة بقساوة ووحشية على الحركة التجارية من وإليها بحسبانها مدينة تحت سيطرة الحركة، وأن أغلب ما يتسرّب يتم تحت حماية قوات الحركة، وبالتالي توسّلت قيادة الحركة إليهم بأن يوقفوا الإفطار الجماعي، رفضوا رفضاً باتاً لكنهم أخيراً رضخوا تحت إلحاح قيادة الحركة المتواصل.

موارد الحركة كانت محدودة لذلك كان الجميع وطوال أيام المؤتمر وبخلاف تلك الوجبات المميزة من أهالي المدينة فلم يكن ليتناولون سوى وجبة الإفطار التي كانت لا تزيد على طبق واحد من العصيدة بملاح (الأمبلوط) وهو (الثريد مع إدام مطبوخ

بالبصل والبامية الجافة المسحونة)، وأذكر أننا كنا كمجموعة أعضاء وفد التفاوض نسكن في منزل يُعرف خلال أيام المؤتمر ب (منزل أبوجا) وعددنا سبعة عشرة فرداً، والمنزل يتألف من (قطّية) وهي بناية من القش دائرية في جزئها الأسفل وسقفها مخروطي من القش القصب أو المرحبيب كما نسمّيه في دارفور، أو المحريب كما يسمّيه أهل وسط السودان، و (راكوبة) كبيرة وهي أيضاً بناء مربّع أو مستطيل في شكل غرفه لكنها كلها من القش أو القصب أو وحدات من (الشرقنية) التي هي نوع من السواتر المنسوجة (بالمرحبيب)، وفي بعض مناطق السودان الأخرى تُبنى الراكوبة بجريد النخيل، بالإضافة إلى فناء واسع داخل الحوش، والمنزل هو أحد المنازل العديدة التي أخلاها المواطنون كرماً وسخاءً لتستخدمها الوفود القادمة للمؤتمر. صاحب المنزل هو عبده إبراهيم صالح، نكنّ له ولأسرته كل الشكر والتقدير والثناء. كما لن أنسى جارنا من الناحية الشرقية وهو المساعد البيطري آدم أبكر الذي لازمنا بمائدة إفطاره الرمضانية طوال أيام المؤتمر حيث كنا نتناول الإفطار معاً، والواقع أنه بعد أن أصرت الحركة على وقف الإفطار الجماعي، لم يتوقف أهالي المدينة وتحايلوا لمواصلة كرمهم بالإفطار القطّاعي في المنزل، ولا أسرد هذا لأن فيه جديد، فهو نهج درج عليه إنسان دارفور عبر الدهر، بل وفي غالب مناطق السودان وعلى وجه الدقّة الأرياف منها، ولكن الجديد فيه هو أنه ولضيق موارد الحركة فلم يكن هناك ما يمكن تخصيصه لإعاشة الوفود إلا النذر اليسير جدّاً، ولذلك كانت مائدة الجار هي عمادنا الذي أكملنا به أيام رمضان خلال فترة تواجدنا المتبقية في حسكنيتة مع النذر من الطعام الذي كنا نعدّه نحن متى تيسّر، وحيث كنا نعلم كم يشكّل ذلك ضغطاً على موارده المحدودة إلا أنه كان دائماً بشوشاً ومسروراً، بيد أننا كنا نتبادل الغياب في مجموعات كبيرة أثناء الإفطار، فيذهب بعضنا إلى السوق لتناول شيء من التمر والفول السوداني وكوب من الشاي بما تيسّر من مبالغ زهيدة يمكن وصفها بالدريهمات عند البعض ممن قدموا من دول المهجر وبرغم قلّتها تفننوا في تدبيرها في ظل تلك الظروف التي لا يعلمون نهايتها، كان الجار دائم السؤال عندما يغيب أحد عن الإفطار فكنا نتعلل بأنهم تمت دعوتهم للإفطار في مكان آخر، كان القصد من ذلك هو تخفيف الضغط على إمكانات جارنا ولأي مشاعر يمكن أن تنتابه فيحس وكأنه مقصّر رغم كل ما يفعل، نحن ندرك خصال ومشاعر أهل دارفور والتي هي بلا شك خصال القطاع العريض من السودانيين في كل مكان. تلك كانت صورة متكررة في مدينة حسكنيتة ألفناها طوال أيام

المؤتمر، يجب أن أذكر للتاريخ بأننا نختزن في ذاكرتنا تلك التضحيات لأهالي حسكنيتة، ونتحسّر كثيراً لأن النظام لم يلتزم بتعداته التي قطعها في الاتفاقية حتى نتمكن من تنفيذ الخطة التنموية والمشروعات التي أعددناها لحسكنيتة وغيرها.

خلال تلك الفترة كانت القوات العسكرية للحركة في غالبها تتواجد خارج المدينة، إلا من بعض الوحدات القليلة المرتبطة ببعض الأنشطة داخلها، لقد كان محزناً أن يكون جزاء ما فعله أهالي حسكنيتة من استضافتهم لمؤتمر الحركة أن عرّضوا مدينتهم لانتقام النظام الذي نكّل بهم شر تنكيل بعد انفضاض المؤتمر بعدة أشهر وأيضاً في الفترات التي نقلت فيها الحركة بعد التوقيع على اتفاقية أبوجا القسم الأكبر من قواتها من المدينة إلى أماكن أخرى وسعت جبهة الخلاص التي أنشأها رافضو أبوجا على الاستيلاء على المواقع التي كانت تسيطر عليها حركة تحرير السودان الموقّعة على الاتفاقية لإثبات الوجود في فهم لا يتّسق مع أي تفكير إستراتيجي عميق وإنما ينطلق من ترتيب خاطئ للأولويات وخلط بين ما ينبغي أن يكون إستراتيجياً وما يجب أن يبقى تكتيكياً، فوجدت الحكومة مبرراً لخرق وقف إطلاق النار وانتهزت الفرصة وشنّت حملتها على جبهة الخلاص والتي شملت أيضاً الانتقام من أهالي المدينة، وتلك كانت واحدة من الأخطاء الإستراتيجية التي ارتكبها رافضو أبوجا في ظل تخبّط الثوار ما بين موقّعين ورافضين من التفريق بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي، وأيضاً من الحركة الموقّعة حين قلّلت هي الأخرى من تواجدها العسكري هناك لحماية المدينة التي مثّلت رمزاً من رموز النضال بانعقاد المؤتمر الثاني فيها. تلك هي مدينة حسكنيتة الوادعة التي استضافت المؤتمر الثاني لحركة تحرير السودان فلهم منا كل الثناء بلا حدود.

عبد الواحد نوريزور جبل مرة

حتى يوم ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٥م ظل المؤتمرون في حسكنيتة يأملون حضور رئيس الحركة عبد الواحد نور إلى مقر المؤتمر، لا سيما وقد أجرى اتصالات بذلك الشأن وأكد بأنه في طريقه إلى المؤتمر لكنه يريد أن يزور مواقع قوات الحركة المتواجدة في داخل جبل مره ثم من هناك يواصل مسيرته إلى حسكنيتة لحضور فعاليات المؤتمر، كان عبد الواحد نور يسعى إلى أن يؤمّن له جيش الحركة وخاصة قيادة شرق الجبل جولته داخل الجبل لما يُشاع بأن ثمة خلافات بينه وبين بعض الشرائح الاجتماعية هناك، وهو يخشى أن يتعرض لما لا يحمد عقباه إذا لم تكن هناك قوات يأتمن لها خاصة وهو الغائب عن الميدان منذ مغادرته في ٢٠٠٣م، كما أنه كان يستهدف أن يسجّل حضوراً في

الميدان في ذلك الظرف الحرج والذي بلا شك سيكون وضعه مسار انتقاد إن هو تخلّف عن المؤتمر وفي نفس الوقت ظلّ بعيداً عن الميدان، وبالفعل تمّت الترتيبات حيث نقلته مروحية الإتحاد الأفريقي يوم ٢٦ أكتوبر إلى نقطة متّفق عليها في شرق الجبل حيث كان في انتظاره القائد أحمد نور كرسي المعروف بلقب (أحمد أبو دقن) قائد منطقة شرق الجبل وبمعيته نائبه القائد أحمد حامد رشيد وقوة معتبرة وبعد أن أقيم له طابور الشرف اصطحبته القوة من هناك إلى جولته داخل جبل مره حيث أكمل جولته تحت حراستها وعاد تحت حماية القوة إلى حيث جاءته مروحية الإتحاد الأفريقي، ذلك كان عنواناً بأنه عدّل عن حضور المؤتمر ورجّح المغادرة إلى حيث كان في نيروبي. كان عبد الواحد نور قد اتخذ قراره بعدم المشاركة في المؤتمر منذ أن غادر طرابلس إلى كينيا في يوليو ٢٠٠٥م تاركاً وفد الحركة الذي واصل في مناقشات أمر قيام المؤتمر، وكما هو نوايا عبد الواحد نور تجاه قيام المؤتمر، كانت قيادة الحركة المتواجدة في حسكنيتة تدرك ذلك ومقتنعة بأنه لن يحضر المؤتمر ولكنها آثرت أن تستقبله قوات الحركة وتؤمّن له جولته إلى داخل جبل مره وتعيده سالماً ليغادر إلى حيث شاء، فهو قبل كل شيء ثائر من ثوار حركة تحرير السودان وفوق كل ذلك فهو رئيسها حتى ذلك الوقت، وما تم يضهد الإشاعات التي كانت تشكّلت في أذهان البعض وظلّوا يرددونها بأن عبد الواحد نور كان يخشى على حياته لذلك رفض حضور المؤتمر في الميدان.

في ظل هذه الأجواء وفي هجير رمضان وبعد تأجيل الافتتاح الذي كان مقرراً له يوم ٢٨ أكتوبر لإعطاء الفرصة لرئيس الحركة عبد الواحد نور بالحضور، تم افتتاح المؤتمر الثاني في يوم ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٥م بحضور ٨٠٠ عضو هم الأعضاء المعتمدين وفق كليات الاختيار وتحت شعار (تنظيم – وحدة – سلام)، بدأ الافتتاح بعرض عسكري مهيب استعرضت فيه وحدات من قوات الحركة المختلفة ومنها المشاة الميكانيكية والمدفعية والدفاع الجوي والقوات الخاصة (الصاعقة)، تتقدمها فرقة موسيقى جيش الحركة التي عزفت قبلها السلام الثوري وواصلت عزف نشيد التحرير (موكب التحرير) الذي تشرّفت أنا بكتابة كلماته المبسّطة في ٢٠٠٤م بحيث تتوافق مع سهولة وضع اللحن بما يتناسب وضرورة كونه نشيداً بروتكولياً، وتقول الكلمات:

موكب التحرير ماضٍ لا يهاب الـرَّدَى
صوبَ غدٍ مُشرقِ بالغيه وإن غَدا

دارفـــور مهـــد الجـــودِ أرواحنـــا مَهـــر الفـــدا
نـــزود عـــن حِـــماك ونـــردّ عنـــك العِـــدَا
الظلـــم مهـــما طَغَـــى ندكّـــه ومـــا مَضَـــي
لـــنحفظ الســـودان وطنـــاً شـــامخاً موحّـــداً أبـــدا
ونبنـــي مجـــد أجيـــال تعـــيش عـــزاً سَـــرمدا

كما شارك المواطنون بفِرق الرقصات الشعبية في موكب الاستعراض، وتبعهم الفرسان على ظهور الخيول والجمال وعمّ الحضور جمهور كبير لم تشهد له مدينة حسكنيتة مثيلاً من قبل.

انتظم المؤتمرون مجالسهم وبدأت الجلسة الافتتاحية بالشكليات المعتادة في مثل هذه المناسبات واقتصرت عليها، حيث ألقى الأستاذ نجيب آدم أمين خطاباً ترحيبياً نيابة عن مواطني حسكنيتة وتبعه على التوالي رئيس المؤتمر إبراهيم أحمد إبراهيم ثم القائد العام لجيش الحركة جمعه محمد حقار ثم الأمين العام مني أركو مناوي، وكان من المفترض أن يكون ختام الجلسة الافتتاحية بخطاب رئيس الحركة عبد الواحد محمد أحمد نور الذي لم يحضر حيث غاب عن فعاليات المؤتمر كلها، ولم يبعث أيضاً بأي خطاب يُلقَى نيابة عنه بخلاف الرسالة الشفهية بطلب تأجيل المؤتمر والتي نقلها الوفد الذي قاده أحمد عبد الشافع (توبا) وآخرين. ولعله جدير بالذكر أن نشير إلى أن كل الكلمات خلال جلسات المؤتمر وبما في ذلك المداولات كانت تُترجم فورياً إلى ثلاثة لغات هي الإنجليزية والفرنسية والإيطالية، لا سيما وقد كان ضمن حضور الجلسة الافتتاحية ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بوفده ووفد الإتحاد الأفريقي الذي جاء برئاسة الجنرال (نكونو) قائد القوات الأفريقية في دارفور والذي عاد بعد ساعات وفوّض السفير حسن جبريل ليواصل رئيساً للوفد، ووفد تشاد المتواجد في الإتحاد الأفريقي والوفد الإيطالي الذي جاء وبرفقته فريق صحافي، الجدير بالذكر أن كل هذه الوفود الرسمية قد تم استقبالها بطابور شرف وبعزف السلام الجمهوري الخاص ببلد كل وفد منها باستثناء الأمم المتحدة التي ليس لها نشيد رسمي. كما رافق حضور فعاليات المؤتمر العديد من وسائل الإعلام المحلية والعالمية وفي مقدّمتهم صحيفة الواشنطن بوست وإذاعة صوت أمريكا ووكالة رويترز وصحيفة الرأي العام السودانية

التي ابتعثت الصحفية سلمى التجاني.

في اليوم الثاني للمؤتمر حضر الجنرال الأمريكي (رون كابس) ممثلاً ومراقباً من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم استقباله بطابور شرف من قوات الحركة وعزفت موسيقى جيش الحركة السلام الجمهوري الأمريكي وأستعرض العرض العسكري الذي أقيم على شرف حضوره وواصل تواجده وحضوره لكل جلسات المؤتمر كمراقب أمريكي، وقد قال قولة مشهورة عندما تحدث في الجلسة التي تم فيها مناقشة وإجازة الدستور الذي أخذ مناقشات مستفيضة خلال عدة جلسات حضرها، قال:

(It is surprising to see such genuine democratic process in this remote piece of desert, we are 100% satisfied).

من المدهش أن نشهد مثل هذه العملية الديمقراطية الأصيلة في هذه البقعة الصحراوية النائية، نحن راضون ١٠٠٪. كما حضر أيضاً ممثل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ومبعوث الزعيم الليبي الأستاذ عبد السلام الضو الذي أقيم له طابور شرف وعزفت له موسيقى جيش الحركة السلام الليبي واستعرض العرض العسكري وألقَى كلمة ليبيا في المؤتمر، وقد قلنا أن ليبيا هي مسّهل في مفاوضات أبوجا.

تواصلت فعاليات المؤتمر خلال الأيام المتتالية حيث اكتملت المراحل التي تَلي بعد إجازة الدستور وهي انتخاب رئيس الحركة من خلال اقتراع مباشر برفع الأيدي لأعضاء المؤتمر العام الحاضرين في تلك الجلسة والبالغ عددهم ٦٧٨ عضواً، حيث تنافس على الرئاسة كل من مني أركو مناوي وآدم بخيت عبد الرحمن بعد انسحاب سليمان محمد جاموس وإسقاط ترشيح عثمان محمد البشرى لعدم تزويده اللجنة بموافقة كتابية حسبما ينص الدستور ثم أُجرِي التصويت، حيث حاز مني أركو مناوي على ٤١٦ صوتاً وحاز آدم بخيت عبد الرحمن على ٢٣ صوتاً وامتنع عن التصويت ٢٣٩ عضواً، مع العلم أن عدداً من أعضاء المؤتمر بعد ذلك قد أبدى امتعاضه وانسحب بعيداً بما في ذلك بعض التشكيلات المسلّحة، ولعلني هنا أربط بين انسحاب بعض القيادات في تلك التشكيلات ومحاولات تشاد إلى التأثير على مخرجات المؤتمر لعدم رغبتهم في تولّي مني أركو مناوي رئاسة الحركة، وهو رأي استقيناه من خلال لقاءاتنا بمسئول ملف دارفور في تشاد طوال فترة تواجدنا في أنجمينا عندما كنا نرتّب عملية حضور أعضاء اللجنة التحضيرية إلى هناك، لكننا بالطبع لم ندخل مع تشاد في جدال حول

ذلك رغم أنهم أشاروا أكثر من مرة بأنهم يفضّلون أن يكون المؤتمر شاملاً ولا يستثني أحداً، وإذا لم يتيسر ذلك فهم يأملون أن تؤجّل الحركة انعقاد المؤتمر.

تعود أسباب عدم ارتياح القيادة التشادية مع مني أركو مناوي ومن قبله الشهيد عبد الله أبكر بشر إلى بدايات الثورة، حيث كانت مخاطبتهم مع الرئيس إدريس دبي تعتريها الحدة وتخرج عن اللباقة والكياسة التي ينبغي أن يُخاطب بهما رؤساء الدول بغض النظر عن الوشائج الاجتماعية أو صلات الرحم أو أي صيغة من صيغ العلاقات الاجتماعية إن وُجدت فالرئيس دبي هو رئيس دولة ولشعب آخر وينبغي التخاطب معه من خلال هذا الفهم، رغم ما كان يعتريهم من غبن سببه أنهم يرون أن تشاد تضغط عليهم كثيراً ويرونها أكثر ميلاً لمجاراة النظام السوداني، بيد أن مني أركو مناوي قد مارس كثيراً تلك الكياسة واللباقة فيما بعد حين بدأ يتمرّس في العمل البروتكولي تدريجياً، لا سيما خلال تولّيه منصب كبير مساعدي رئيس الجمهورية بعد اتفاقية أبوجا.

أما فيما يتعلق بمنصب نائب رئيس الحركة فقد اختار المؤتمرون الدكتور الريح محمود جمعه بالتذكية بعد انسحاب عبد العظيم إبراهيم عمر والدكتور حسن هاشم فاشر، كما تم أيضاً انتخاب أعضاء مجلس التحرير الثوري (الجهاز التشريعي أو برلمان الحركة) عبر الكليات الانتخابية بتخصيص كوتة لكل كليه انتخابيه لعضوية الحركة والكليات هي: جيش الحركة والمكاتب الخارجية والمرأة والنازحين واللاجئين والطلاب والإدارة الأهلية ومكاتب الداخل بالإضافة إلى الأعضاء بحكم مناصبهم وهم الرئيس ونائبه والقائد العام والقائد الثاني ورئيس هيئة الأركان، ومن داخل المجلس الثوري تم انتخاب عيسى بحر الدين محمود رئيساً للمجلس وأركو سليمان ضحية مقرراً، كما تم انتخاب مصطفى محمد أحمد تيراب أميناً عاماً للحركة حيث ينص الدستور أن يتم انتخاب الأمين العام من داخل مجلس التحرير الثوري، لا بد أن أنوّه إلى أن كل هؤلاء كانوا وفق التصنيف يُطلق عليهم قادة عسكريون لأنهم متواجدون في الميدان.

إنه من طبع الثورات أن تكون الهيمنة فيها دائماً للخطاب الثوري، أي ذلك الخطاب المرتبط روحاً ونصاً وممارسة مع لغة القوة والسلاح، حيث أن اختيار الأشخاص لأداء المهام أو تولّي المناصب داخل أجهزة الثورة إنما يقوم على فرضية الانضباط الثوري

الذي ليس فيه الكثير من المرونه والمسامحة وفرضيات المعايير، وليس للمبادئ الديمقراطية حظ كبير في إدارة العمل الثوري، ليس لعدم قناعة القائمين على العمل الثوري بالديمقراطية وإنما لضرورة النضال الثوري الذي يرون أنه يستوجب ترتيب الأولويات وإحكام القبضة، وبالتالي تأتي الديمقراطية من حيث الممارسة المبرأة في مرحلة متأخرة في سلّم أولويات الثوار خلال فترة النضال. ما حدث في مؤتمر الحركة الثاني الذي انعقد في حسكنيتة وبتطبيق معايير العمل الثوري عليه نجد أنه تجاوز تلك الحقائق وقفز به كعمل نوعي يأخذ موقعه بين هذا وذاك، وبذلك فهو يعتبر نقلة نوعية في مفاهيم المجموعات الثورية، حيث أن كثيراً من التحديات كانت تُشكّل عقبات رئيسة في قيام عمل بذلك الحجم وفي مكان مثل دارفور تحت ظروف تلك الحرب الملتهبة، ومع تقديرنا واحترامنا لكثير من الآراء التي تناولت المؤتمر وآثاره إلا أنها كانت في حيز كبير منها انطلقت تحت تأثير لحظات تفاعل عاطفي مناوئ أو غضب معاكس وبالتالي لم تكن موفّقة في تناول الحدث من كل زواياه ولم تعطه من البعد التحليلي ما يتوازن مع حجمه وحقائقه، فلما لا نقرأ معاً البيان الختامي للمؤتمر:

نص البيان الختامي للمؤتمر الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

حركة/ جيش تحرير السودان

المؤتمر العام الثاني

البيان الختامي

حسكنيته

٢٨/ ١٠ إلى ٥/ ١١/ ٢٠٠٥ م

تتويجاً لنضال شعب دارفور خاصة ونضال الشعب السوداني عامة ، أنعقد المؤتمر الثاني لحركة/ جيش تحرير السودان في مدينة (حسكنيته) بالقطاع الشرقي من إقليم دارفور ، الأراضي المحررة في الفترة من ٢٨/ ١٠ إلى ٥/ ١١/ ٢٠٠٥ م ، تحت شعار **تنظيم – وحده – سلام**، في سابقة فريدة وسط الحركات التحررية المسلحة . وقد جاء انعقاد المؤتمر تنفيذاً لرغبات أعضاء الحركة وجماهيرها ، وإنفاذاً للقرارات التي اتخذتها قيادة الحركة في ملتقى (أسمرا- إريتريا)، فبراير ٢٠٠٥ م و(طرابلس - ليبيا) يوليو

٢٠٠٥ م . حيث اشتمل المؤتمر على مشاركة كافة القطاعات بالأراضي المحررة ، والكليات الممثلة للمرأة ، الطلاب ، مكاتب الداخل ، المكاتب الخارجية ، الإدارة الأهلية ، النازحين ، واللاجئين ، بحضور كلي بلغ ٧١٦ عضواً . أما الحضور الدولي فقد تمثل في كل من الأمم المتحدة ، الإتحاد الأوروبي ، الإتحاد الأفريقي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، وإيطاليا . بيد أن كبريات وكالات الأنباء والصحف والإذاعات ووسائل الإعلام العالمية قد قادت طليعة المشاركة في تغطية فعاليات المؤتمر ومنها ، إذاعة الBBC ، صوت أمريكا ، نيويورك تايمز ، وكالة رويتر ، صحيفة الرأي العام السودانية ، وواشنطن بوست .

دامت فعاليات المؤتمر أسبوعاً كاملاً ، فيما شهدت المداولات ممارسة حقيقية للديمقراطية في شفافية تامة ، تمخضت عن إصدار جملة قرارات وتوصيات تمثلت في الآتي :

في الإطار التنظيمي

١- إجازة النظام الأساسي لحركة/ جيش تحرير السودان .

٢- انتخاب القيادة الجديدة للحركة .

٣- التأمين الكامل على قرارات رئيس المؤتمر والخاصة بحل كافة أجهزة الحركة السائدة حتى تاريخ ١/ ١١/ ٢٠٠٥ م، وتكليفها بالاستمرار في مهامها حتى قيام الأجهزة الجديدة وفق النظام الأساسي .

٤- الإبقاء على هيكلية جيش حركة تحرير السودان وتعزيزها من خلال القوانين المزمع إصدارها ، استنادا على النظام الأساسي .

٥- اعتماد خطاب رئيس حركة/ جيش تحرير السودان المنتخب مني أركو مناوي، وثيقة تحال إلى الأجهزة التنفيذية لوضع محتوياته موضع التنفيذ .

٦- الالتزام التام بوحدة السودان شعباً وأرضاً وصون طوعيتها .

في الإطار الداخلي

١- الإشادة بدور رئيس حركة/ جيش تحرير السودان السابق / عبد الواحد محمد أحمد نور في مسيرة نضال الحركة من أجل تحرير الشعب السوداني عامة وشعب دارفور

خاصة، ومطالبته بضرورة تقديمه لخطاب الدورة للفترة الرئاسية السابقة .

٢- يثمّن المؤتمر دور أبناء دارفور بالداخل بمختلف تنظيماتهم، وتحمّلهم لمختلف صنوف القهر والتعذيب الذي مارسه نظام الإنقاذ من أجل تقليص دورهم في دعم القضية .

٣- يشيد المؤتمر بدور أبناء دارفور بالخارج بمختلف تنظيماتهم وروابطهم ووقفتهم القوية خلف قضية أهلهم العادلة ، ويثمّن دورهم في إبراز القضية ونشرها والحفاظ على حيويتها والعمل على تعزيز هذا الدور .

٤- أمّن المؤتمر على دور منبر أبناء دارفور بقيادة الفريق / إبراهيم سليمان في دعم عدالة القضية والعمل من أجل تحقيق طموحات أهل دارفور ، وضرورة الحفاظ على هذا الدور وتعزيزه والحفاظ على متانة علاقة الحركة مع المنبر.

٥- الإشادة بنضال الشعب السوداني عامة وشعب دارفور خاصة من أجل إرساء دعائم الحرية والديمقراطية في السودان .

٦- يؤكد المؤتمر على دعم دور الحركات الثورية السودانية العاملة الناشطة في غربه وجنوبه وشرقه وشماله ووسطه، من أجل بناء السودان الجديد على أسس الحرية والديمقراطية والعدل .

٧- الإشادة بدور حركة العدل والمساواة ونضالها من أجل رفع الظلم في دارفور ، والعمل على تعزيز هذا الدور.

٨- الحركة الشعبية لتحرير السودان ،دورها المتواصل من أجل بناء السودان الجديد محل إشادة وتقدير من المؤتمر. ويرى المؤتمرون ضرورة التأمين على متانة العلاقة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وتعزيزها .

٩- جبهة الشرق كواحدة من حركات التحرر ضد التهميش. يثمّن المؤتمرون دورها في بناء السودان الجديد ويدعمون عدالة قضية الشرق ويرون ضرورة تعزيز العلاقة المتينة .

١٠- الإشادة بدور حركة كوش ونضالها من أجل إرساء دعائم السودان الجديد القائم على الحقوق والواجبات المتكافئة وتعزيز العلاقة معها .

١١- بعض القوى السياسية السودانية كان لها دور إيجابي مع عدالة قضية أهل دارفور وما زالت. يطالب المؤتمرون بضرورة تعزيز العلاقة مع تلك القوى.

١٢- الإشادة بدور الإعلاميين السودانيين، أولئك الذين وقفوا ودعموا عدالة قضية أهل دارفور من خلال كتاباتهم الصادقة رغم بطش النظام .

١٣- أهالي مدينة (حسكنيته) كانوا وما زالوا سند الثورة، يثمّن المؤتمر دورهم الإيجابي وحسن استضافتهم لفعاليات المؤتمر، ويشيد بكرمهم الفياض وحسن وفادتهم، مما ساهم في إنجاح المؤتمر.

في الإطار الدولي

١- يؤكد المؤتمر على أن التفاوض هو الخيار الأول للحركة للوصول إلى سلام شامل وعادل ودائم للأزمة السودانية في دارفور .

٢- الالتزام التام بالمواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية .

٣- يؤكد المؤتمرون التزام الحركة بالاتفاقيات والبروتكولات التي وقّعتها مع نظام الخرطوم في إطار عملية السلام لحل الأزمة السودانية في دارفور.

٤- التأكيد على ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار رقم ١٥٩٣ والصادر في الحادي والثلاثين من مارس ٢٠٠٥ م والخاص بإحالة الوضع في دارفور منذ يوليو ٢٠٠٢ م إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٥- يشيد المؤتمر بدور الإتحاد الأفريقي في رعاية المفاوضات الجارية بين الأطراف السودانية لإحلال السلام في دارفور خاصة والسودان عامة والعمل على تعزيز هذا الدور .

٦- يثمّن المؤتمرون دور جمهورية تشاد قيادة وشعباً في دعم عدالة قضية أهل دارفور ويدعمون وساطتها، كما يشيد المؤتمر بدعمها في إنجاح المؤتمر، ويرى المؤتمرون ضرورة الحفاظ على متانة العلاقة معها وتعزيزها .

٧- يؤكد المؤتمر أن الدور الذي قامت به دولة إريتريا قيادة وشعباً في دعم عدالة قضية أهل دارفور والوقوف بقوة إلى جانب الحركة، كان له أثر كبير في نجاحات الحركة. يشيد المؤتمر بهذا الدور ويدعم ضرورة الحفاظ على خصوصية العلاقة وتعزيزها.

٨- للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى قيادة وشعباً مكانة خاصة لما قامت به من دعم تسهيل للعملية التفاوضية الجارية لإحلال السلام العادل والشامل. يدعم المؤتمرون ضرورة الحفاظ على هذا الدور وتعزيز العلاقة.

٩- يرى المؤتمر أن الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في إبراز حجم المأساة التي أصابت أهل دارفور ووصفها بأنها إبادة جماعية، دور مميز. يرى المؤتمر ضرورة الحفاظ على هذا الدور والحفاظ على متانة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠- جمهورية نيجيريا الاتحادية كان لها دور بارز في استضافة المفاوضات، يرى المؤتمر تعزيز هذا الدور وتنمية العلاقة معها.

١١- الإشادة بدور المجتمع الدولي ودعمه لقضية أهل دارفور والشعب السوداني من أجل الخلاص من نظام القهر والظلم، ويرى المؤتمر ضرورة التأمين على متانة العلاقة وتعزيزها مع طليعة هذه الدول وهي، النرويج، كندا، ألمانيا، هولندا، فرنسا، بريطانيا، البرازيل.

١٢- يشيد المؤتمر بدور منظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية وفي طليعتها تلك العاملة في دارفور لإغاثة النازحين وتلك العاملة في معسكرات اللاجئين ، وضرورة دعم هذا الدور والتأمين على استمراره .

١٣- يرى المؤتمر أن للأمين العام للأمم المتحدة السيد/ كوفي عنان، دور بارز في الإبقاء على قضية أهل دارفور حية في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ويؤكد المؤتمر على دوره الإيجابي في المساهمة في صدور جملة القرارات التي تتابعت في هذا الشأن . المؤتمرون يشيدون بهذا الدور ويدعمون تعزيزه و استمراره .

١٤- للإتحاد الأوروبي دور بارز ظل يتواصل منذ أن بدأ العالم في تعامله مع قضية أهل دارفور. يثمّن المؤتمر هذا الدور ويدعو إلى تعزيزه والحفاظ على متانة علاقات الحركة مع الإتحاد .

١٥- تواجد جامعة الدول العربية في العملية التفاوضية، لعب دوراً مكملاً لدور المجتمع الدولي المراقب للعملية التفاوضية وضرورة إنجاحها، يشيد المؤتمر بهذا الدور ويعززه .

١٦- لدول إيقاد دور رائد في العملية السلمية الجارية في السودان الآن. يرى المؤتمر تحقيق خطوة نيفاشا كان نجاحاً باهراً لإيقاد، لذا يوصي المؤتمر بضرورة تعزيز خطوة نيفاشا بخطوة أبوجا من خلال تهيئة مماثلة للمعطيات للوصول إلى سلام عادل وشامل ودائم في السودان.

١٧- يوصي المؤتمر بأن تبدأ جولة المفاوضات السابعة والمحدد لها يوم ٢١/ ١١/ ٢٠٠٥ م بملف الحاجات العاجلة وحصر الأضرار وجبرها ومعالجة أحوال النازحين واللاجئين اتساقا مع رؤية الحركة التي قدّمتها في ملتقى طرابلس الثاني، قبل الدخول في ملفات قسمة السلطة والثروة والترتيبات الأمنية.

في إطار الرؤية السياسية والتنموية للحركة: (من خلال الورقة التي أعدّت في هذا الشأن)

١- العمل على خلق علاقات دولية متوازنة قائمة على مبدأ المصالح المشتركة دون الإخلال بمبادئ وقوانين حقوق الإنسان ، ومراعاة خصوصية الدول .

٢- العمل على معالجة الممارسة السياسية الخاطئة التي ظلّت تهيمن على مناخ العمل السياسي منذ الاستقلال .

٣- مكافحة كافة أشكال الظلم والتهميش السياسي ومقاومة الفكر الانقلابي العسكري ، ترسيخاً للنظام الديمقراطي القائم على احترام الدستور والقانون .

٤- تطبيق نظام حكم فيدرالي لكل أقاليم السودان و المشاركة فيه بصورة عادلة في تقاسم السلطة المركزية وفقا لنسب السكان و المعايير القياسية المتعارف عليها .

٥- تقنين الحقوق الأساسية الكاملة للمرأة والطفل و العجزة، على أن يضمّن ذلك في صدر الدستور.

٦- اعتماد مبدأ التمثيل النسبي لعدد سكان الأقاليم في تقاسم السلطة المركزية من القاعدة إلي القمة ويشمل ذلك الوظائف الدستورية و الديوانية .

٧- منح الأقاليم صلاحيات ترقى إلى حق النقض في القرارات المركزية فيما يتعلق بالإدارة الداخلية للإقليم .

٨- اعتماد مبدأ الترشيح و الانتخاب الديمقراطي الحر لمنصب رئاسة الجمهورية و المناصب القيادية العليا في الفترة ما بعد الانتقالية .

٩- إلغاء كل القرارات التي مست حدود الأقاليم بعد عام ١٩٥٦ م و إعادتها على ما كانت عليه .

١٠- أن يحكم أبناء الأقاليم أنفسهم بأنفسهم عبر صناديق الاقتراع على كل مستويات الحكم الإقليمي بعد الفترة الانتقالية التي يتم الاتفاق حولها في المفاوضات الجارية في أبوجا – نيجيريا، لإنهاء حالة استيراد الحكام من المركز إلى الأقاليم دون إرادة أهلها .

١١- مراجعة قوانين الإدارة الأهلية وتطويرها وتأهيلها وتفعيلها بما يواكب العصر، ورد الاعتبار لها كآلية تاريخية أصيلة لضبط الانفلات في القبائل وما بينها وإثراء التعايش السلمي و عدم تسيسها لضمان استقلاليتها كآلية أهليه .

١٢- تطوير مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني .

١٣-العمل على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل من خلال إرساء دعائم حكم القانون وبسط سيادة مبدأ الحقوق والواجبات المتكافئة .

١٤- وضع إستراتيجية طويلة المدى لإعادة النسيج الاجتماعي بالأقاليم التي تضررت بالحرب مثل دارفور وجنوب السودان و كردفان وشرق السودان .

١٥- تثبيت وإقرار حواكير القبائل المتعارف عليها تاريخيا و منح القبائل القاطنة بشكل جماعي في غير حواكيرها، عموديات بيها .

١٦- لأقاليم الأطراف حقوق التبادل الاستثماري والتجاري والثقافي والفني والتعليمي والرياضي والتعاون مع دول الجوار دون الرجوع إلى المركز إلا فيما يتعلق بقضايا الأمن القومي المنصوص عليها في الدستور .

١٧- أن يكون لأقاليم الأطراف والمتضررة من الحرب رفض أي ترتيبات أو اتفاقيات تمت من الحكومة المركزية في مجال الاستثمار تضر بمصالحها، مثل الاتفاقيات الحصرية التي لم تأخذ في الاعتبار رأى الإقليم في ذلك .

١٨- أن تتم قسمة الثروة القومية على أساس التمثيل النسبي لسكان الأقاليم وفق آخر الإحصائيات لسكان كل إقليم وتطبيق المعايير الدولية المتعارف عليها، لا سيما معايير إعادة التوازن .

١٩- إنشاء آلية تمثل فيها كل الأقاليم لتقسيم الثروة القومية بشكل عادل .

٢٠- تمييز بعض الأقاليم التي تضررت بفعل ويلات الحروب مثل دارفور وجنوب السودان وجنوب كردفان وشرق السودان وذلك بتخصيص ميزانية بأثر رجعي من عائدات البترول .

٢١- دعم وتأهيل المشاريع الزراعية التي تم تدميرها عمدا وهي (ساق النعام ، جبل مرة ، أم بياضه، قوز دنقو، هبيلة، وادي صالح، وادي هور، أم عجاجة، وغيرها من المشاريع) على أساس حر. مع دعم وتحديث مشاريع الثروة الحيوانية وكافة قطاعات التنمية الريفية .

٢٢- إنشاء صوامع الغلال ومشاريع المياه لدعم الأمن الغذائي والمائي في أقاليم الأطراف.

٢٣- استعادة الأموال التي نُهبت من الأقاليم و خاصة إقليم دارفور باسم طريق الإنقاذ الغربي مع تحميل نظام الإنقاذ المسئولية التاريخية الكاملة. علماً بأن ذلك خارج عملية قسمة الثروة.

٢٤- إعادة الآثار التاريخية لمناطقها الأصلية سواء كانت من الداخل أو الخارج وحمايتها وتطوير صناعة السياحة الداخلية وتشجيعها واستقطاب السياح من الدول الخارجية .

٢٥- كفالة مجانية التعليم والزاميته لكل طفل بلغ السن القانونية للتعليم، ومجانيته في كل المناطق التي تأثرت بالحرب حتى المستوى الجامعي .

٢٦- تشجيع التعليم الأهلي الجامعي مع توسيع وإتاحة الفرصة لكل من رغب في ذلك. وتشجيع تعليم الراشدين .

٢٧- تحديث الوسائل التعليمية في دارفور .

٢٨- بناء نشاط إعلامي وفق مبادئ و أهداف و موجهات تُبرز كل نشاط اجتماعي سياسي بآليات إعلامية فعالة من مؤتمرات وندوات محلية و إقليمية ودولية مع استحداث إذاعات مسموعة ومرئية وصحف سيارة ومجلات وصحف متخصصة وتشجيع صناعة الكتابة والتأليف .

٢٩- نقل خبرات وتجارب ومعلومات وتقنيات العالم المتقدم وخاصة الصالحة منها مع قيمنا و عاداتنا و تقاليدنا .

٣٠- تمليك المعلومة الصحيحة للمواطن وتثقيفه ديمقراطيا وتوعيته بمستجدات الحاضر وتعريفه بكيفية التعامل مع قضاياه، مع إبراز التراث والقيم الثقافية.

٣١- إزالة كل ما علق بالأديان من تشويه ونشر ثقافة السماحة والإخاء والمحبة ونقل المفاهيم والقيم التي تبدد الهوس الديني والتطرف واستغلال الدين ومحاربة الأفكار التي تكرس الظلم و القهر والإرهاب و إساءة الغير .

٣٢-إعادة تشكيل وتنظيم القوات النظامية المسلّحة بما يحقق قوميتها وفعاليتها لتكون في منأى عن تسيسها مع فضح ومعالجة سجلها السابق فيما ارتكبته من جرائم في حق الوطن والمواطن في جنوب السودان وغربه وشرقه ومشاركتها في الانقلابات العسكرية التي كرست الديكتاتورية والتي تسببت في الويلات التي أدت إلى تأخر السودان مع ضبطها لتكون قادرة على تنفيذ مهامها العسكرية الوطنية بشرف ونزاهة فى الدفاع عن وحدة تراب السودان وحمايته وحماية دستوره.

٣٣- اعتبار بيانات وخطابات قيادات حركة/ جيش تحرير السودان من موجهات بناء سودان المستقبل (السودان الجديد).

٣٤-المسئولية التاريخية على خطأ السياسات التي أدّت إلى اشتعال الحرب وإقصاء وتهميش الشرق وجنوب السودان وحرب الإبادة الجماعية فى دارفور والدمار الكامل الذي أصاب الوحدة الوطنية تقع على عاتق نظام الإنقاذ. ويجب عليه الاعتراف والاعتذار للشعب السوداني عن ذلك.

في الإطار الإنساني : (من خلال الورقة التي أعدّت في هذا الشأن)

١- اعتماد الورقة المقدّمة من مسئول الشئون الإنسانية، سليمان محمد جاموس وثيقة هامة لمعالجة الشأن الإنساني، وضرورة إحالتها للأجهزة المختصة لتنفيذ ما جاء فيها.

٢- ضرورة إجراء تقييم شامل لمستوى تطبيق برتوكول الشئون الإنسانية وبرتوكول التعزيز الأمني، واتخاذ الخطوات الضرورية لضمان تطبيق أفضل.

٣- الإسراع في تكملة إجراءات تسجيل المنظمة الإنسانية المناط بها تولي العمل الإنساني والتنسيق مع المنظمات الإنسانية، وذلك في دول الجوار، وتكليف كادر متمرس لإدارة أنشطتها .

٤- اعتماد الميزانية المبدئية المقدمة لتسيير مكتب المنظمة في نيروبي .

٥- اعتماد الورقة المقدّمة من ناشطة في المجال الإنساني، وثيقة من وثائق المؤتمر وإحالتها للأجهزة التنفيذية للعمل بها .

في إطار تدريب وتأهيل وبناء قدرات كوادر الحركة

(من خلال الورقة التي أعدّت بهذا الشأن)

١- إجراء إحصاء دقيق حول حجم الكادر المتوفر في الحركة وفي دارفور، وتصنيفهم وفق مؤهلاتهم ومستوياتهم العلمية وخبراتهم العملية.

٢- إجراء تقييم عام لعمل الكادر المتوفر حالياً، وتحديد احتياجاته التدريبية والتأهيلية.

٣- القيام بدراسة كاملة لمعرفة حجم الكادر الذي تحتاجه الحركة في المجالات المختلفة خلال السنوات الخمسة القادمة، لوضع خطة إعداد وتأهيل شامله.

٤- مناشدة كوادرنا في الخارج للمساهمة في إيجاد فرص التدريب والتأهيل لكوادرنا، في الدول التي يتواجدون فيها، ومناشدتهم أيضاً بالعودة إلى الأراضي المحررة للغرض نفسه .

في إطار إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية

(من خلال الورقة التي أعدّت في هذا الشأن)

١- ضرورة مخاطبة قيادة الحركة للمدّعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية بالتزام الحركة بتنفيذ القرار ١٥٩٣ وفق ما ورد في الفقرة (٢) من القرار المذكور، معبّرة عن استعداد الحركة لتقديم كل الدعم لوضع القرار موضع التنفيذ .

٢- إن الوضع في دارفور يقتضي أن تسعى المحكمة الجنائية الدولية إلى توقيع اتفاقيات مع الحركة، لأنها تسيطر على ٩٠٪ من إقليم دارفور، وأن مسرح الجريمة وكل

الشهود والضحايا هم الآن في الأراضي المحررة، ومعظم البيّنة المادية فيها، وحتى تتمكن المحكمة الجنائية الدولية من الدخول في الأراضي المحررة وتنفيذ عملها، يستوجب ذلك التنسيق المتقدم مع الحركة في ذلك.

٣- ضرورة إنشاء جسم قانوني تحت إشراف أمانة الشؤون الدستورية والقانونية يناط به المتابعة اليومية لمسار الإجراءات لدى المحكمة الجنائية الدولية، لإنفاذ القرار ١٥٩٣ .

٤- لا بد من تحريز البينة المادية داخل الأراضي المحررة وحماية الشهود والضحايا، وتجميعهم داخل الأراضي المحررة لسلامتهم .

٥- حصر الأضرار الناجمة عن الحرب في الأنفس والأموال، بالاستعانة بالإدارات الأهلية من خلال لجان متخصصة، ووضعها في برامج حاسوب خاص لتقديمها لجهات الاختصاص .

٦- الاتصال بالمحامين المسجّلين لدى المحكمة الجنائية الدولية وإحضار الذين سيدافعون عن الحركة ومنسوبيها إلى الأراضي المحررة للطواف بها لتكوين الفكرة الكاملة وزيارة مسرح الجريمة لبناء قضية قوية ومتماسكة بمقابلة الضحايا والشهود والتنسيق معهم .

٧- الاستفادة من تجارب الدول التي خبرت المحاكمات الدولية، مثل البوسنة والهرسك، رواندا، وكوسوفو، للاستفادة من تجاربهم العملية وتفادي القصور.

٨- الاتصال بالمحكمة الجنائية لدولية، وإبلاغها بجاهزية الحركة للتنسيق معها في تعيين المعاونين والمترجمين الذين يتم اعتمادهم بالمحكمة، للمعاونة في الإجراءات التحقيقية والمحاكمة لأسباب عملية لا تخفى على أحد .

في إطار عمل اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار

(من خلال الورقة التي أعدّت في هذا الشأن):

١- إجراء تقييم شامل لأداء اللجنة المشتركة ولجان مراقبة وقف إطلاق النار واتخاذ القرارات الحاسمة حولها .

٢- التنوير المتواصل للقادة الميدانيين وبصفة دورية حول دور اللجنة المشتركة

ودور لجان مراقبة وقف إطلاق النار .

٣- ضرورة العمل على وضع قرار الحركة بتحديد مناطق السيطرة موضع التنفيذ ، والعمل على إسراع الأطراف والإتحاد الأفريقي بتنفيذ ذلك .

٤- تنفيذ قرار اللجنة المشتركة والداعي إلى تشكيل قوات مشتركة لحماية معسكرات النازحين .

٥- ضرورة تثبيت مبدأ عقد اجتماعات دورية بين القيادة العامة وممثلي الحركة في اللجنة المشتركة ولجان مراقبة وقف إطلاق النار .

في إطار الخدمات وإعادة التعمير

(من خلال الورقة التي أعدّت في هذا الشأن)

١- إنشاء مفوضيه للإحصاء والمعلومات تسمى (المفوضية العليا للإحصاء والمعلومات) يناط بها تحضير وتجهيز الإحصاءات الدقيقة لما قبل المأساة وبعدها في كافة المجالات، وكذلك توفير المعلومات الضرورية المعينة لعملية التخطيط، خاصة المعلومات الدولية التي تمكّن من تخطيط معاصر ومنهجي وعلمي.

٢- يتم إنشاء جهاز تخطيط يسمى (مجلس التخطيط وإعادة التعمير والتأهيل) يناط به وضع الخطط اللازمة وفق المعطيات والإحصاءات لخطط عاجلة ومتوسطة بحيث لا تتجاوز هذه الخطط سقفاً زمنياً يتجاوز الفترة الانتقالية على أن يعمل الجهاز بهدي مركز التخطيط الإستراتيجي للحركة .

٣- إنشاء مفوضيه عليا لإعادة التعمير وتأهيل الخدمات تسمى (المفوضية العليا لإعادة التعمير والتأهيل) يناط بها وضع الخطط والبرامج المرسومة إلى واقع تنفيذي، من خلال برمجه ممرحلة، باستغلال آليات تنفيذ من الباطن، تأخذ في اعتبارها المساقين العام والخاص .

٤- إنشاء مصرف (بنك) متخصص يسمى (بنك إعادة التعمير والتأهيل) يناط به استيعاب الدعم الدولي والمكّون المحلي من النسبة المرصودة للحاجات العاجلة لتمويل مشروع إعادة التعمير والتأهيل .

٥- إنشاء جهاز رقابي يسمى (الجهاز الرقابي لمشروعات إعادة التعمير والتأهيل)

يتولى الرقابة المالية والفنية لتنفيذ مشروعات إعادة التعمير والتأهيل، على أن يعمل هذا الجهاز على اتساق معايير ومواصفات عمله مع تلك الاتحادية والعالمية .

٦- إنشاء مفوضيه متخصصة لتدريب وتأهيل كوادر إعادة التعمير والتأهيل، تسمى (المفوضية العليا للتدريب والتأهيل) لتنفيذ برنامج مواكب لتدريب وتأهيل الكوادر العاملة، بكافة تخصصاتها في عملية تنفيذ مشروعات إعادة التعمير والتأهيل. كما تصبح فيما بعد نواة لمركز متخصص للتدريب والتأهيل وبناء القدرات .

٧- إنشاء مركز يُعنىَ بأبحاث استخدام وتطوير المواد المحلية، يسمى (مركز دارفور لأبحاث وتطوير المواد المحلية) يتولى البحث في المواد المحلية وتطوير استخداماتها في عمليات ومشروعات إعادة التعمير والتأهيل، وكذلك في عمليات التنمية فيما بعد .

٨- إنشاء مفوضيه تُعنىَ برعاية اليتامى وأسر الشهداء، تسمى (مفوضية رعاية اليتامى وأسر الشهداء) يناط بها رعابة اليتامى وأسر الشهداء حتى مرحلة الاعتماد على النفس وفق برنامج متكامل .

٩- إعطاء الأولوية لمشروعات الصحة الوقائية والعلاجية ومشروعات توفير المياه والكهرباء في الريف والحضر، كمرحلة عاجلة لا تتجاوز الثلث الأول من المرحلة الانتقالية .

١٠-إعادة تأهيل المنشآت الخدمية العامة وتكملة حاجة المدن والريف منها في المرحلة ما بعد الحاجات العاجلة، وكذلك مساكن المواطنين في الربع الثاني من المرحلة الانتقالية.

١١-التركيز في المرحلة المتوسطة من المرحلة الانتقالية في بناء البنيات الأساسية في الطرق البينية للمدن والقرى والفرقان والهجر، وفق أولوياتها. على أن تستهدف الخطة كحد أدنى، ربع الطرق الواردة ضمن الدراسة المقدّمة في ورقة الخدمات وإعادة التعمير والبالغة ١٨ طريقاً بطول إجمالي ١٦٥٦ كلم .

١٢- إعادة إعمار خدمات القرى، لا سيما مساكن المواطنين، وذلك في الثلث الثاني من المرحلة المتوسطة، على أن تستهدف ثلث مساكن مواطني كل قرية أو هجره في المرحلة المعنية .

١٣- إعطاء الأولوية للشركات المحلية في دارفور في كافة القطاعات بعد تصنيفها، وضخ الإمكانات الضرورية لجعلها قادرة على التنافس وفق درجة التصنيف الفني .

١٤- تشجيع قيام الشركات التعاونية للقرى والهجر المحروقة ودعمها، لتتولى أسبقية تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في تلك القرى والهجر.

١٥- دعم وتشجيع استخدام المواد المحلية وتطويرها.

١٦- العمل على تنفيذ مشاريع استقرار الرحّل بما يحفظ ضمان مراعي مرويه وهجر بخدماتها تطويراً للمجتمع الرعوي الذي أهملته أنظمة الحكم منذ الاستقلال .

١٧- تنمية رأس المال المحلي في دارفور، وتطوير قدرته على التعاطي مع متطلبات مرحلة إعادة التعمير، من خلال التمويل المصرفي .

١٨- بناء القدرات الفنية للمهنيين والفنيين والعمال المهرة بالتوازي مع عملية إعادة التعمير، والتكثيف خلال الربع الأول من المرحلة المتوسطة من المرحلة الانتقالية .

١٩- تصميم برنامج إعادة التأهيل النفسي والبدني، بغية تهيئة المواطنين للتعامل مع التحول المنشود وتجاوز الآثار النفسية للمأساة، على أن يتواصل تنفيذ البرنامج طوال الفترة الانتقالية .

٢٠- تنفيذ مشروع ريع رعاية اليتامى وأسر الشهداء والمعاقين في النصف الأول من المرحلة المتوسطة للفترة الانتقالية .

صدر في مدينة حسكنيته

القطاع الشرقي من الأراضي المحررة

دارفور – السودان

في يوم السبت الموافق ٥/ ١١/ ٢٠٠٥ م

...نهاية البيان الختامي للمؤتمر...

مما لا شك فيه أنه كان سيكون معلماً نوعياً في تاريخ الثورات لو أن الجميع قد شارك فيه، وأعني بالجميع انضمام رئيس لحركة عبد الواحد نور والذين انحازوا إلى خياره بمقاطعة المؤتمر ولو أن التصويت قد جرى بشكل سري عِوضاً عن ذلك الذي جرى برفع الأيدي، وحيث أن الذين يعتقدون بأن ذلك يخلق مناخ من الحرج ولا يعطي ويؤثر على استقلالية وسرية القرار للذين يصوّتون، يقول الرأي الآخر أن المتواجدين هناك جميعهم ثوار في حركة واحدة وبالتالي لا يحتاج الأمر إلى التصويت السري، والحقيقة أنه ومهما كانت الجهود فإن الحقيقة التي لا تقبل الجدال هو أن حجم التفاؤل بحضور عبد الواحد نور للمؤتمر تحت أي ظرف من الظروف لم يكن كبيراً نظراً لعمق الخلاف الذي يلفّ العلاقة بينه وبين مني أركو مناوي وبينه وبين القائد العام جمعه محمد حقار وبعض القيادات العسكرية النافذة الشيء الذي جعل هاجز التوجّس عنده يظل صاعداً ويفاقم حوفه من أن يفقد الرئاسة إذا انعقد المؤتمر، لذلك كانت أقواله الحقيقية يطلقها في لحظات ربما لم يلحظها كثيرون وهو بأنه لا يؤيد قيام مؤتمر إلا بعد نجاح الثورة، وهو منظور يتّسق في بعض من واقعيته مع فهم بعض الممارسات الثورية لنماذج من حركات التحرر التي دأبت أن تبرر عدم نزوعها إلى عقد المؤتمرات التنظيمية ومؤتمرات الهيكلة خلال فترة النضال المسلّح، بيد أنه قد يبدو منطقياً القول بأن النزوع الدكتاتورية والتمسّك بالرئاسة الأبدية التي انتابت وتلبّست غالب قادة الحركات التحررية عبر لسلاح حتى بعد أن تولّوا السلطة في بلادهم، إنما جاءت نتاجاً لتراكم ممارسات مثل تلك المناهج وتحت تلك المبررات الثورية، وهو ما انعكس في شكل ممارسات مناقضة لما كانوا يناضلون ضده من دكتاتورية وظلم واضطهاد سرعان ما غاصوا فيه عندما تولّوا السلطة بعد التحرر، ولعل ذلك الخلاف أيضاً له نصيب الأسد في تعزيز ارتيابات عبد الواحد نور وتشكيل قراره، كما في الجانب الآخر أيضاً شكّل آهة ارتياح واطمئنان لدى مني أركو مناوي الذي بلا شك كان يُمني نفسه هو الآخر بالانتقال من منصب الأمين العام إلى منصب الرئاسة عبر بوابة مؤتمر حسكنيتة رغم إدراكه بأن ثمة خلافات أخرى معه داخل القيادات الميدانية ظلّت تشكّل هاجساً عنده، وهكذا التقت إرادتان متعاكستان فحققتا للاثنين التمتّع بمنصب رئيس حركه وفي نفس الوقت شكّل حلقة أخيرة للانقسام الذي بدأت خطواته كما شرحنا سابقاً في مراحل مبكّرة من الممارسات داخل الحركة وجيشها بما أوحى للكثيرين بتسميته على أنه انقسام قائم على الأرضية القبلية رغم شمول الحركتين لكل شرائح

دارفور على الأقل في تلك المرحلة من النضال. وبقدر ما تدعم بعض الحقيقة فرضية الانقسام القبلي، تحوز الطموحات الشخصية الذاتية بنصيب الأسد الوافر من التأثير في النتائج النهائية. ربما لم أفْصِح للكثيرين عن مخاوفي مما قد تؤول إليه الثورة بشكل عام والحركة بشكل خاص من ضعف إذا لم يحضر عبد الواحد نور والذين يقفون إلى صفه إلى المؤتمر، فرغم الأسف على انحياز أعضاء الحركة اصطفافا قائماً على ولاء للشخص وأن هذا الانحياز في أكثره لا يستند إلى الأرضية الفكرية للحركة كونها كانت ضعيفة إلى حد ما، إلا أننا ينبغي أن ندرك بأن بعضاً من الفطرة في تعاملات البشر تحكمها عوامل كثيرة وأن هذه العوامل الكثيرة تلعب دوراً مؤثّراً في إنتاج مثل هذه المواقف.

كنت في تلك الأيام قلقاً لمآلات الأمور خاصة عندما كنا في أنجمينا نحضّر لاستجلاب أعضاء اللجنة التحضيرية، لقد كانت أكثر مخاوفي ترتكز على أنه في حال استمرار عبد الواحد على عدم الحضور فذلك عملياً يعني أنه سيُحرّض مناصريه بالمقاطعة، فإذا ما تم انعقاد المؤتمر دون حضور عبد الواحد نور انطلاقا من ذلك الفهم الذي رسّخ له، فهذا يعني انقساماً كبيراً وبائناً للحركة وسينعكس إضعافاً للثورة، وأن مثل هذا الانقسام سيعزز مصالح النظام وسيضعف جبهة القاعدة الجماهيرية للحركة ويهبط معنويات عامة المواطنين من دارفور الذين عوّلوا كثيراً على تماسك الحركة وقدرتها على تحقيق طموحاتهم إن هي مضت بنفس الزخم الذي بدأت به، ورغم قناعتي من خلال تجاربي ومعايشتي لكل من عبد الواحد نور ومني أركو في قيادة الحركة إلا أن كليهما كانا شباباً تنقصهم عمق التجربة وأغرتهم كثيراً ما لقيته القضية من قفزة سريعة في الأجندة الدولية وهالة إعلامية ودعم سياسي ومعنوي دولي في وقت وجيز للتمترس خلف آرائهم، فيما كانت رغبتنا الصادقة حينها أن نصقلهم ونعدّهم ليكونوا ضمن القيادات المستقبلية للوطن، وكم كنا نحثّهم ونُعد لبرنامج نمكّنهم فيه من زيادة حجم المعرفة لديهم وضرورة الإلمام بالكثير مما تقتضيه القيادة من معرفة، وهنا لا أقلل من حجم معرفتهم لكنها قطعاً كانت في الحاجة إلى الكثير، لكننا اصطدمنا بحجم الزهو والخوف المستحكمان منهما معاً من فقدان المواقع التي بلغوها، وتوجّسهم الغير مبرر من الانفتاح نحو العمل بشكل واسع في أوساط المثقّفين من أبناء الإقليم، وكذلك حجم المنافسة بينهما على الإنفراد بقيادة الحركة والاستقطاب الداخلي الذي يمارسانه ونزوعهما إلى تقزيم وتقصير مدى انفتاح العمل السياسي والدبلوماسي والبحث عن تطوير قدرات وإمكانيات الحركة في إطار م يمكن لهم التحكّم فيه خوفاً من انفلات

الأمور منهما، وكلها عوامل كان لها تأثيرها السلبي على القضية والثورة وقدرتها في مجاراة النظام في كافة المحاور المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. لا أخفي أنني رغم تحفظاتي عليهما لكننا كما قلت انضممنا للحركة وعملنا فيها بصدق وتجرّد دون أن يكون لنا أي ميول للنظر إلى استلاب القيادة منهما لأن ما كان يؤرّق مضاجعنا هو أن ينجح النظام في تطويع الثورة والثوار لما يهدف إليه من تكريس لنهجه الظالم وبالتالي يسجّل ما يعتقد أنه نصر على ثوار دارفور، لذلك كنا عازمين على صقل تجربتهما وتمكينهما من بلوغ مستويات رفيعة من القيادة حفاظاً على قدرة الثورة في الاستمرار لتحقيق أهدافها، ولأننا كنا ننظر لحجم التحديات التي تواجه الإنسان في السودان عامة وفي دارفور خاصة وحجم النوايا المميتة التي يستضمرها النظام، فقد كان أكثر همّنا منصبّاً في الحفاظ على القدرة على مواجهة تلك التحديات بإعداد العُدة لها، لذلك وحتى آخر لحظة قبل انعقاد المؤتمر بيومين ونحن في حسكنيتة كنت أتحدث إلى الأخ ترايو أحمد علي القيادي في الحركة وهو من الحلقة القريبة جدّاً من مني أركو مناوي، كنت أقول له أن أفضل خيار للقضية وللثورة وللحركة في هذا المؤتمر حتى وإن لم يحضره عبد الواحد نور هو أن يتبنى المؤتمرون تثبّيت عبد الواحد نور في منصب الرئيس ومني أركو مناوي في منصب الأمين العام والقائد العام في مكانه رغم ما لدينا من تحفظات على أسلوب عبد الواحد في قيادة الحركة، على أن يكمل المؤتمرون ما يتبقى من الهيكلية التنظيمية وفقاً للدستور الذي سيتم إجازته في المؤتمر، وأن هذا سيكون أفضل هدية لجماهير الحركة ولإنسان دارفور في هذه المرحلة الحرجة جداً وتأكيد للمجتمع السوداني وللمجتمع الدولي أن حركة تحرير السودان أكثر حصافة مما يعتقدون، كما ستعتبر أكبر ضربة للنظام الذي ربما ينتظر انقسام الحركة بشكل بائن عقب ذلك المؤتمر، كنت أقول ذلك وأعلم أن الأخ تريو أحمد علي وهو من الدائرة المقرّبة للأخ مني أركو مناوي كما قلت سيقوم بنقل وجهة النظر له ولم يكن مهماً عندي بأي صياغة وكنت أعلم بأن ذلك لا يستهوي مناوي، كان تريو أحمد علي يوافقني الرأي على ضرورة إبقاء عبد الواحد نور رئيساً، وأمّن على ما قلت مِن أن الإيجابيات قطعاً بالنسبة للحركة وللثورة في هذه المرحلة الحساسة أكثر من السلبيات فيما إذا تم تثبيت عبد الواحد في الرئاسة، لا أدري إن كانت تلك قناعته الداخلية أو مجرد مسايرة لوجهة نظري، بل أنني تحدثت مع قيادات أخرى في الأمر وقد سبق كل ذلك أن تحدثت مع مني مناوي نفسه في أسمرا عقب البيان المنسوب للجيش والذي تم فيه عزل عبد الواحد نور وشرحت له

ضرورة أن يبقى عبد الواحد نور في الرئاسة، لكنه منذ ذلك الحين كان ميّالاً بشدة إلى إبعاد عبد الواحد نور عن الرئاسة بحجة أنه مُختَرق وسينفذ مخطط النظام الساعي إلى إنهاء الحركة دون أن يدري حسب قوله ويعلل ذلك بأنه عاش معه منذ بداية الثورة ويعرف الكثير، وهكذا مضت الأمور وكان الانقسام الحقيقي والفعلي المكتمل الأركان للحركة والتي نتحمل جميعاً وزره مهما تفاوتت أدوارنا وتباينت آراؤنا في ذلك.

تؤكد الوقائع أن الانقسام الضمني لحركة تحرير السودان كان سابقاً بما اختزنته الصدور وترجمته المناكفات طوال السنوات الثلاث الأولى لقيام الحركة، ولكن البلورة الفعلية للانقسام تمت بقيام مؤتمر حسكنيتة. لكن تحت كل الظروف يظل العمل التحضيري الذي كان جارياً لعقد مؤتمر عام للحركة منذ اتخاذ القرار الذي تم في أسمرا في ١١ فبراير ٢٠٠٥م، عملاً في غاية المسئولية والشفافية والصراحة والوضوح والرغبة الصادقة للانتقال بالحركة من مرحلة حركة فيها فقط رئيس وأمين عام إلى مرحلة المؤسسات المتكاملة تهيئة لمرحلة جديدة من الممارسة بعد بلوغ الأهداف تغلب عليها المؤسسية على النهج الثوري والقرار الفردي، مرحلة تَبني القيادات الثورية وتغذّي فيها روح الديمقراطية منذ مرحلة الثورة والنضال حتى إذا ما جاءت إلى مرحلة ممارسة السلطة في إطار الدولة كانت أكثر رغبة في تكريس الديمقراطية وتداولها سلمياً، ولكن عطفاً على النتائج والمآلات والممارسات بعد ذلك نقول تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن.

عثمان محمد البشرى، المناضل الشريف!!

في كتابه بعنوان حركة تحرير السودان الحرب وآفاق السلام في دارفور وفي صفحة ٣٧٤، كتب عثمان محمد البشرى ضمن ما كتب معلّقاً عن بعض أحداث مؤتمر حسكنيتة بقوله « لقد كان العرض العسكري ممتازاً وزاده سلاح الموسيقى روعة وبهاءً وجمالاً. إن جمال المشهد للذي ينظر من على السطح يرى المجد للرجل الذي جاءت كل هذه الوفود والمعدات لترفيعه (يقصد مني أركو مناوي) وقد كان أول المنبهرين بالصورة أعضاء لجنة إدارة المؤتمر خاصة أولئك الذين استولوا على المنصة، رئيس المؤتمر إبراهيم أحمد إبراهيم، عصام الحاج، علي حسين دوسه، سيف الدين هارون من أمريكا، عبد الله الطاهر من ليبيا، عبد الجبار محمود دوسه من السعودية، رئيس المؤتمر له علاقة نضالية بالحركة رغم وجوده بالخارج، أما البقية هم مصاصو دماء المناضلين الشرفاء.»!!! (علامات التعجّب من عندي) وأردف قائلاً في صفحة ٤٠٧ من كتابه

والحديث موجّه للمجتمع الدولي «فالقضية قضيتنا ولن نقبل بأنصاف الحلول فاذهبوا إلى حيث البؤر الساخنة والجديدة ونحن ملتزمون بمواصلة المشوار حتى نحقق أهدافنا مهما طال أمد الصراع. لقد كان الحوار صريحاً مع مناديب المجتمع الدولي وفي بعض الأحيان لا تخلو اللقاءات من تباين في المواقف وحدة في لهجة الخطاب من كل الجانبين ولكن الصراحة في طرح الأفكار لم تفسد للود قضية» ويواصل في صفحة ٤٤٤ قائلاً «وأي اتفاق ثنائي مع النظام بمعزل عن مكونات الشعب السوداني وفعالياته السياسية قد يطفئ لهيب الحرب حيناً من الدهر لكنه غير كاف لتجاوز محنة السودان في دارفور» ...نهاية الاقتباس من كتاب عثمان محمد البشرى....

أكتفي بهذا القدر من بعض مما جاء في كتاب عثمان محمد البشرى (حركة تحرير السودان: الحرب وآفاق السلام في دارفور)، وقد اخترت هذه الفقرات فقط لأنها كافية دون غيرها لتبرير تعليقي على المقتطفات المشار إليها بعالية وتُعطي القاري مساحة من الحياد للتقييم والحكم، وأنا هنا لا أريد أن أحوّل أي فصل من فصول كتابي هذا إلى مصفوفة ناقدة لكتاب عثمان محمد البشرى ولا إلى مشاددة مع شخصه، فذلك بالتأكيد ليس هدف كتابي ولا أي فقرة منه لا مضمناً ولا شكلاً. بلا شك أقدّر الجهد الذي بذله عثمان محمد البشرى في الكتاب لكونه أحد أعضاء حركة تحرير السودان التي كُنتُ أنا أيضاً أحد أعضائها، وبغض النظر عن الملاحظات الأخرى التي لدي حول الكتاب وهي ملاحظات ينبغي أن أنقلها بشكل حصري إلى الكاتب مباشرة لغرض التجويد إذا رغب في نشر الإصدار الثاني للكتاب، إلا أن الكتاب بلا شك يعكس قراءته لمرحلة من مراحل الثورة في دارفور كما يدفع نحو تمليك الرأي العام بعضاً من أحداث تلك المرحلة من خلال سردها، ويُمكّن الباحثين من اعتماده كأحد المراجع في أبحاثهم المتعلقة بالثورة في دارفور في تلك المرحلة على الأقل في بعض الجوانب المتعلقة بالأحداث، وبرغم كل الذي قاله في شخصي الضعيف أو أعضاء آخرين وغيرهم من جارح القول الذي لا ينبغي أن يقال خاصة إذا كان لا يستند إلى أي دليل مادي ولا حقيقة ماثلة، حيث أطالبه وبكل الوضوح إن كان يملك ذلك الدليل الذي بموجبه دمغني وآخرين قائلاً «مصاصي دماء المناضلين الشرفاء» أن يضعه أمام الرأي العام والقضاء في أي مكان في الدنيا وفي أي زمان ودون أي تردد حتى يؤكد حرصه على دماء المناضلين الشرفاء الذي يدّعي بهتاناً أننا مصصناه رغم إدراكي بأنه ليس مخوّلاً ولا مفوضاً ولا مميزاً دوننا بتلك الخاصية، أو وكيلاً ينوب عنهم، ولكن لكي يبرئ ساحته من تهمة

القذف وتشويه سمعتي عليه أن يأتي بالدليل، أما الآخرون فهم قادرون على الدفاع عن أنفسهم.

عثمان محمد البشرى لا يعرفني معرفة لصيقة، كما هو حالي لا أعرفه معرفة سابقة، حيث لم نتزامل في أي مرحلة من مراحل الصبي أو الدراسة، ولم نقض معاً أكثر من أيام الجولة الثانية للمفاوضات في أبوجا ثم بعضاً من أيام مؤتمر حسكنيتة وما بيننا هو احترام الإنسان للإنسان وزمالة النضال في حركة تحرير السودان، وعندما كنا في أبوجا جرت بيننا بعض المناقشات في شأن الحركة وتجويد أدائها، بيد أنه بقدرة قادر نقلني في كتابه إلى مربع مصاصي دماء المناضلين الشرفاء زوراً وبهتاناً وربما حقداً والله أعلم، فهو لم يعش معي منذ نعومة أظافره وحتى بداية ابيضاض شعره على طريق تقدّم الأَعمار كما هو حالي كفطرة حتمية، لكن بالتأكيد هناك الآلاف ممن يعرفونني معرفة دقيقة منذ عشرات السنين ويمكنهم أن يفيدوه عن حقيقيتي دون مواربة حيث كنت دائماً بالنسبة لهم كتاباً مفتوحاً، عثمان البشرى احتفظ هو متربعاً ومتوشحاً بالنضال حصرياً لنفسه وفق معاييره التي أبعد عنها التواجد في المهجر وهو الذي قضى في ليبيا ثلاثين عاماً حسوما لم يشأ أن يوصفها بأنها كانت بعضاً مما يوصفه بالرغد والرفاهة عندما يتعلق الأمر بآخرين، في وقت كنا نواجه فيه وبصدور عارية سلاح نظام النميري في انتفاضة شعبان ١٩٧٣ أمام بوابة القصر الجمهوري في الخرطوم حين أطلق الجيش النار علينا وثورة دارفور ١٩٨١م التي بدأت في مدينة الفاشر في الانتفاضة المشهودة، ومع كل ذلك لا نذكّي أنفسنا على أحد يناضل من حيث كان، داخل السودان أو خارجه لأن النضال ليس فقط مواجهة السلاح أو حمله وليس حكراً على أحد.

أن معايير النضال التي نعرفها وتُعرّفها الموسوعات اللغوية والثورية ربما يتناقض كثيراً مع الفهم المتقازم الذي انساق إليه رفيقنا، لكن بلا شك لا بد أن أتناول بعضاً مما ذهب إليه بشيء من المنطق وبعيداً عن الانفعالية والعاطفية والشخصنة، لأننا نتعامل ونكتب في شأن عام كنا وما زلنا وسنبقى نحسب أننا مُعرّضون فيه للنقد البنّاء وربما غير البنّاء أحياناً، ولكن ليس للتجريح والقذف فتلك فِعال من يفتقد المنطق والحُجّة والشجاعة والشهامة، ومن هنا فلن أوصف عثمان محمد البشرى بمصاص دماء المناضلين الشرفاء، بل سأحتفظ بحقيقة كونه أحد المناضلين من أجل القضية في حركة تحرير السودان إلى أن يُثبِت هو أو تُثبِت الأيام غير ذلك، وحينها بلا شك سينضم إلى القوافل التي تحتّمها حقيقة ما فعلت يداه.

لقد كان آخر عهدي بالأخ والرفيق عثمان محمد البشرى في مؤتمر حسكنيتة ٢٠٠٥م ولكنه نسي أو تناسى أو تعمّد متغافلاً أنني لم أنل شرف الجلوس على المنصّة في المؤتمر ولم أكن ضمن إدارته كما أشار في كتابه، بل ولا حتى في اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي تم تشكيلها في رهد الجنيد وهو كان حاضراً هناك بينما لم أكن حاضراً، وهي ذات اللجنة التحضيرية التي أدارت المؤتمر وأخرجته. لقد كنت أحد الذين مهّدوا في أنجمينا لحضور قائمة ال ٣٥ التي مثّلت وفد التفاوض في الجولة الخامسة ليتولوا مهام اللجنة التحضيرية للمؤتمر باعتبارها القائمة المتفق عليها من قادة الحركة الثلاثة رئيس الحركة عبد الواحد محمد أحمد النور ونائب الرئيس خميس عبد الله أبكر والأمين العام مني أركو مناوي لكن ذلك لم يتم كاملاً كما كان ينبغي وقد ذكرت الأسباب، بيد أنني أيضاً أتشرّف بأن أكون صاحب تصميم العرض العسكري الذي تم في المؤتمر والذي بهر أخينا عثمان البشرى وقال في كتابه أننا انبهرنا به وهو لا يعلم ذلك لكن القادة العسكريون بما فيهم القائد العام جمعه محمد حقار ورئيس هيئة الأركان الشهيد الراحل جدو عبد الكريم (ساقور) والمفتش العام صلاح مصطفى (بوب) وقادة آخرين كُثر على قيد الحياة ويعرفون ذلك تماماً. أما اختيار شخصي الضعيف كبيراً للمفاوضين للحركة فلم يتم في مؤتمر حسكنيتة كما ذكر، فالحقيقة أنه في الجولة الثانية للمفاوضات والتي تعتبر الأولى بعد انتقال المفاوضات من أنجمينا إلى أبوجا، وبحضور رئيس الحركة والأمين العام تم التأكيد من جميع أعضاء الوفد على أن د. شريف عبد الله حرير هو كبير المفاوضين، وتم اختيار شخصي الضعيف نائباً له كما تم أيضاً اختيار الأستاذ أبكر محمد أبو البشر والأستاذ أحمد عبد الشافع والأستاذ بحر عربي على التوالي أعضاءً دائمين في جولات التفاوض ومناوبين بالترتيب لكبير المفاوضين، واستمر الحال حتى نهاية الجولة الثالثة، وقبل بداية الجولة الرابعة ونحن في أسمرا – إريتريا أبرق الدكتور شريف حرير المتواجد حينها في أوسلو- النرويج اعتذاره عن حضور الجولة لوعكة صحّية ألمّت به تستوجب خضوعه للعلاج لبعض الوقت، لذا تم التوافق بين رئيس الحركة ونائب الرئيس والأمين العام على اختياري رئيساً للوفد وكبيراً للمفاوضين وفقاً للترتيب الذي تم سابقاً، خاصة وأنه لا الرئيس ولا نائبه ولا الأمين العام سيذهب في رئاسة الوفد لتلك الجولة، على أن يبقى الترتيب السابق للمناوبين كما هو، وبعد وصولنا إلى أبوجا امّن أعضاء وفد التفاوض في أول اجتماع لهم على ذلك، بيد أن رئيس الحركة عبد الواحد نور أبرق إلى الوفد بعد أيام وعهد إلى منصور أرباب أن يكون هو رئيس

الوفد وأبقى على شخصي كبيراً للمفاوضين، وبرغم إصرار أعضاء الوفد على أن أظل رئيساً للوفد وكبيراً للمفاوضين إلا أنني التمست منهم قبول الأمر باعتباره قراراً من رئيس الحركة وعلينا احترامه مهما كان، فاقتنعوا وفعلوا ذلك. هذه الأحداث قبل أكثر من عام من قيام مؤتمر حسكنيتة، وواصلت كبيراً للمفاوضين حتى بعد انقسام الحركة إلى فصيلين وحضورهما الجولة السابعة كحركتين منفصلتين، حيث أن عبد الواحد نور ومني أركو اتفقوا على أن أبقى كبيراً للمفاوضين للحركتين في الجولة السابعة التي تم فيها اتفاق أبوجا إلى أن انسحب عبد الواحد نور من التنسيق بعد شهرين من بدء الجولة. أردت بهذا السرد التفصيلي توثيق الحقائق للتاريخ، بيد أنني أستعجب حقاً أن يورد عثمان البشرى هذه المعلومات المغلوطة في كتاب نريد له أن يكون جزءًا من التوثيق للثورة وهو الذي كان حاضراً هناك لا سيما بعد الامتطاءات العديدة لسروج النضال التي سردها في كتابه.

انتقد عثمان محمد البشرى اتفاقية أبوجا كما فعل غيره بحجة أنها اتفاقية لم تجلب شيئاً لأهل دارفور وليس في ذلك تثريب رغم أنه ليس بالحقيقة المطلقة، ولا أريد هنا أن استرسل في شأن أبوجا، فقد استكفيتها بنفسي حقّها من النقد والتوثيق يوم رفضّتها وهي مسودة قُدِّمت للحركات ورافعت ضدها باسم الحركات المنشّقة آنذاك، ورفضت الموافقة عليها يوم قرر رئيس الحركة مني أركو مناوي وآخرين قبولها، وانتقدتها يوم مضى على تنفيذها ستة أشهر، وطالبت الحركة بالانسحاب منها بعد عام ونصف من عدم وفاء الحكومة بالتنفيذ وفقاً للالتزامات الواردة فيها، وغادرتها بعد ذلك حين طال صبر الرفاق ولم يطل صبري معهم على ضيم حكومة الوحدة الوطنية المهيمن عليها المؤتمر الوطني، كما انتقدتها في كتاباتي في الصحف والمواقع الإلكترونية خلال السنوات الخمسة الماضية، وها أنا أمضي في ذلك النهج في الفصل الخاص بها في كتابي هذا، لكن ما أريد للرفيق عثمان البشرى أن يقنعني أنا والذين وصفنا معهم بمصاصي دماء المناضلين الشرفاء كما يقنع معنا أيضاً الأحياء من المناضلين الشرفاء وأرواح شهداء الثورة وعامة القراء والمراقبين، أن يقنعنا بعودته المفاجئة إلى السودان في فبراير ٢٠١١م بلا أي اتفاق معلن أو معلوم حتى على المستوى الفردي والارتماء متوالياً في أحضان نظام المؤتمر الوطني معللاً بقناعة تنزّلت عليه فجأة بعد لقائه بعض مسئولي الحكومة في الدوحة وفي القاهرة – مصر، مفادها أن دعوة الحكومة التي أطلقتها للسلام من الداخل هذه المرة هي دعوة أصدق من كل تلك الاتفاقيات المشهودة التي لطالما

أشبعها قدحاً وتمزيقاً بحجة خوائها من أي حقوق وغياب الضمانات عنها وفوق كل ذلك هي مع نظام مشهود له بالمكر وعدم المصداقية حيث إن لم يزد ظلماً وعدواناً فإنه لم يتزحزح عن ماضيه قيد أنملة ، ذلك النظام الذي مازال يرتكب جرائمه في دارفور والذي يقول أنه ظل يناضل ضده سنين عددا بل وسلخه في كتابه (حركة تحرير السودان – الحرب وآفاق السلام في دارفور) كسلخ الشاة وهي حية، نأمل أن يقنعنا ويسمّي لنا عودته تلك ويقدّم التبريرات المنطقية لها.

أتدرون أن بعضاً من أزمتنا هي انفصام أفعالنا عن أقوالنا وتماهينا مع الضد لمعتنقاتنا من المبادئ، دينية أو عُرفية، ثورية كانت أو أخلاقية، وإنها لأزمة ترتجف لها القيم المقبورة أبداً في دواخلنا، ويتحسر لها الحياء الذي نحبسه أسيراً أبدياً في ضمائرنا، وتُعربد في ساحاتها مُضغ المسوخ التي ننتجها غافلين ونعتقد بأنها فاكهة نَرُدّ بها ضيم المسابغ عن شعوبنا وإن تفاوتت الأنصبة. كنت آمل أن يكون ما بيني وبين عثمان محمد البشرى أكثر من مجرّد تعابير بلاغية ننفثها من دواخلنا ملفوفة بالانفعالية لتُلقي بأحكام تستند إلى السطحية، لذلك ظللت أقول بعد هذه التجربة التي تعود إلى السنوات العشر الأخيرة من الأزمة بأننا ما زلنا لم نفهم بعد مضمون كلمة ثوره كما تطرقتُ إليها في فصل من فصول هذا الكتاب، ومع كل هذا سيبقى عثمان محمد البشرى في نظري أحد المناضلين وإن أعاد سيفه إلى غِمده في لحظة إحباط حتى إشعار.